

A/71/11

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الحادية والسبعون
الملحق رقم ١١

تقرير لجنة الاشتراكات

الدورة السادسة والسبعون
(٦-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٦



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

استعرضت لجنة الاشتراكات في دورتها الرابعة والسبعين منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة عملاً بالمادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة وقراري الجمعية ١/٥٨ بء و ٢٤٥/٧٠.

وفي ما يتعلق بمنهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة، قامت اللجنة بما يلي:

(أ) أشارت إلى توصيتها الداعية إلى الاستناد في إعداد جدول الأنصبة المقررة إلى آخر البيانات المتاحة عن الدخل القومي الإجمالي وأشملها وأكثرها قابلية للمقارنة، وأكدت مجدداً تلك التوصية؛

(ب) رحبت بتزايد عدد الدول الأعضاء التي تطبق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وأعربت عن دعمها للجهود التي تبذلها شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لزيادة التنسيق والدعوة وتوسيع نطاق تنفيذ نظام الحسابات القومية والإحصاءات الداعمة على الصعيد الوطني، وذلك بغية تمكين الدول الأعضاء من تقديم بيانات الحسابات القومية في الوقت المناسب وبما يلزم من نطاق وتفصيل وجودة؛

(ج) أوصت بأن تحث الجمعية العامة الدول الأعضاء على تقديم استبيانات الحسابات القومية المطلوبة بموجب نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو لعام ٢٠٠٨ في الوقت المناسب؛

(د) أشارت إلى توصيتها الداعية إلى استخدام أسعار الصرف السائدة في السوق في إعداد جدول الأنصبة المقررة، باستثناء الحالات التي يتسبب فيها ذلك في حدوث تقلبات واحتلالات مفرطة في الدخل القومي الإجمالي لبعض الدول الأعضاء مقيماً بدولارات الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة ينبغي استخدام أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار، أو غيرها من أسعار التحويل الملائمة، إذا ما تقرر ذلك على أساس كل حالة على حدة؛

(هـ) اتفقت على أنه بعد اختيار فترة الأساس، تتحقق مزايا جراء استخدام نفس فترة الأساس لأطول مدة ممكنة؛

(و) اتفقت على أن تسوية متصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل لا تزال تشكل عنصراً أساسياً في منهجية إعداد الجدول.

(ز) وافقت على أن المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الدين يمكن أن يمثل مقارنة بديلة لتحديد عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل؛

(ح) وافقت أيضا على أن عتبة معدلة بحسب معدل التضخم يمكن أن تشكل مقارنة بديلة أخرى لتحديد العتبة؛

(ط) قررت مواصلة النظر في كل عناصر منهجية تحديد الأنصبة المقررة خلال دوراتها المقبلة في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

وقررت اللجنة أيضا مواصلة دراسة مسائل الزيادات الكبيرة من جدول لآخر ومسألة إعادة الحساب السنوي للأنصبة المقررة في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

ووافقت اللجنة على أن أي مخطط للحدود ينبغي ألا يكون عنصرا من عناصر منهجية إعداد الجدول.

وقررت اللجنة أن تواصل درس مسألة إعادة الاحتساب سنويا في دورات مقبلة في ضوء ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.

وفي ما يتعلق بمخطط التسديد المتعددة السنوات، لاحظت اللجنة أنه لم تقدم أي خطط تسديد جديدة متعددة السنوات. وأشارت اللجنة إلى التجربة السابقة التي شهدت نجاح عدد من الدول الأعضاء في تنفيذ المخطط، وأوصت بأن تعمل الجمعية العامة على تشجيع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات بموجب المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة على أن تنظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات.

وشجعت اللجنة جميع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات التي تطلب إعفاءها بمقتضى المادة ١٩، على أن تقدم أوفى معلومات داعمة ممكنة لدعم مطلبها، بما في ذلك المؤشرات الاقتصادية. وحثت اللجنة أيضا الدول الأعضاء على تقديم طلباتها في أبكر وقت ممكن قبل المهلة النهائية المحددة في القرار ٢٣٧/٥٤ جيم.

وشجعت اللجنة الدول الأعضاء المعنية على معالجة مسألة تزايد المتأخرات من خلال تسديد دفعات سنوية تفوق الأنصبة المقررة الحالية من أجل تجنب زيادة تراكم الديون. وشجعت أيضا الدول الأعضاء على النظر في تقديم خطة تسديد متعددة السنوات وعلى التشاور مع الأمانة العامة حسب الاقتضاء.

وفي ما يتعلق بالإعفاءات من تطبيق المادة ١٩ من الميثاق، أوصت اللجنة بأن يُسمح للدول الأعضاء التالية بالتصويت في الجمعية العامة حتى نهاية دورتها الحادية والسبعين: جزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسان تومي وبرينسيبي، والصومال، وغينيا - بيساو.

وقررت اللجنة أن تأذن لرئيسها بإصدار إضافة لهذا التقرير، عند الاقتضاء.

وقررت اللجنة أن تعقد دورتها السابعة والسبعين في نيويورك من ٥ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

الصفحة	المحتويات
٨	الأول - الحضور
٩	الثاني - الاختصاصات
١٠	الثالث - استعراض منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة
١٠	ألف - عناصر منهجية إعداد جداول الأنصبة المقررة
٣٤	باء - مقترحات أخرى وعناصر محتملة أخرى بشأن منهجية إعداد الجداول
٤٠	الرابع - خطط التسديد المتعددة السنوات
٤٠	ألف - حالة خطط التسديد
٤٢	باء - الاستنتاجات والتوصيات
٤٣	الخامس - تطبيق المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة
٤٤	ألف - جزر القمر
٤٦	باء - جمهورية غينيا - بيساو
٤٧	جيم - ليبيا
٤٧	دال - سان تومي وبرينسيبي
٤٨	هاء - الصومال
٥١	السادس - مسائل أخرى
٥١	ألف - مشاركة المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى
٥١	باء - تحصيل الاشتراكات

-
- ٥١ - تسديد الاشتراكات بعملات غير دولار الولايات المتحدة
- ٥٢ - تنظيم عمل اللجنة
- ٥٢ - أساليب عمل اللجنة
- ٥٢ - موعد انعقاد الدورة المقبلة

المرفقات

- الأول - لحة عامة عن المنهجية المستخدمة لإعداد جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨
- ٥٣
- الثاني - المعايير المنهجية لتحديد الدول الأعضاء التي يجوز استعراض أسعار الصرف السائدة في السوق المتعلقة بها بقصد النظر في إمكانية الاستعاضة عنها بأسعار أخرى . . .
- ٦١
- الثالث - تحديث عام ٢٠١٦ لجدول الأنصبة المقررة
- ٦٢
- الرابع - استعراض التغييرات من جدول لآخر بين جدول الأنصبة المقررة المعتمد في عام ٢٠١٥ للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ وتحديث عام ٢٠١٦
- ٧٢

الفصل الأول

الحضور

- ١ - عقدت لجنة الاشتراكات دورتها السادسة والسبعين في المقر من ٦ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وحضر الدورة الأعضاء التالية أسماءهم: سيد ياوار علي، جان بيير دياوارا، ياسمينكا دينيتش، غوردون إيكيرسلي، إدوارد هـ. فارييس، داوونغ فو، برناردو غريفر، سايمن هوو، نيكولاي لوزينسكي، توشيرو أوزاوا، بيدرو لويس بيدروسو كويستا، تونيس سار، هنريكه دا سيلفييرا ساردينيا بينتو، توماس شليزنغر، أوغو سيسسي، جوزيل موتوميسي تاوانا، وسيونغمي يون.
- ٢ - ورحبت اللجنة بالأعضاء الجدد، وشكرت الأعضاء الثلاثة المنتهية ولايتهم، وهم أندريه ت. أبراجوسكي وإيور ف. هومينييه وكونال خاتري على عملهم الجاد وعلى خدمتهم لسنوات طويلة في اللجنة.
- ٣ - وانتخبت اللجنة السيد غريفر رئيساً والسيد إيكيرسلي نائباً للرئيس.

الفصل الثاني

الاختصاصات

٤ - اضطلعت لجنة الاشتراكات بأعمالها استناداً إلى ولايتها العامة، على نحو ما وردت في المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة؛ وإلى الاختصاصات الأصلية للجنة الواردة في الفقرتين ١٣ و ١٤ من الفرع ٢ من الفصل التاسع من تقرير اللجنة التحضيرية (PC/20) وفي تقرير اللجنة الخامسة (A/44)، المعتمدين خلال الجزء الأول من الدورة الأولى للجمعية، المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦ (الفقرة ٣ من القرار ١٤ ألف (د-١)؛ وإلى الولايات الواردة في قرارات الجمعية ٢٢١/٤٦ بء، و ٢٢٣/٤٨ جيم، و ٣٦/٥٣ دال، و ٢٣٧/٥٤ جيم ودال، و ٥/٥٥ بء ودال، و ٤/٥٧ بء، و ١/٥٨ ألف وباء، و ١/٥٩ ألف وباء، و ٢٣٧/٦٠ و ٢/٦١، و ٢٣٧/٦١ و ٢٤٨/٦٤ و ٢٣٨/٦٧، و ٢٤٥/٧٠.

٥ - وكان معروضا على اللجنة المحاضر الموجزة لجلسات اللجنة الخامسة التي عقدت في الدورة السبعين للجمعية العامة في ما يتصل بالبند ١٣٨ من جدول الأعمال، المعنون "جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة" (A/C.5/70/SR.1، و 2 و 23)، والمحضران الحرفيان لوقائع الجلستين العامتين ٢٩ و ٨٢ للجمعية في دورتها السبعين (A/70/PV.29 و 82) وكان متاحا لها التقريران ذوا الصلة المقدمان من اللجنة الخامسة إلى الجمعية (A/70/416 و Add.1).

الفصل الثالث

استعراض منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة

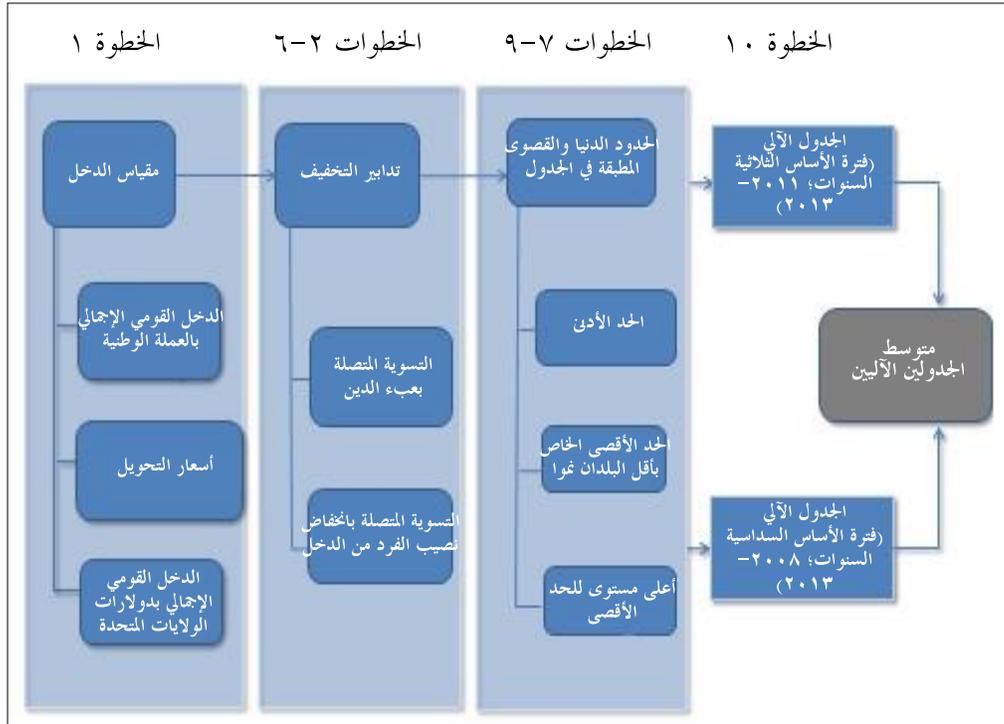
٦ - أشارت لجنة الاشتراكات في دورتها السادسة والسبعين إلى أن الجمعية العامة حددت في قرارها ٥/٥٥ بء عناصر المنهجية التي استخدمت أيضا في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، وهي المنهجية نفسها التي استخدمت في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة الخمس اللاحقة. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن الجمعية العامة كانت طلبت، في قرارها ١/٥٨ بء الذي أعادت تأكيده في قرارها ٢٣٧/٦١ والقرارات اللاحقة، من اللجنة أن تقوم وفقاً لولايتها وللنظام الداخلي للجمعية، باستعراض منهجية إعداد جداول الأنصبة المقررة المقبلة استناداً إلى المبدأ القائل بتقسيم نفقات المنظمة على نحو يتناسب عامة مع القدرة على الدفع. وكانت الجمعية أكدت من جديد في قرارها ٢٤٥/٧٠ أن اللجنة مطلوب منها، بوصفها هيئة استشارية فنية، إعداد جدول الأنصبة المقررة بالاستناد حصراً، إلى بيانات موثوق بها وقابلة للتحقق والمقارنة.

٧ - وأشارت اللجنة إلى أنه لدى اعتماد الجمعية العامة آخر جدول للأنصبة في قرارها ٢٤٥/٧٠، لاحظت الجمعية أن في الإمكان تعزيز المنهجية الحالية مع الأخذ في الاعتبار مبدأ القدرة على الدفع. وكانت الجمعية طلبت إلى اللجنة أن تستعرض، وفقاً لولايتها وللنظام الداخلي للجمعية، عناصر المنهجية المتبعة في إعداد جدول الأنصبة المقررة وأن تقدم توصيات بشأنها من أجل بيان قدرة الدول الأعضاء على الدفع، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية في الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والسبعين. وفي القرار نفسه، لاحظت الجمعية وجود قيود في مجموعة البيانات المتاحة لإعداد جدول الأنصبة المقررة. وكانت الجمعية طلبت أيضاً من اللجنة أن تقوم، وفقاً للمادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية، بأن تنظر في جميع البيانات ذات الصلة الواردة في الطعون المقدمة من الدول الأعضاء والتي قد تؤثر في قدرتها على الدفع.

ألف - عناصر منهجية إعداد جداول الأنصبة المقررة

٨ - أشارت اللجنة إلى أن المنهجية التي استخدمت في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة الخمس الماضية هي ذاتها التي استخدمت في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. ويعرض الشكل أدناه لمحة عامة عن المنهجية التي استخدمت في إعداد جدول الأنصبة المقررة الحالي. ويرد وصف أكثر تفصيلاً للمنهجية في المرفق الأول لهذا التقرير، بما في ذلك شرح لمراحل العملية، خطوة بخطوة.

لمحة عامة عن المنهجية المتبعة في إعداد جدول الأنصبة المقررة



٩ - وأجرت اللجنة استعراضاً لعناصر المنهجية الحالية، استناداً إلى الولاية العامة المنوطة بها بموجب المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وكذلك إلى الطلبات الواردة في قراري الجمعية ١/٥٨ بء و ٢٤٥/٧٠.

١ - عناصر إجراء تقديرات مقارنةٍ للدخل القومي

(أ) مقياس الدخل

١٠ - مقياس الدخل هو تقدير تقريبي أولي للقدرة على الدفع. وأشارت اللجنة إلى أن الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص لتنفيذ مبدأ القدرة على الدفع كان درس مقاييس الدخل ووافق في عام ١٩٩٥ على أن الدخل القومي المتاح هو نظرياً أنسب مقياس للقدرة على الدفع باعتباره يمثل مجموع الدخل المتاح للسكان في بلد ما، أي الدخل القومي زائداً صافي التحويلات الجارية (انظر A/49/897). غير أن الفريق العامل كان اعتبر أن استخدام هذا المقياس في إعداد جدول الأنصبة المقررة غير عملي في ذلك الوقت بسبب قلة موثوقية وتوافر ذلك المقياس.

١١ - واستعرضت اللجنة حالة توافر بيانات الدخل القومي الإجمالي المتاح التي قدمتها البلدان من خلال استبيانات الحسابات القومية، على النحو المبين أدناه.

توافر بيانات الدخل القومي الإجمالي المتاح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩
٣٨	٩٤	١٢٢	١٢٥	١٢٩	١٣١
٢٤,٢	٨٩,١	٩٨,٠	٩٨,٦	٩٨,٦	٩٨,٤

عدد الدول الأعضاء التي تقدم بيانات الدخل القومي الإجمالي المتاح

النسبة المئوية لمساهمة هذه الدول الأعضاء في جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

١٢ - لاحظت اللجنة أنه ما زال هناك فارق زمني كبير في الإبلاغ عن بيانات الدخل القومي الإجمالي المتاح يعزى إلى البطء الشديد في قيام البلدان بجمع ونشر تلك البيانات. ورغم أن حالة توافر بيانات الدخل القومي الإجمالي المتاح قد تحسنت على مر السنين، لا تزال غالبية الدول الأعضاء لا توفر تلك البيانات في حينها. فبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان عدد الدول الأعضاء التي توافرت عنها بيانات لعام ٢٠٠٩ يبلغ ١٣١؛ أما بالنسبة لعام ٢٠١٤ فقد اقتصر عدد الدول الأعضاء التي توافرت عنها بيانات على ٣٨. ونظراً للانخفاض النسبي في توافر بيانات الدخل القومي الإجمالي المتاح للإنفاق، رأت اللجنة أنه لا يزال من غير الممكن استخدامها في إعداد جدول الأنصبة المقررة.

١٣ - وكانت اللجنة أكدت من جديد في دورتها الخامسة والسبعين ضرورة أن يستند جدول الأنصبة المقررة إلى أحدث البيانات المتاحة عن الدخل القومي الإجمالي وأكثرها شمولاً وقابلية للمقارنة. وناقشت اللجنة أيضاً في دورتها الحالية، وإن على نحو غير معمق، تأثير التغيرات الحادثة في البيئة الاقتصادية، كعولمة الإنتاج والتجارة وظهور تكنولوجيات جديدة، على تقدير الدخل القومي الإجمالي.

١٤ - وأشارت اللجنة إلى أن اللجنة الإحصائية كانت اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بوصفه المعيار الإحصائي الدولي لتجميع إحصاءات الحسابات القومية، وشجعت الدول الأعضاء على تنفيذ ذلك المعيار. ولا توجد اختلافات مفاهيمية رئيسية بين توصيات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ من ناحية حساب الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي، كما أن البيانات المجمعة بموجب هذين المعيارين قابلة للمقارنة بصفة عامة. ومع ذلك، كانت اللجنة أثارت سابقاً

شواغل حول إمكانية مقارنة بيانات الحسابات القومية بين الدول الأعضاء التي تقوم بالإبلاغ وفقاً للمعيارين الأحدث (نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو لعام ١٩٩٣) والدول التي لا تزال تقوم بالإبلاغ وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨. ولاحظت اللجنة حدوث زيادة في عدد الدول الأعضاء التي اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، كما يتضح من الجدول أدناه، ما يقلل تالياً من احتمالات عدم قابلية البيانات للمقارنة. وكان هناك ما مجموعه ١٧٢ دولة عضواً تقوم بالإبلاغ وفقاً للمعيارين الأحدث، منها ١١٠ دول تقوم بالإبلاغ وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ و ٦٢ دولة وفقاً لنظام عام ٢٠٠٨.

الدول الأعضاء المبلغة عن إحصاءات الحسابات القومية بموجب نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو لعام ٢٠٠٨

السنة	عدد الدول الأعضاء	النسبة المئوية لمجموع الدخل القومي الإجمالي للدول الأعضاء في عام ٢٠١٤	النسبة المئوية لمجموع عدد السكان للدول الأعضاء في عام ٢٠١٤
٢٠٠٩	١٣٤	٩٤,١	٨٧,٦
٢٠١٠	١٣٩	٩٤,١	٨٧,٧
٢٠١١	١٥٠	٩٥,٤	٩٠,٣
٢٠١٢	١٥٦	٩٧,٩	٩٢,٧
٢٠١٣	١٦٣	٩٨,٠	٩٤,٠
٢٠١٤	١٦٧	٩٨,٧	٩٤,٩
٢٠١٥	١٧٢	٩٩,٠	٩٥,٨

١٥ - ولاحظت اللجنة أنه بينما يمكن عموماً المقارنة بين بيانات الدخل القومي الإجمالي المجمعة وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وتلك المجمعة وفقاً لنظام عام ٢٠٠٨، فإن البيانات المجمعة وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ لا تتسم بنفس القدر من قابلية المقارنة، وذلك لأن المعيارين الأحدث قد أُدخل عليهما عدد من التغييرات المفاهيمية الرئيسية. ولاحظت اللجنة كذلك أن بيانات الدخل القومي الإجمالي التي يتم الإبلاغ بها بموجب نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو لعام ٢٠٠٨ تعكس الأداء الإنتاجي الكامل للاقتصاد بشكل أدق مما تعكسه البيانات التي يتم الإبلاغ بها بموجب نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨. ورحبت اللجنة باستمرار تزايد عدد الدول الأعضاء التي تقوم بالإبلاغ وفقاً للمعيارين الأحدث، وشددت على أهمية قيام الدول الأعضاء الـ ٢١ المتبقية باعتماد نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو لعام ٢٠٠٨ والإبلاغ بموجبه في الوقت المناسب. واستناداً

إلى البيانات الإحصائية المتوافرة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤، يكون مجموع حصة الدخل القومي الإجمالي العالمي للدول الأعضاء التي لا تزال تقوم بالإبلاغ وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ هو ٠,٩٧٩ في المائة، وتكون حصتها في جدول الأنصبة المقررة ٠,٥٥٩ في المائة.

١٦ - واستعرضت اللجنة البيانات الإحصائية المتاحة بفارق زمني قدره سنتان، ولاحظت أنه ما زالت هناك قيود عملية تواجه تقليل الفارق الزمني في البيانات المستخدمة في إعداد جدول الأنصبة المقررة. ولا تزال توجد تأخيرات كبيرة في تقديم البيانات من جانب الدول الأعضاء ونتيجة لذلك يتعين تكميل البيانات التي تقدمها الدول الأعضاء رسمياً بمصادر رسمية أخرى، ولاسيما من اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد استدعت الضرورة أيضاً في بعض الحالات إدراج التقديرات التي تعدّها شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة. ولاحظت اللجنة لدى استعراضها للبيانات المتاحة، فيما يتعلق بعام ٢٠١٤، أن بيانات الدخل القومي الإجمالي المقدمة رسمياً كانت متوافرة لما تقارب نسبته ٣٥ في المائة من عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي حين أن بعض البيانات كانت متاحة من مصادر أخرى في حالة بعض البلدان، فقد تعين على شعبة الإحصاءات أن تجري تقديرات لما عدده ٥٣ بلداً. ومع ذلك، ففي معظم هذه الحالات، كانت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الرسمية متاحة وتم استخدامها باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه عملية التقدير.

١٧ - وكانت اللجنة أجزت في دورتها الخامسة والسبعين استعراضاً معمقاً لمدى موثوقية البيانات الإحصائية المتاحة بفارق زمني مدته سنتان. وقامت أيضاً بتحليل الأثر المترتب على التنقيحات التي يتم إدخالها بمرور الوقت على البيانات المقدمة بصورة أولية من الدول الأعضاء. ولاحظت اللجنة أن استخدام البيانات بالصيغة التي تنقحها الدول الأعضاء في وقت لاحق يسفر عن نتائج مختلفة إلى حد كبير مقارنةً بجدول الأنصبة المقررة الذي تكون قد سبقت الموافقة عليه. ولاحظت اللجنة أن معظم المنظمات الإحصائية الوطنية تقدم تقديرات مؤقتة، تعقبها تقديرات منقحة ثم تقديرات نهائية. ولا تتمكن بعض الدول الأعضاء إلا من نشر تقديرات مؤقتة لإحصاءات الحسابات القومية بفارق زمني مدته سنتان. وغالباً ما تُدخل تنقيحات جوهرية في السنوات اللاحقة على التقديرات المؤقتة لمجملات الحسابات القومية. واستناداً إلى الاستعراض الأخير، يبين الجدول أدناه متوسط أحجام التنقيحات السنوية لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي على مدى فترة تتراوح من سنة واحدة إلى أربع سنوات بعد النشر الأولي. وقد يكون حجم التنقيح كبيراً في البيانات الأحدث لدى بعض الدول الأعضاء.

حجم التنقيحات السنوية للناتج المحلي الإجمالي الاسمي منذ الإصدار الأولي

البيانات	الفترة الزمنية بعد النشر الأولي			
	سنة واحدة	سنتان	ثلاث سنوات	أربع سنوات
متوسط حجم التنقيح (كنسبة مئوية)	٤,٩	٣,٨	٣,٤	٢,٩

١٨ - بناء على الاستعراض الذي أجرته اللجنة للبيانات المتاحة لإعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، لاحظت اللجنة أنه نظراً للقيود في مجموعة البيانات، وجود مفاضلات في إقامة توازن بين عوامل حسن التوقيت والموثوقية وقابلية التحقق وقابلية المقارنة. ولاحظت اللجنة أن هذه القيود تعزى إلى عدة عوامل، منها تأخر الدول الأعضاء في تقديم بيانات الحسابات القومية، وحجم التقديرات التي يتعين إدراجها، واستمرار قيام بعض الدول الاعضاء حتى الآن بالإبلاغ بموجب نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨، والتنقيحات الكبيرة التي تقدم في أوقات لاحقة. ولاحظت الجمعية العامة في معرض اعتمادها لجدول الأنصبة المقررة في قرارها ٢٤٥/٧٠ القيود الموجودة في مجموعة البيانات المتاحة لإعداد جدول الأنصبة المقررة. وبموجب القرار نفسه، أكدت الجمعية من جديد أنه يتعين على اللجنة، بوصفها هيئة فنية، إعداد جدول الأنصبة المقررة بالاستناد حصراً إلى بيانات موثوق بها ويمكن التحقق منها ومقارنتها. وأيدت الجمعية أيضاً الجهود التي تبذلها شعبة الإحصاءات في دعم أنشطة الإحصاءات على الصعيد الوطني وفي تقديم الدعم للبلدان والمنظمات الإقليمية من أجل تعزيز التنسيق والدعوة وتوفير الموارد لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٨.

١٩ - واستناداً إلى الاستعراض الذي أجرته اللجنة، قامت بما يلي:

(أ) أشارت إلى توصيتها التي دعت فيها إلى إعداد جدول الأنصبة المقررة بناءً على أحدث البيانات المتاحة عن الدخل القومي الإجمالي وأكثرها شمولاً وقابلية للمقارنة، وأعدت تأكيد التوصية؛

(ب) رحبت بتزايد عدد الدول الأعضاء التي تُطبّق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وأعربت عن دعمها للجهود المستمرة التي تبذلها شعبة الإحصاءات في سبيل تعزيز التنسيق والدعوة والتنفيذ المتعلقة بنظام الحسابات القومية وبالإحصاءات الداعمة لهذا النظام على المستوى الوطني، بهدف تمكين الدول الأعضاء من أن تقدم بيانات حساباتها القومية في مواعيدها المحددة وبطريقة تستوفي المتطلبات المتعلقة بالنطاق الذي تُغطيه هذه البيانات ودرجة تفصيلها وجودتها؛

(ج) أوصت بأن تشجع الجمعية العامة الدول الأعضاء على أن تقدم في الوقت المناسب استبيانات الحسابات القومية المطلوبة منها سواء بموجب نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

(ب) أسعار التحويل

٢٠ - ثمة حاجة إلى عامل تحويل من أجل تحويل بيانات الدخل القومي الإجمالي الواردة من الدول الأعضاء بعملاهما الوطنية إلى وحدة نقدية مشتركة. ووفقا لقرارات الجمعية العامة، يستخدم عامل تحويل يستند إلى أسعار الصرف السائدة في السوق، من أجل منهجية إعداد جداول الأنصبة، باستثناء الحالات التي يؤدي ذلك فيها إلى حدوث تقلبات وأوجه خلل مفرطة في دخل بعض الدول الأعضاء، وفي تلك الحالات تُستخدم أسعار صرف معدلة حسب الأسعار أو غيرها من عوامل التحويل المناسبة.

٢١ - وأشارت اللجنة إلى أنها أعدت معايير منهجية للمساعدة في تحديد أسعار الصرف السائدة في السوق التي تتسبب في حدوث تقلبات و/أو أوجه خلل مفرطة في الدخل القومي الإجمالي للنظر في إمكانية الاستعاضة عنها بأسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو غيرها من أسعار التحويل المناسبة. ويمكن تلخيص التطبيق التدريجي للمعايير المنهجية الوارد في المرفق الثاني لهذا التقرير على النحو التالي (بالصيغة التي طبق بها على جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨):

(أ) الخطوة الأولى في تطبيق المعايير المنهجية هي تحديد الدول الأعضاء التي ثبتت أسعار صرف عملاتها منذ فترة طويلة، والتي يبدو فيها أن مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، بدولارات الولايات المتحدة، المحسوب باستخدام أسعار الصرف المثبتة تلك، لا يمثل الواقع الاقتصادي؛ وذلك مثلا عندما تتباين مستويات نصيب الفرد فيها من الدخل القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة بشدة مع المستويات المسجلة في بلدان مجاورة تتساوى معها في مستوى التنمية الاقتصادية. وبغية تنفيذ هذه الخطوة في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، درست اللجنة حالات البلدان التي يقل مُعامل تباين أسعار الصرف السائدة في أسواقها عن ٣ في المائة على مدى الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ من أجل تحديد البلدان التي يرتأى أنها تتبّع نظاما لسعر الصرف الثابت خلال تلك الفترة. وجرت أيضا مقارنة أسعار الصرف السائدة في أسواق هذه البلدان بأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة وبأسعار التحويل المعمول بها في صندوق النقد الدولي؛

(ب) الخطوة الثانية هي تحديد الدول الأعضاء التي يكون فيها عامل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أكبر من عامل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي العالمي مضروباً في ١,٥ أو الدول التي يكون هذا العامل فيها أقل من ٠,٦٧ من العامل العالمي، مقاساً بين آخر نقطتين مرجعيتين متتاليتين ثلاثيتين السنوات. وفيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، فقد استخلص عامل النمو كقيمة اسمية لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، محسوبا بدولارات الولايات المتحدة (حسب الأسعار الحالية) باستخدام أسعار الصرف السائدة في أسواق هذه الدول في فترة مرجعية مدتها ثلاث سنوات مقسومة على معدل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في الفترة المرجعية السابقة الثلاثية السنوات، مثل الفترتين ٢٠٠٨-٢٠١٠ و ٢٠١١-٢٠١٣؛

(ج) الخطوة الثالثة هي تحديد الدول الأعضاء التي يكون فيها الرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق أكبر من متوسط الأرقام القياسية لتقييم أسعار الصرف السائدة في جميع الدول الأعضاء مضروباً ب ١,٢، أو أقل من هذا المتوسط مضروباً ب ٠,٨ خلال الفترة نفسها.

٢٢ - وأشارت اللجنة إلى أن عنصرَي المعايير، وهما عامل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في أسواق الدول الأعضاء، يجري النظر فيهما بالاستناد إلى قيمة كل عنصر منهما المحسوبة على أساس مُجمل عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبهذه الطريقة، تراعي المعايير المنهجية التحركات النسبية لأسعار صرف عملات جميع الدول الأعضاء في مقابل دولار الولايات المتحدة. وكانت اللجنة خلصت في دوراتها السابقة إلى أنه لا يوجد معيار وحيد يمكن أن يحل جميع المشاكل تلقائياً وبصورة مرضية، وأنها لن تستخدم أي معايير إلا كنقطة مرجعية لتسترشد بها اللجنة في تحديد الدول الأعضاء التي ينبغي استعراض أسعار الصرف السائدة في أسواقها.

٢٣ - وأعادت اللجنة، في دورتها الحالية، النظر في طرق تنقيح المعايير المنهجية، إما بتغيير نطاق متغيرات عتبيتي عنصرَي معيارَيها، أي معامل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق، وإما باستخدام مقياس إحصائي من قبيل متوسط متحرك للحد من أثر تقلبات أسعار الصرف السائدة في السوق في مقارنة الدخل القومي الإجمالي بين البلدان. ونظرت اللجنة في عدد من المتغيرات شملت استخدام متوسط معدلات الثلاث سنوات أو الست سنوات، المعدلة حسب متوسط معدلات التضخم أو متوسط أسعار الصرف المرجح. ولاحظت اللجنة أن تطبيق هذه المتغيرات على البيانات الحالية لم يؤد إلى نتائج مختلفة إلى حد كبير، وظلت المعايير المنهجية

بصيغتها الحالية تمثل عموماً أداة فعالة للمساعدة في تحديد الدول الأعضاء التي يلزم إجراء استعراض إضافي لأسعار الصرف السوقية لديها. وقررت اللجنة مواصلة دراسة المعايير المنهجية في دوراتها المقبلة.

٢٤ - وأشارت اللجنة إلى توصيتها بأن تُستخدم في إعداد جدول الأنصبة المقررة أسعار تحويل تستند إلى أسعار الصرف السائدة في السوق، ما لم يتسبب ذلك في حدوث تقلبات واختلالات مفرطة في حساب الدخل القومي الإجمالي لبعض الدول الأعضاء مقيماً بدولارات الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة ينبغي استخدام أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار، أو غيرها من أسعار التحويل الملائمة، إذا ما تقرر ذلك على أساس كل حالة على حدة، وأعدت اللجنة تأكيد تلك التوصية.

(ج) فترة الأساس

٢٥ - فيما يتعلق بمنهجية إعداد الجدول، يحتسب متوسط بيانات الدخل المعرب عنه بدولارات الولايات المتحدة المجمعة على مدى فترة أساس معينة. وأشارت اللجنة إلى أنه في الماضي، كانت فترة الأساس المستخدمة في إعداد جدول الأنصبة المقررة تتراوح بين سنة واحدة و ١٠ سنوات. وبالنسبة لجدول الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، طلبت الجمعية العامة من اللجنة إعادة النظر في ١٢ مقترحا تضمنت فترات أساس مختلفة. وللتوصل إلى حل توافقي بين المطالبين بفترات أساس أقصر والداعين إلى اعتماد فترات أطول، اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٥/٥٥ بء، نهجاً مختلطاً يستند إلى متوسط فترتي أساس إحصائيتين مدة إحدهما ست سنوات ومدة الأخرى ثلاث سنوات. وفي معرض تطبيق ذلك القرار جرى حساب جدولين منفصلين لكل من هاتين الفترتين، ثم جرى حساب متوسط الجدولين لتشكيل الجدول النهائي للأنصبة المقررة. ومنذ ذلك الحين، أصبحت جداول الأنصبة المقررة اللاحقة تحسب باستخدام هذا النهج.

٢٦ - وأشارت اللجنة إلى أنها ناقشت مناقشة معمقة في دوراتها السابقة النهج البديل المتمثل في إمكانية القيام أولاً بحساب متوسط بيانات الدخل القومي الإجمالي لفترتي الثلاث سنوات والست سنوات، ثم إعداد جدول آلي واحد استناداً إلى ذلك المتوسط، بدلا من إعداد جدولين آليين منفصلين لكل فترة منهما، ثم حساب متوسط نتائجهما. وقدم هذا النهج توزيعاً مختلفاً قليلاً للنقاط مقارنة بالممارسة الحالية. ولاحظت اللجنة أن إعداد جدول آلي واحد هو أمر ممكن من الناحية التقنية، حسبما يتبين من المعلومات الإحصائية التي قدمتها شعبة الإحصاءات.

٢٧ - وأشارت اللجنة أيضا إلى أنها كانت ناقشت بإسهاب في دوراتها السابقة مزايا وعيوب كل من فترات الأساس القصيرة وفترات الأساس الطويلة. وأيد بعض أعضائها الأخذ بفترات أساس طويلة باعتبارها طريقة لضمان الاستقرار والحد من احتمالات وقوع تقلبات حادة بين سنة وأخرى في قياس دخل الدول الأعضاء، بينما فضل أعضاء آخرون الأخذ بفترات أساس أقصر لأنها تعكس بشكل أفضل القدرة الراهنة للدول الأعضاء على الدفع.

٢٨ - ولاحظت اللجنة أن لاختيار فترة الأساس تأثيرا ملموسا على نتائج منهجية إعداد الجدول. ومع ذلك، فمضى اختيرت هذه المنهجية، تتحقق إمكانية المقارنة والاستقرار على مدى الزمن بالحفاظ على فترة الأساس نفسها. وبما أن النهج الحالي قد استخدم لفترة طويلة نسبيا، فقد تحققت هذه الأهداف للمنهجية.

٢٩ - واتفقت اللجنة على أنه متى اختيرت فترة الأساس، تتحقق مزايا في استخدام نفس فترة الأساس لأطول مدة ممكنة.

٢ - تدابير التخفيف

٣٠ - تتألف تدابير التخفيف المتخذة في منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة من التسوية المتصلة بعبء الدين والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل. وترد في ما يلي أدناه لمحة عامة عن هاتين التسويتين.

لمحة عامة عن الحجم الكلي للتسوية المتصلة بعبء الدين والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل حسب فترات جدول الأنصبة المقررة (فترة أساس متوسطها ثلاث سنوات وأخرى متوسطها ست سنوات)

فترة الجدول	إعادة التوزيع	عند	حصة المستفيدين	حصة المستفيدين في	متوسط نصيب	متوسط نصيب	متوسط نصيب
	التسوية الكلية للتسوية المتصلة بعبء الدين والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	التسوية المتصلة بعبء الدين والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	التسوية المتصلة بعبء الدين والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	التسوية المتصلة بعبء الدين والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	التسوية المتصلة بعبء الدين والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	التسوية المتصلة بعبء الدين والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	التسوية المتصلة بعبء الدين والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل
٢٠٠٣-٢٠٠١	٠,٧٨٦	٨,٤٥٧	٩,٢٤٣	١٣٢	١٨,٥٧٧	١٠,١٢٠	١١١٢
٢٠٠٦-٢٠٠٤	٠,٧٩٦	٨,٦٢٧	٩,٤٢٣	١٣٠	١٦,٤٤٩	٧,٨٢٢	١٠٦٤
٢٠٠٩-٢٠٠٧	٠,٧١١	٩,٢٨٧	٩,٩٩٨	١٣٢	١٧,٧١٣	٨,٤٢٦	١٢٥٢
٢٠١٢-٢٠١٠	٠,٥٩٨	٩,٥٦٤	١٠,١٦٣	١٣٤	٢٠,٥٥٣	١٠,٩٨٩	١٧٧٨

فترة الجدول	الدين	الدخل	الدخل	نصيب الفرد من							
	الدخل	الدخل	الدخل	الدخل	الدخل	الدخل	الدخل	الدخل	الدخل	الدخل	الدخل
٢٠١٣-٢٠١٥	٠,٥٤٥	٩,٥٩٨	١٠,١٤٣	١٣٠	١٩,٨٣٩	١٠,٢٤١	٢٣١٩	٢٨٠٥٩	٨٦٤٧		
٢٠١٦-٢٠١٨	٠,٥٨٨	١٠,١٣٢	١٠,٧٢٠	١٣١	٢٦,٢٤٠	١٦,١٠٧	٣٤٩٧	٣٣٨٠٤	١٠١٨٦		
تحديث عام ٢٠١٦ ^(ج)	٠,٥٦٧	٩,٩١٢	١٠,٤٧٩	١٢٩	٢٧,٤٠١	١٧,٤٨٩	٣٧٠٦	٣٣٩٥٦	١٠٣٤٨		
النمو منذ الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ ^(د)	٢٧,٩-	١٧,٢	١٣,٤	٢,٣-	٤٧,٥	٧٢,٨	٢٣٣,٣	٤٥,٠	١١٣,٣		

(أ) مجموع حصص الدول الأعضاء التي تستفيد من التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في مرحلة التسوية المتصلة بعبء الدين في منهجية إعداد الجدول.

(ب) مجموع حصص الدول الأعضاء التي تستفيد من التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في مرحلة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في منهجية إعداد الجدول.

(ج) يشير إلى تحديث جدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ باستخدام البيانات المتاحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لفترة الأساس ٢٠٠٩-٢٠١٤.

(د) النسبة المئوية للتغير بين جدول الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ وتحديث الجدول لعام ٢٠١٦.

(أ) التسوية المتصلة بعبء الدين

٣١ - أشارت اللجنة إلى أن التسوية المتصلة بعبء الدين قد ظلت جزءاً من منهجية إعداد الجدول منذ عام ١٩٨٦. وكان العمل بها قد بدأ استجابة لأزمة ديون اندلعت في ذلك الوقت عندما كان هناك عدد من البلدان النامية غير قادر على إعادة تمويل ديون سيادية مستحقة لدائنين خارجيين. ونتيجة لذلك، أصبح بعض البلدان يواجه أزمات ملاءة مالية أثرت بشدة على قدرتها على الدفع. وبالتالي استُحدثت هذه التسوية للتخفيف عن هذه الدول الأعضاء عن طريق مراعاة تأثير عبء سداد ديونها الخارجية على قدرتها على الدفع. ونظراً إلى أن الفوائد على الديون الخارجية تحتسب بالفعل في الدخل القومي الإجمالي، فإن التسوية المتصلة بعبء الدين في المنهجية الحالية تُحسب بخصم مدفوعات أصول الدين الخارجي من الدخل القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة. ويُعاد حساب الحصص بالنسب المئوية على أساس الدخل القومي الإجمالي بعد تسويته وفقاً لعبء الدين، ولذا فإن أثر التسوية المتصلة بعبء الدين يوزع بشكل غير مباشر على جميع الدول الأعضاء. ولاحظت اللجنة أن مجموع النقاط المعاد توزيعها في مرحلة التسوية المتصلة بعبء الدين باستخدام البيانات الإحصائية المحدثة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤ بلغ ٠,٥٦٧ نقطة مئوية. وهناك حالياً ١١٨ من الدول الأعضاء التي تستفيد من التسوية المتصلة بعبء الدين.

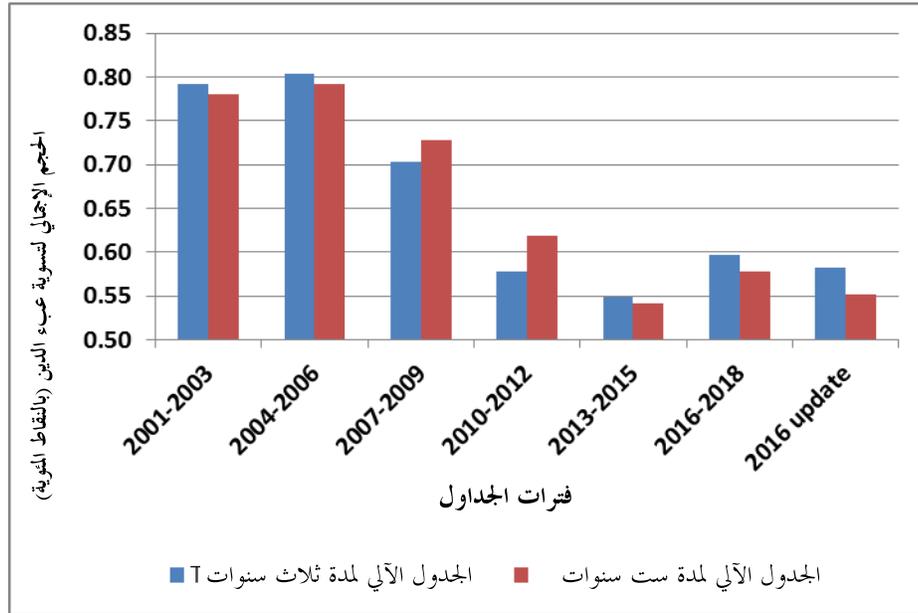
لحة عامة عن التسوية المتصلة بعبء الدين حسب فترة جدول الأنصبة المقررة
(فترة أساس متوسطها ثلاث سنوات وأخرى متوسطها ست سنوات)

فترة الجدول	تسوية عبء الدين (بالنقاط المئوية)	عدد المستفيدين من التسوية المتصلة بعبء الدين	عتبات البنك الدولي (بدولارات الولايات المتحدة)
٢٠٠٣-٢٠٠١	٠,٧٨٦	١١٢	٩٤١٢
٢٠٠٦-٢٠٠٤	٠,٧٩٦	١٠٩	٩٣٢٢
٢٠٠٩-٢٠٠٧	٠,٧١١	١٠٣	٩٤٤٣
٢٠١٢-٢٠١٠	٠,٥٩٨	١٣٣	١٠٧٠١
٢٠١٥-٢٠١٣	٠,٥٤٥	١٢٩	١١٨٦٨
٢٠١٨-٢٠١٦	٠,٥٨٨	١٢٢	١٢٤٩٠
تحديث عام ٢٠١٦ ^(أ)	٠,٥٦٧	١١٨	١٢٧٣٦

(أ) يشير إلى تحديث جدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦ باستخدام البيانات المتاحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لفترة الأساس ٢٠٠٩-٢٠١٤.

٣٢ - ولاحظت اللجنة أن حجم إجمالي إعادة توزيع النقاط في مرحلة تسوية عبء الدين
أخذ في التناقص على مر الزمن.

لحة عامة عن الحجم الإجمالي لتسوية عبء الدين حسب فترات الجداول



٣٣ - وأشارت اللجنة إلى أنه عندما تم الأخذ بالتسوية المتصلة بعبء الدين، كانت الديون الخارجية العامة تفضّل على مجموع الديون الخارجية لسببين رئيسيين. وأولهما أن الدين الخارجي الخاص لا يندرج كله ضمن إجمالي الدين الخارجي. وثانيهما، أن الدين الخاص لا ينطوي على نفس العبء الذي ينطوي عليه الدين العام فيما يتصل بقدرة الدولة على الدفع. غير أن مجموع الدين الخارجي هو الذي استخدم، لا الدين العام، نظراً لكون بيانات مجموع الدين الخارجي أكثر توافراً، ولأن البيانات المتاحة في ذلك الحين لم تكن تفصل بين بيانات الدين العام وبيانات الدين الخاص. ويرد نظر اللجنة في هذه المسألة بإيجاز في تقريرها عن دورتها الثامنة والأربعين (انظر A/43/11، الفقرات ١١-٢١) وقد شهدت السنوات الأخيرة تحسناً كبيراً في مدى توافر البيانات المستقاة من البنك الدولي عن الدين العام والديون التي تضمناها الحكومة. فقد كانت البيانات متوافرة في عام ١٩٨٥ لـ ٣٧ بلداً في حين أصبحت الآن متوافرة لـ ١٢٠ دولة عضواً.

٣٤ - ولاحظت اللجنة أنه بالإضافة إلى ١٢٠ من الدول الأعضاء المشمولة في قاعدة بيانات البنك الدولي، فإن ١٣ دولة عضواً أخرى مؤهلة للاستفادة من التسوية المتصلة بعبء الدين بموجب المنهجية الحالية. وطلب إلى تلك الدول الأعضاء أن توفر بيانات الديون عن طريق بعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة. وقد قدمت هذه البيانات اثنتان من الدول الأعضاء. وفي الحالات التي لم يقدم فيها رد، تولت شعبة الإحصاءات وضع تقديرات بالنسبة إلى البلدان التي قدمت بشأنها من قبل بيانات عن الديون تغطي على الأقل سنة واحدة من سنوات فترة الأساس. أما بالنسبة إلى البلدان المتبقية، فقد طبقت على عدة بلدان منها تسوية الحد الأدنى، ولن يترتب على عدم إجراء التسوية المتصلة بعبء الدين أي أثر في معدل التسوية. وأشارت اللجنة إلى أن عدم توفر البيانات من جميع الدول الأعضاء المؤهلة للاستفادة من التسوية المتصلة بعبء الدين يؤثر على القدرة على إعداد جدول الأنصبة المقررة حصراً على أساس بيانات موثوقة وقابلة للتحقق والمقارنة.

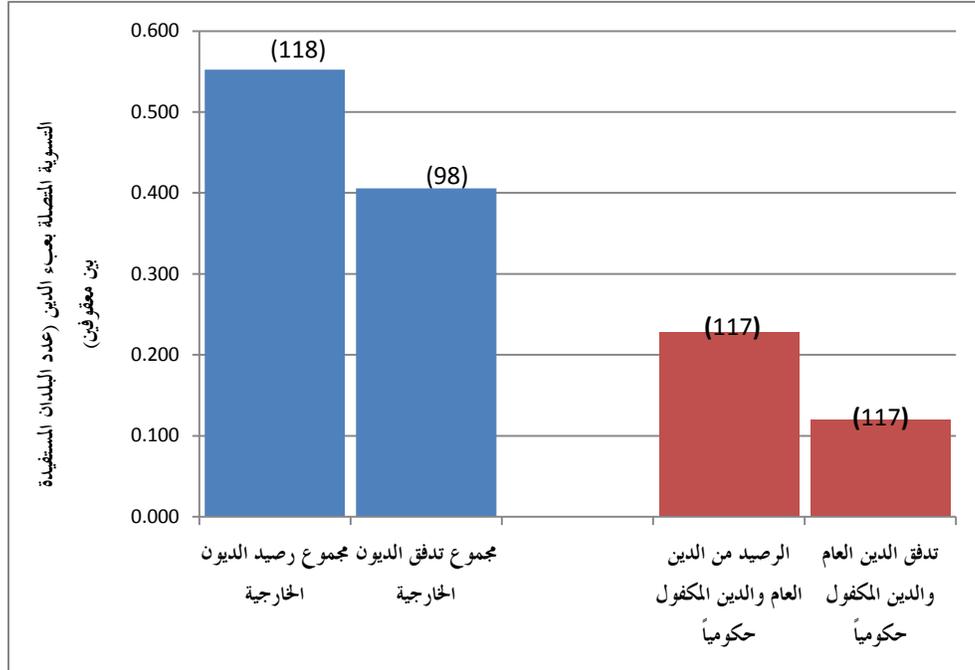
٣٥ - وأشارت اللجنة إلى أن القيود المتصلة بتوافر البيانات المتعلقة بالمبالغ المدفوعة لسداد أصل الدين في الفترة التي تقرر فيها بدء استخدام هذه التسوية، حملتها على إجراء التسوية استناداً إلى نسبة من رصيد الدين الخارجي الكلي للدول الأعضاء المعنية. ولهذا الغرض، افترض أن الديون الخارجية تُسدّد على مدى فترة ثماني سنوات، لتصبح نسبة التسوية في بيانات الدخل القومي الإجمالي ما مقداره ١٢,٥ في المائة من مجموع أرصدة الديون الخارجية في السنة. وأصبح هذا النهج يعرف باسم نهج رصيد الديون. ويمكن، كنهج بديل، احتساب التسوية استناداً إلى البيانات المتعلقة بالسداد الفعلي لأصل الدين، وهو نهج أصبح يعرف

باسم نهج تدفق الديون. وفي تقرير اللجنة عن دورتها السادسة والخمسين، لوحظ أنه بالرغم من أن بعض الأعضاء رأوا أن المستوى العام للدين نفسه يشكل عبئاً ضخماً، اتفقت اللجنة على أن تستند التسوية إلى بيانات المبالغ التي سبق دفعها لتسديد أصل الديون، لا إلى نسبة من أرصدة الديون (انظر A/50/11/Add.2 و Corr.1، الفقرة ٤١).

٣٦ - وفيما يتعلق بتوفر المعلومات المطلوبة لتطبيق نهجي رصيد الديون وتدفق الديون، لاحظت اللجنة أن قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بالديون الدولية توفر بيانات عن أرصدة ديون وتدفق ديون ١٢٠ دولة عضواً للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤. والبلدان المعنية هي بلدان نامية أعضاء في البنك الدولي ومقترضة منه يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن العتبة التي حددها البنك الدولي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لفئة الدخل المرتفع وقدرها ١٢ ٧٣٦ دولاراً لعام ٢٠١٥. وبناء على المعلومات التي استعرضتها اللجنة في جلستها الحالية، لاحظت اللجنة أن المتوسط الفعلي لفترة سداد الديون الخارجية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤ يمتد لفترة ١١,٤ سنوات تقريباً، مقارنة بالسنوات الثماني المقترضة لنهج رصيد الديون. وخلال الفترة نفسها، كانت الفترة الفعلية لسداد الدين العام والدين المكفول حكومياً تبلغ ١٤,٦ سنوات.

٣٧ - وبناء على ذلك، هناك مسألتان مرتبطتان بالمنهجية الحالية المتبعة لتسوية عبء الدين جرى طرحهما ويمكن معالجتهما باستخدام البيانات المتوافرة حالياً، وهما على وجه الخصوص: (أ) تحديد ما إذا كان ينبغي استخدام بيانات الدين الخارجي الكلي، أو الاكتفاء باستخدام البيانات المتعلقة بالدين الخارجي العام والدين الخارجي المكفول حكومياً؛ (ب) وتحديد ما إذا كان ينبغي للتسوية أن تستند إلى نهج رصيد الديون أو إلى نهج تدفق الديون. ويلخص الجدول أدناه حجم وعدد المستفيدين من التسوية المتصلة بعبء الدين، مع مراعاة مختلف الخيارات المتاحة.

مقارنة النهج المختلفة للتسوية المتصلة بعبء الدين استناداً إلى فترة أساس مدتها ست سنوات محدثة بيانات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥



٣٨ - نظرت اللجنة في تغطية التسوية المتصلة بعبء الدين. وفي هذا السياق، أشار بعض الأعضاء إلى أن الحالة الاقتصادية قد تغيرت بشكل ملحوظ منذ أن بدأ العمل بهذه التسوية في عام ١٩٨٦. وعلى وجه الخصوص، كان للأزمة المالية الدولية، في الآونة الأخيرة، تأثير على حالة المديونية فيما يتعلق بعدد من البلدان، ومنها العديد من البلدان المتقدمة التي لا تستفيد حالياً من التسوية المتصلة بعبء الدين. ومن منطلق التسليم بأن الدين يمثل عبئاً في ما يتعلق بالقدرة على الدفع، رأى البعض وجوب أن تطبق التسوية المتصلة بعبء الدين على جميع الدول الأعضاء. إلا أن شعبة الإحصاءات أشارت إلى أن إحصاءات الدين الخارجي ليست متاحة بسهولة لكل الدول الأعضاء من مصدر واحد للبيانات، وأن البيانات المتاحة غير قابلة للمقارنة. وأشار هؤلاء الأعضاء إلى أن الظروف الخاصة التي كانت الأساس المنطقي للأخذ بالتسوية المتصلة بعبء الدين في عام ١٩٨٦ لا تنطبق حالياً على جميع البلدان البالغ عددها ١٢٠ بلداً مع أنها تنطبق على بعض البلدان غير المدرجة في مجموعة بيانات البنك الدولي. ومع ذلك، أشار أعضاء آخرون إلى أن مفهوم التسوية المتصلة بعبء الدين يقوم على أساس الشواغل الإنمائية، وينبغي بالتالي أن يظل مقتصرًا على البلدان التي يقل فيها

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن عتبة البنك الدولي لفئة البلدان ذات النصيب المرتفع لدخل الفرد.

٣٩ - ورأى بعض الأعضاء أن التسوية ما زالت تشكل جزءاً أساسياً من المنهجية لتحديد قدرة الكثير من الدول الأعضاء على الدفع، ولذا ينبغي الإبقاء عليها في شكلها الحالي. وأشاروا إلى أن التسوية المتصلة بعبء الدين ضرورية لقياس القدرة الحقيقية للدول الأعضاء على الدفع إذا أخذنا في الحسبان أنه ما زال يوجد عدد من الدول الأعضاء المثقلة بالديون.

٤٠ - وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كان ينبغي استخدام مجموع بيانات الدين الخارجي أو الدين العام، بيّن هؤلاء الأعضاء أنه بما أن حساب الدخل القومي الإجمالي يأخذ في الحسبان المصادر الخاصة والعامة للدخل معاً، فإنه ينبغي منطقياً الاحتفاظ بإجمالي الدين الخارجي في حساب التسوية المتصلة بعبء الدين. وأعرب أولئك الأعضاء أيضاً عن رأي مفاده أن استخدام مجموع أرصدة الديون أمر ضروري، لأن مجموع الديون الخارجية يعكس القدرة على الدفع، وأن الديون الخاصة تمثل عنصراً هاماً من مجموع رصيد الديون، مما يؤثر على القدرة الكلية للدولة العضو على الدفع.

٤١ - وفيما يتعلق بمسألة استخدام رصيد الديون أو تدفق الديون، أشاروا أيضاً إلى أن التسوية المتصلة برصيد الديون تخدم بشكل أفضل الدول الأعضاء التي هي في أمس الحاجة إلى الإغاثة، وهي الدول التي عجزت مراراً عن السداد، ومن ثم لم تتمكن من خفض ديونها الخارجية. وأكد أولئك الأعضاء أن الأزمة المالية الدولية الأخيرة كانت أثرت سلباً على آفاق التنمية في العديد من البلدان النامية، مما يحدث تأثيراً إضافياً على قدرتها على الدفع، ويفاقم حالة مديونيتها. واعتبروا أنه ينبغي للتسوية أن تظل جزءاً من المنهجية، فهي تشكل عاملاً مهماً في تحديد قدرة الدول الأعضاء على الدفع.

٤٢ - وأعرب أعضاء آخرون عن تأييدهم لإدخال تحسينات على التسوية المتصلة بعبء الدين استناداً إلى أسباب تتعلق بالجدارة التقنية وإلى تحسن توفر البيانات. وأشاروا إلى أن المعوقات المتصلة بتوافر البيانات لم تعد تشكل عقبة تقنية تعيق استخدام البيانات المتعلقة بالدين الخارجي العام بدلا من بيانات الدين الخارجي الكلي، أو تعيق الانتقال من نهج رصيد الديون إلى نهج تدفق الديون. ورأوا أن تلك التغييرات تشكل تعزيزاً تقنياً للمنهجية الحالية. وهم يعتقدون أن نهج تدفق الديون يأخذ في الحسبان المعاملات الفعلية لسداد الديون ولذا فإنه يمثل الواقع الاقتصادي تمثيلاً أفضل. وإذا وجب اعتبار سداد الدين عبئاً، فإن ذلك يشكل حجة لصالح ضرورة مراعاة السداد الفعلي.

٤٣ - وأثار هؤلاء الأعضاء كذلك عدداً من المسائل المفاهيمية. ولم يقبل أولئك الأعضاء بالرأي الذي يعتبر كل أشكال الدين عبثاً، كما تفترضه المنهجية الحالية، ورأوا أن الدين يوفر أداة مجدية للاستثمار المنتج الذي تضطلع به الحكومات وأن جميع الدول الأعضاء تضع خططاً مالية على أساس مستوى الدين الممكن تحمله، في حين تفترض المنهجية الحالية أن الدول الأعضاء تسعى لخفض مجمل ديونها إلى الصفر. ورأى هؤلاء الأعضاء أن أثر الدين على قدرة الدولة العضو على الدفع يتجلى بصورة أدق في معدّل الفائدة السائد في السوق لإعادة تمويل الدين، الذي أخذ فعلاً في الحسبان في مقاييس الدخل القومي الإجمالي.

٤٤ - ولاحظت اللجنة أن عدم توافر البيانات لم يعد يشكل عاملاً في تقرير ما إذا كان ينبغي إسناد التسوية المتصلة بعبء الدين إلى (أ) مجموع الدين الخارجي أو الدين الخارجي العام؛ (ب) ونهج رصيد الديون أو نهج تدفق الديون. فقد أصبحت البيانات المتعلقة بالدين الخارجي العام وفترة سداده الفعلية متاحة الآن.

٤٥ - وقررت اللجنة أن تواصل النظر في مسألة التسوية المتصلة بعبء الدين في دوراتها المقبلة في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

(ب) التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل

٤٦ - لاحظت اللجنة أن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل شكّلت عنصراً مهماً من عناصر منهجية إعداد الجداول منذ الأيام الأولى من عمر الأمم المتحدة وأنها طبقت في إعداد أول جدول من جداول الأنصبة المقررة. وأشارت اللجنة إلى أن اختصاصاتها تقتضي، في جملة أمور، أن يؤخذ في الحسبان الدخل المقارن للفرد الواحد من السكان لتلافي تحديد أنصبة مقررة مغلوبة نتيجة لاستخدام تقديرات مقارنة للدخل القومي. واتفقت اللجنة على أن ثمة حاجة إلى مواصلة استخدام التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في منهجية إعداد الجداول.

٤٧ - وللتسوية حالياً معياران هما: مستوى عتبة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لتحديد البلدان التي ستستفيد، ومُعامل تدرّج لتحديد حجم التسوية. ومنذ اعتماد جدول الأنصبة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، ظلت العتبة، التي كانت في السابق محددة بمبلغ معين بالدولارات، هي متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للأعضاء. وقد نما معامل التدرج على مر السنين، من ٤٠ في المائة في عام ١٩٤٨ إلى ٨٥ في المائة في عام ١٩٨٣. ومنذ حساب الجدول للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، نُبِت معامل التدرج عند ٨٠ في المائة.

٤٨ - ووصل مجموع النقاط المعاد توزيعها في مرحلة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل باستخدام البيانات الإحصائية المحدثة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤ إلى ٩,٩١٢ نقطة مئوية. وفي حين تواصل تزايد حجم إعادة التوزيع بمرور الوقت، فإن أحدث البيانات الإحصائية المحدثة تعكس انخفاضا في الحجم الكلي لعملية إعادة التوزيع.

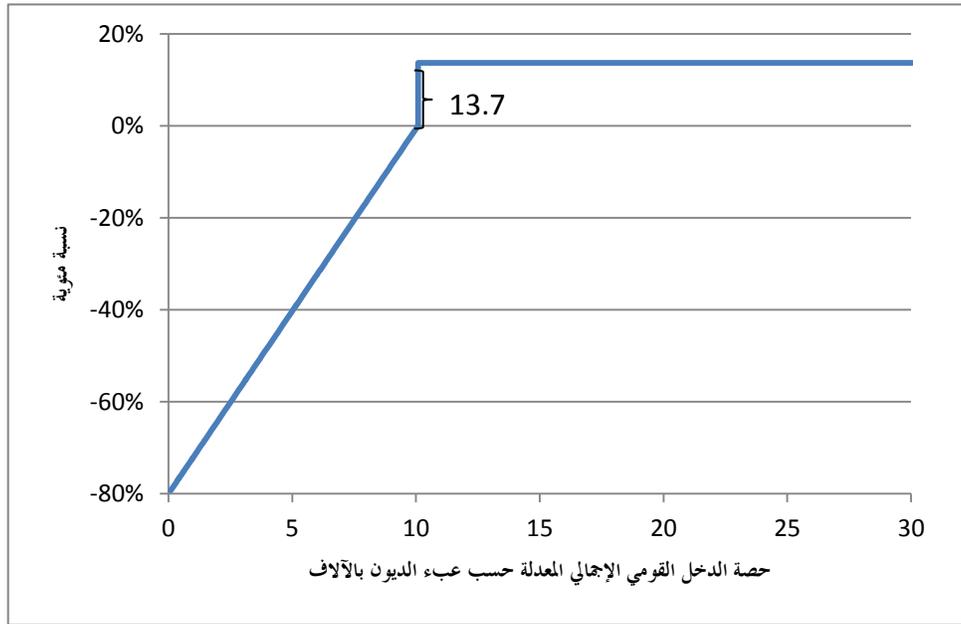
لمحة عامة عن الحجم الإجمالي للتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل حسب فترات الجداول (فترة أساس متوسطها ثلاث سنوات وأخرى متوسطها ست سنوات)

فترة الجداول	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	عدد المستفيدين من التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
٢٠٠٣-٢٠٠١	٨,٤٥٧	١٣٢	٤ ٨٥١
٢٠٠٦-٢٠٠٤	٨,٦٢٧	١٣٠	٥ ٠٩٧
٢٠٠٩-٢٠٠٧	٩,٢٨٧	١٣٢	٥ ٦٣٠
٢٠١٢-٢٠١٠	٩,٥٦٤	١٣٤	٦ ٩٨٨
٢٠١٥-٢٠١٣	٩,٥٩٨	١٣٠	٨ ٦٤٧
٢٠١٨-٢٠١٦	١٠,١٣٢	١٣١	١٠ ١٨٦
تحديث عام ٢٠١٦ ^(أ)	٩,٩١٢	١٢٩	١٠ ٣٤٨

(أ) يشير إلى تحديث جدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ باستخدام البيانات المتاحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لفترة الأساس ٢٠٠٩-٢٠١٤.

٤٩ - وفي دورتها الحالية، قامت اللجنة باستعراض التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بصيغتها الحالية، باستخدام إحصاءات محدثة. ويعرض الشكل أدناه التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل كنسبة مئوية من حصة الدخل القومي الإجمالي المعدلة حسب عبء الديون، وذلك بالنسبة إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون. وبلوغ معامل التدرج ٨٠ في المائة، تتراوح التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، بالنسبة للدول الأعضاء التي تقع دون مستوى العتبة، بين ٨٠ في المائة وصفر، مع انخفاض حجم التسوية كلما اقترب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون من العتبة. وبالنسبة لجميع الدول الأعضاء التي تقع فوق مستوى العتبة، تسفر التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بطريقة موحدة عن زيادة نسبتها ١٣,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون على النحو المبين في الشكل أدناه.

التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل كنسبة مئوية من حصة الدخل القومي الإجمالي المعدلة حسب عبء الديون، وذلك بالنسبة إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون (لأغراض التوضيح مع فترة أساس مدتها ست سنوات مما يؤدي إلى عتبة قيمتها ١٠.٠٨١ دولاراً)



٥٠ - وأعرب بعض أعضاء اللجنة عن رأي مفاده بأنه استناداً إلى استعراض أحدث البيانات الإحصائية، فإن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل ما زالت تعمل بشكل جيد في إطار المنهجية العامة وينبغي الإبقاء عليها بصيغتها الحالية. وأشار هؤلاء الأعضاء إلى أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في العديد من البلدان قد ازداد مع مرور الزمن وأن هذه البلدان قد تلقت تسويات أقل. وعلاوة على ذلك، اختلف عدد البلدان المستفيدة من التسوية مع مرور الزمن، حيث تخطت بعض البلدان العتبة ولم تعد تتلقى أي تسوية، وهي تسدد الآن مقابل الاستحقاقات التي تحصل عليها البلدان الواقعة دون مستوى العتبة. ولاحظوا أيضاً أن أحدث البيانات الإحصائية تعكس انخفاضاً في حجم المبالغ المعاد توزيعها وعدد المستفيدين. وأعربوا عن تأييدهم مواصلة استخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للأعضاء في تحديد العتبة وأشاروا إلى أن العتبة المحتسبة على أساس المتوسط العالمي لنصيب الفرد تعكس الواقع الاقتصادي، وتشكل أساساً سليماً لتحديد انخفاض نصيب الفرد من الدخل. وأشاروا أيضاً إلى التغييرات الكبيرة التي أدخلت على جداول الأنصبة المقررة الصادرة في السنوات الأخيرة والتي شملت زيادات بالنسبة

للعديد من البلدان النامية. وشددوا على أن التغييرات في التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل يجب أن تستند إلى بيانات موثوق بها، وينبغي أن تشكل تحسناً للمنهجية ككل من الناحية التقنية، لا تغييراً يُقصد منه فقط خفض العبء الذي تتحمله البلدان الواقعة فوق العتبة في استيعاب التسوية.

٥١ - ورأى أعضاء آخرون أن الهدف من التسوية هو تخفيف العبء عن بلدان معينة التي يكون فيها نصيب الفرد من الدخل منخفضاً، ولكن التسوية بدلا من ذلك أصبحت، من خلال تصميمها، تتيح تخفيف الأعباء بشكل عام وكبير للغاية لعدد أكبر بكثير من الدول الأعضاء. ولذلك أعرب أولئك الأعضاء عن تأييدهم لاستخدام تعريف بديل أنسب لعتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل لمعالجة حالات عدم الاتساق والمشاكل المرتبطة بالمنهجية الحالية.

٥٢ - وناقشت اللجنة مختلف الخيارات المطروحة لتتقيد التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، حيث أعرب عن آراء مختلفة. وتلخص هذه الخيارات على النحو التالي:

(أ) يمكن حساب عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل استناداً إلى المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون، عوضاً عن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي غير المعدل المستخدم في المنهجية الحالية. ونظراً إلى عدم وجود بيانات قابلة للمقارنة بشأن الديون الخارجية لجميع البلدان، فيمكن أن يتمثل النهج البديل في استخدام نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي غير المعدل بالنسبة للدول الأعضاء وحساب العتبة على حد السواء. ومن شأن ذلك أن يعالج مشكلة عدم التكافؤ الناتج عن مقارنة الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون للدول الأعضاء بعتبة التسوية المحسوبة استناداً إلى الدخل القومي الإجمالي غير المعدل؛

(ب) يمكن إعادة تحديد العتبة استناداً إلى تعريف البنك الدولي للبلدان المنخفضة الدخل أو بلدان الشريحة الدنيا أو الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل. وقد يساعد ذلك على معالجة مشكلة عدم التوافق مع التصنيف المستخدم في التسوية المتصلة بعبء الدين، الذي يستند إلى نظام الإبلاغ عن الدين المعمول به لدى البنك الدولي؛

(ج) يمكن تعديل العتبة حسب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المستوعبة فقط (تلك الواقعة فوق مستوى العتبة)، بدلا من تعديله حسب المتوسط العالمي. وسيؤدي ذلك إلى تدارك عدم اتساق المنهجية الحالية الذي قد ينجم عن واقع أنه مع

تحسن حالة البلدان المنخفضة الدخل، فهي سوف تدفع العتبة إلى أعلى، لتتأخر بذلك النقطة التي تتخطى عندها تلك البلدان العتبة؛

(د) يمكن تحديد العتبة من حيث القيمة الحقيقية بمبلغ ثابت أولي، قدره ١٠٠٠٠ دولار، على غرار العتبة الثابتة وقدرها ١٠٠٠٠ دولار المستخدمة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٧٣. ويمكن عندئذ تعديل مبلغ ١٠٠٠٠ دولار حسب التضخم في السنوات المقبلة؛

(هـ) يمكن تحديد مجموع عدد النقاط التي سيعاد توزيعها عن طريق التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل عند مستوى أقصى معين، الذي يمكن أن يتحقق بعد ذلك باستخدام معايير أخرى مختلفة في التسوية، مثل معامل التدرج؛

(و) يمكن معالجة مشكلة الانقطاع الناجم عن تخطي العتبة باعتماد عدد من المقترحات المختلفة، من قبيل إنشاء فئة محايدة حول العتبة، أو تغيير طريقة توزيع التسوية (التي تستوعبها حالياً البلدان التي تكون فوق مستوى العتبة فقط). وترد مناقشة أوفى لهذه المقترحات في الفرع باء - ١ (ب) أدناه.

٥٣ - ويرد في الجدول أدناه موجز المعلومات المتعلقة ببعض المقترحات التي نظرت فيها اللجنة.

إعادة توزيع النقاط في إطار مختلف الطرق البديلة لتحديد عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (فترة أساس تمتد لست سنوات)

قيمة العتبة (بدولارات الولايات المتحدة)	عدد الدول المستفيدة	عدد الدول المستوعبة	مجموع النقاط المعاد توزيعها
١٠٠٨١	١٣٠	٦٣	١٠,٠٥٣
تحديث عام ٢٠١٦ ^(أ)			
العتبة محتسبة على أساس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي دون تعديل حسب عبء الدين ^(ب)	١٢٩	٦٤	٩,٧٥٦
١٠٠٨١			
العتبة محتسبة على أساس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الدين	١٣٠	٦٣	٩,٩٦٦
١٠٠٠٣			
العتبة محتسبة على أساس نصيب الفرد الوسيط من الدخل القومي الإجمالي	١٠١	٩٢	٣,٧٥٩
٥٢٦٩			
عتبة الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ معدّلة حسب التضخم	١٣٠	٦٣	٩,٩٧٨
١٠٠١٤			

قيمة العتبة (بدولارات الولايات المتحدة)	عدد الدول المستفيدة	عدد الدول المستوعبة	مجموع النقاط المعاد توزيعها
١٠٢٥	٣٥	١٥٨	٠,١٦٧
٤٠٤٨	٨٧	١٠٦	٣,٠٢٣
١٢٥٠٧	١٣٦	٥٧	١٢,٦٥٨

(أ) يشير إلى تحديث جدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ باستخدام البيانات المتاحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤.

(ب) باستخدام مجموعة البيانات المتاحة في إطار تحديث عام ٢٠١٦، دون تعديل حسب عبء الدين، ستكون هناك دولة عضو واحدة أقل مستفيدة من التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل.

٥٤ - وافقت اللجنة على إمكانية اعتماد نهج بديل لتحديد هذه العتبة يستند إلى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي العالمي المعدل حسب عبء الدين (بدلاً من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي غير المعدل المستخدم في المنهجية الحالية). وأشارت اللجنة إلى أن من شأن ذلك التغلب على عدم التكافؤ الناجم عن مقارنة الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون للدول الأعضاء بعتبة تسوية محتسبة على أساس الدخل القومي الإجمالي غير المعدل.

٥٥ - ووافقت اللجنة أيضاً على إمكانية اعتماد نهج بديل آخر لتحديد العتبة يستند إلى تعديل العتبة حسب معدل التضخم. وبالتالي يمكن تثبيت عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بالقيم الحقيقية بدلاً من تحديدها بالمتوسط الحالي لنصيب الفرد من الدخل في العالم خلال فترة الأساس لجدول الأنصبة. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لسنة مرجعية محددة، إلا أنه يمكن تحديثه وفقاً لمعدل التضخم في العالم بحيث تبقى قيمته الحقيقية ثابتة على مر الزمن. وفي إطار هذا النهج، يكون ترتيب كل بلد إزاء عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل مستقلاً عن أداء البلدان الأخرى.

٥٦ - وقررت اللجنة أن تواصل النظر في التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في ضوء ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.

٣ - حدود الجدول

(أ) الحد الأدنى

٥٧ - أشارت اللجنة إلى أن المعدل الأدنى للأنصبة المقررة، أو الحد الأدنى، ما برح يمثل عنصرا من عناصر منهجية إعداد الجدول منذ البداية. ويشكل تحديد الحد الأدنى قرارا ذاتيا تتخذه الجمعية العامة. ومنذ عام ١٩٩٨، جرى تخفيض الحد الأدنى من ٠,٠١ في المائة إلى ٠,٠٠١ في المائة. وفيما يخص جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، تم رفع ١٧ دولة عضوا إلى معدل الحد الأدنى، منها ١٠ بلدان كانت مدرجة في قائمة أقل البلدان نموا. واستنادا إلى تحليل بيانات إحصائية محدثة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤، لاحظت اللجنة أن هذه الحالة لم تتغير.

٥٨ - وحُدِّدَت الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء التي يطبَّق عليها الحد الأدنى (البالغ ٠,٠٠١ في المائة) بمبلغ ٩٣٢ ٢٤ دولارا في الميزانية العادية لعام ٢٠١٦. ورأت اللجنة أن الحد الأدنى البالغ ٠,٠٠١ في المائة هو أدنى مساهمة عملية ينتظر من الدول الأعضاء دفعها للمنظمة.

٥٩ - وقرّرت اللجنة أن تواصل النظر في مسألة الحد الأدنى في دورات مقبلة في ضوء ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.

(ب) الحدود القصوى

٦٠ - أشارت اللجنة إلى أن المنهجية الحالية تشمل معدلا أقصى للأنصبة المقررة، أو الحد الأقصى، وهو ٢٢ في المائة، ومعدلا أقصى للأنصبة أقل البلدان نموا، أو الحد الأقصى للأنصبة أقل البلدان نموا، وهو ٠,٠١٠ في المائة. ويشكل تحديد كلا الحدين قرارا ذاتيا تتخذه الجمعية العامة.

٦١ - وقد شكّل الحد الأقصى جزءا من منهجية إعداد الجداول منذ البداية. وبلغ إجمالي النقاط المعاد توزيعها باستخدام بيانات إحصائية محدثة ٤,٠٠٤. ولم يستفد من هذه النقاط سوى بلد واحد.

لمحة عامة عن حجم التغيير الكلي في جداول الأنصبة عند خطوة تطبيق الحد الأقصى
للأنصبة بحسب فترة جدول الأنصبة (فترة أساس متوسطها ثلاث سنوات وأخرى
متوسطها ست سنوات)

الفرق بين جداول الأنصبة عند خطوة تطبيق الحد الأقصى المقرر لأقل البلدان نمواً وخطوة تطبيق الحد الأقصى للأنصبة	فترة الجدول
٨,١٦٦	٢٠٠٣-٢٠٠١
١٢,٣٢٩	٢٠٠٦-٢٠٠٤
١١,٩٠٧	٢٠٠٩-٢٠٠٧
٨,٩٦٥	٢٠١٢-٢٠١٠
٥,٦٢٢	٢٠١٥-٢٠١٣
٣,٩٣٨	٢٠١٨-٢٠١٦
٤,٠٠٤	تحديث عام ٢٠١٦ ^(أ)

(أ) يشير إلى الصيغة المحدثة لجدول أنصبة الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ المحتسبة باستخدام بيانات جدول فترة
الأساس ٢٠١٢-٢٠١٤ (مدتها ثلاث سنوات) وبيانات جدول فترة الأساس ٢٠٠٩-٢٠١٤
(مدتها ست سنوات)، المتاحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٦٢ - ومنذ عام ١٩٩٢، لا يزال المعدل الأقصى المطبق على أقل البلدان نمواً يساوي
٠,٠١٠ في المائة. وانطبق المعدل الأقصى لأنصبة أقل البلدان نمواً على ٨ بلدان من البلدان
الأقل نمواً البالغ عددها ٤٨ بلداً لجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. واستناداً
إلى الصيغة المحدثة للبيانات، أشارت اللجنة إلى أن المستفيدين سيتألفون من نفس البلدان
الثمانية من أقل البلدان نمواً. وبلغ عدد النقاط المعاد توزيعها باستخدام بيانات محدثة
للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤ ما مجموعه ٠,١٧٨ نقطة.

٦٣ - وقررت اللجنة أن تواصل النظر في مسألة الحد الأقصى في دورات مقبلة في ضوء
ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.

- باء - مقترحات أخرى وعناصر محتملة أخرى بشأن منهجية إعداد الجدول
- ١ - التغييرات الكبيرة التي تطرأ على معدلات الأنصبة من جدول إلى آخر ومسألة عدم الاستمرار
- (أ) التغييرات الكبيرة التي تطرأ على معدلات الأنصبة من جدول إلى آخر
- ٦٤ - أشارت اللجنة إلى أنها نظرت على مر السنين في مسألة التغييرات الكبيرة التي تطرأ على معدلات الأنصبة المقررة للدول الأعضاء من جدول إلى آخر. وأشارت اللجنة أيضا إلى أن منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ١٩٨٦-١٩٩٨ أدرج مخططا للحدود الأمر الذي حد من حالات الزيادة والنقصان الكبيرة التي تواجهها الدول الأعضاء من جدول إلى آخر. ومع ذلك، ونظراً للتعقيدات المتصلة بتشغيل مخطط الحدود، الأمر الذي أوجد تشوهات في حد ذاته، قررت الجمعية العامة بعد ذلك إلغاء هذه الحدود تدريجياً على مدى فترتين من فترات الجداول. ومنذ حساب جدول الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، أزيلت تماما الآثار الناجمة عن تطبيق الحدود المذكورة.
- ٦٥ - ووافقت اللجنة على أن أي مخطط للحدود ينبغي ألا يكون عنصرا من عناصر منهجية إعداد الجدول.
- ٦٦ - ولاحظت اللجنة أنه لا يمكن في عالم متحرك تجنب حدوث تغييرات في معدلات الأنصبة المقررة. وبما أن الجدول كان جدول نسب مئوية مجموعها ١٠٠ في المائة، فقد ارتفع بعض أنصبة الدول الأعضاء أو انخفض بتناسب عكسي مع ارتفاع أو انخفاض أنصبة دول أخرى، بغض النظر عن ارتفاع الدخل القومي الإجمالي للدول أو انخفاضه من حيث القيمة المطلقة. ويضاف إلى ذلك أن أي دولة عضو تتجاوز، في إطار المنهجية الحالية، الحد الأدنى ستشهد حتما زيادة بنسبة ١٠٠ في المائة على أقل تقدير.
- ٦٧ - واستعرضت اللجنة في دورتها الخامسة والسبعين حالة البلدان التي تنتقل من معدل الحد الأدنى صعودا. ونظرت اللجنة في النهج القائم على تنفيذ جدول بشكل كسر عشري من أربعة أرقام يتراوح من ٠,٠٠١ في المائة إلى ٠,٠٠٢ في المائة. وعلى هذا النحو، فإن الدولة العضو التي تنتقل صعودا من معدل الحد الأدنى البالغ ٠,٠٠١ في المائة لن يرتفع معدلها تلقائيا إلى ٠,٠٠٢ في المائة. ونظرت اللجنة أيضا في البيانات التي تعكس وضع جدول الأنصبة المقررة بكامله بشكل كسر عشري من أربعة أرقام، الأمر الذي من شأنه أن يترك أثرا يتمثل في تحرك المعدلات بشكل أقل بين جدولين مختلفين من جداول الدول

التي تنتقل صعودا من معدل الحد الأدنى. وقررت اللجنة مواصلة النظر في هذه المسألة في دورات مقبلة.

٦٨ - ودرست اللجنة في دورتها الحالية حالات الدول الأعضاء التي تتغير معدلات الأنصبة المقررة الخاصة بها بشكل كبير، وذلك باستخدام بيانات إحصائية محدثة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤. وترد في المرفق الثالث لهذا التقرير معدلات الأنصبة المقررة على أساس بيانات محدثة وتطبيق المنهجية المعتمدة لجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم المرفق الرابع معلومات موجزة عن نطاق التغييرات من جدول لآخر باستخدام بيانات إحصائية محدثة مقابل الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، بما في ذلك معلومات عن العوامل الأساسية. وكما كان الحال في الماضي، لاحظت اللجنة أن الكثير من التغييرات تتعلق بالنمو النسبي للدخل القومي الإجمالي مقارنة بالتوسط العالمي، وتخطي عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، والتنقيحات على البيانات الرسمية السابقة مع مرور الزمن، والقرب من عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وتنفيذ المعيار الجديد لنظام الحسابات القومية.

٦٩ - ولاحظ بعض أعضاء اللجنة أن إدراج فترة الأساس البالغة مدتها ست سنوات في المنهجية الحالية يعمل بمثابة استراتيجية مدججة للتخفيف، إذ سيعوض الأثر المترتب على الزيادة الحادة المفاجئة في الحصة من الدخل القومي الإجمالي في السنوات الأخيرة.

٧٠ - ولاحظ بعض الأعضاء أن إعادة حساب الجداول سنويا ستمنح قدرا من التخفيف خلال فترة الجدول.

٧١ - وأشارت اللجنة إلى أنه قد تم في الماضي استخدام تدابير تخفيف طوعية للحد من الزيادات في جداول الأنصبة.

(ب) عدم الاستمرار

٧٢ - ركزت اللجنة، عند مناقشتها هذه المسألة في دورتها الحالية، على التعامل مع مسألة عدم الاستمرار الناجمة عن تخطي إحدى الدول الأعضاء عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل. ولاحظت اللجنة أن الدول الأعضاء التي تتخطى العتبة لن تتلقى بعدئذ تخفيفا، بل ستخضع لزيادة في مرحلة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل. وبذلك، سيكون القدر الناجم عن عدم الاستمرار بالنسبة للدولة العضو التي تتخطى العتبة هو التخفيض الذي حصلت عليه الدولة العضو. بموجب الجدول القديم، مضافا إليه الزيادة التي تتحملها الدولة العضو باعتبارها دولة مستوعبة. بموجب الجدول الجديد

(نحو ١٣,٧ في المائة باستخدام أحدث البيانات الإحصائية). وقبل عام ١٩٧٩، كان مبلغ التسوية يُوزَّع تناسيباً على جميع الدول الأعضاء، بما فيها الدول التي تقع دون عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل. ونتيجة لذلك، كانت جميع الدول الأعضاء تتقاسم عبء التسوية، عدا الدول المتأثرة بالحدود القصوى أو بالحد الأدنى. وقد خفف اتباع هذا النهج من تأثير التسوية على الدول التي تنتقل تصاعدياً في سلم العتبة. غير أنه يمكن أن يؤدي أيضاً إلى أن تتحوَّل البلدان التي تقع دون مستوى العتبة بقليل إلى بلدان تستوعب صافي العبء. ونتيجة للقلق بشأن هذا الأثر، أعيد توزيع مبلغ التسوية منذ عام ١٩٧٩ على الدول الأعضاء التي تقع فوق مستوى العتبة فقط.

٧٣ - واستعرضت اللجنة، في دورتها الحالية، حالة الدول الأعضاء الاثني والعشرين التي تحطت عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل على مدى الفترات الأربع الأخيرة من فترات الجداول. وانتقلت خمس دول أعضاء في سلم العتبة تصاعدياً وتنازلياً، بينما انتقلت ١٥ دولة عضواً تصاعدياً فقط، وانتقلت دولتان من الدول الأعضاء تنازلياً فقط. وبلغت النسبة المئوية القصوى للزيادة في معدلات الأنصبة المقررة للدول الأعضاء التي انتقلت تصاعدياً في سلم العتبة ما قدره ٣٠٠ في المائة، بينما بلغ الحد الأقصى للانخفاض بالنسبة للدول الأعضاء التي انتقلت إلى الأسفل ما نسبته ٦٦ في المائة.

٧٤ - وتضمنت خيارات معالجة مشكلة عدم الاستمرار ما يلي: (أ) توزيع النقاط المئوية الناشئة عن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل على جميع الدول الأعضاء؛ (ب) السماح بإجراء "إعادة توزيع غير مباشر" مشابهة للتسوية المتصلة بعبء الدين، يُخفف بموجبها الدخل القومي الإجمالي للبلدان الواقعة تحت العتبة بمقدار التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، دون أن تضطر الدول الأعضاء الواقعة فوق العتبة إلى الاستيعاب المباشر لتكلفة التخفيف الممنوح للدول الأعضاء الواقعة تحت العتبة؛ (ج) تحديد هامش محايد فوق وتحت عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، بحيث لا تستفيد الدول الأعضاء الواقعة ضمن هذا الهامش المحايد من التخفيف الناشئ عن تطبيق التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، ولا تتحمل عبئه.

٧٥ - وأعرب بعض الأعضاء عن تحفظات بشأن العمل بهذه المقترحات في منهجية إعداد الجدول لأن أي تدبير جديد يمكن أن يصبح مصدراً لمزيد من عدم الاستمرار. وأشاروا إلى أن التغيرات في معدلات الأنصبة المقررة تحدث، في كثير من الحالات، نتيجة لنمو حقيقي وتغيرات في القدرة على الدفع.

٧٦ - وقررت اللجنة مواصلة النظر في اتخاذ تدابير لمعالجة التغييرات الكبيرة التي تطرأ على معدلات الأنصبة المقررة من جدول إلى آخر ومسألة عدم الاستمرار، في ضوء ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.

٢ - إعادة الحساب سنويا

٧٧ - عملية إعادة الحساب سنويا هي عملية تحديث حصص الدخل النسبية قبل السنتين الثانية والثالثة من كل فترة من فترات الجدول، وهي تتضمن الاستعاضة عن بيانات السنة الأولى من فترة/فترات الأساس ببيانات جديدة متاحة عن السنة التالية لفترة/فترات الأساس الأولى. فعلى سبيل المثال، في حالة جدول الأنصبة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ الذي كانت فترتا الأساس له هما الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ والفترة ٢٠١١-٢٠١٣، فإن جدول عام ٢٠١٧ سوف يُعدّل بحيث تحلُّ بيانات عام ٢٠١٤ محل كل من بيانات عام ٢٠٠٨ في فترة الأساس السادسة السنوات، وبيانات عام ٢٠١١ في فترة الأساس الثلاثية السنوات. واستنادا إلى حصص الدخل هذه التي أعيد حسابها والمنهجية المقررة للجدول، سوف يُعدّل جدول عام ٢٠١٧ وفقا لذلك. وعلى المنوال نفسه، فإن جدول عام ٢٠١٨ سوف يُعدّل بالاستعاضة عن بيانات عام ٢٠٠٩ وبيانات عام ٢٠١٢ في فترة الأساس السادسة السنوات، وفترة الأساس الثلاثية السنوات، ببيانات عام ٢٠١٥.

٧٨ - وذكرت اللجنة أنها كانت قد نظرت لأول مرة في عام ١٩٩٧ في الاقتراح الداعي إلى القيام سنويا بإعادة حساب جدول الأنصبة المقررة بصورة تلقائية. وأشارت اللجنة في دورتها الحالية إلى أن عملية إعادة الحساب السنوية ممكنة من الناحية التقنية. غير أنه، مثلما كان الحال في الماضي، كان للأعضاء آراء مختلفة، خاصة بشأن تنفيذ عملية إعادة الحساب من الناحية العملية، وما إذا كانت فوائدها أكثر من عيوبها المحتملة.

٧٩ - وأعرب بعض الأعضاء عن تأييدهم لعملية إعادة الحساب سنويا استنادا إلى رأي مفاده أن إعادة حساب الجدول سنويا تمثل مقياسا أفضل لتقييم القدرة على الدفع، إذ أنه سيعاد حساب الجدول في هذه الحالة سنويا استنادا إلى أحدث البيانات المتاحة. وأشار هؤلاء الأعضاء كذلك إلى المشاكل التي تعترض سبيل توفير البيانات، وحجم التقديرات، والتنقيحات الهامة التي تُدخلها الدول الأعضاء على البيانات المقدمة سابقا. وأفادوا بأن إعادة الحساب سنويا ستتيح أخذ البيانات الإحصائية المتاحة حديثا في الحسبان في جدول الأنصبة المقررة، بما في ذلك البيانات المستقاة من السنوات الأخيرة، وتنقيحات بيانات السنوات السابقة، والمعلومات الإضافية المقدمة من فرادى الدول الأعضاء. ومن شأن عملية إعادة

الحساب السنوية أن تساعد أيضا في معالجة مسألة عدم الاستمرار وأن تخفف حدة الزيادات الكبيرة من جدول إلى آخر. وأشار هؤلاء الأعضاء أيضا إلى أنه يمكن القيام بعملية إعادة الحساب سنويا على أساس منهجية جداول معتمدة وثابتة لفترة ثلاث سنوات، على أن تتم إعادة حساب معدلات الجدول سنويا على أساس البيانات الإحصائية المحدثة. وعملية إعادة الحساب هذه ممكنة من الناحية التقنية، حسبما يتبين من المعلومات الإحصائية التي قدمتها شعبة الإحصاءات.

٨٠ - وثمة أعضاء آخرون لم يؤيدوا فكرة إعادة الحساب سنويا. وأعربوا عن تأييدهم الإبقاء على الترتيبات الحالية الموما إليها في المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة التي تنص على أن جدول الأنصبة المقررة، متى حددته الجمعية، ينبغي ألا يخضع لأي تنقيح عام لمدة ثلاث سنوات على الأقل، ما لم يكن واضحا أن تغيرات كبيرة قد حدثت في القدرة النسبية على الدفع. ورأى أولئك الأعضاء أن إعادة حساب الجدول سنويا ستتطلب موافقة الجمعية سنويا على جدول الأنصبة المقررة. ورأوا أيضا أن ذلك الأمر سيجعل الأنصبة السنوية المقررة للدول الأعضاء أقل ثباتا، وسيقلل إمكانية التنبؤ بها، وقد يؤثر على المنظمات الدولية التي تستخدم جدول الأنصبة المقررة المعمول به لدى الأمم المتحدة. وذكر أيضا أن إعادة الحساب سنويا ستؤثر سلبا على صياغة الميزانيات الوطنية لبعض الدول الأعضاء. وأشاروا كذلك إلى احتمال نشوء تكاليف إضافية، رهناً بطول مدة الدورة السنوية للجنة وبالترتيبات المطلوبة لتقديم الخدمات إلى اللجنة والجمعية العامة.

٨١ - ويرد أدناه وصف موجز للمزايا والمساوئ المحتملة الرئيسية لعملية إعادة الحساب السنوية.

المزايا	المساوئ
تقدير تقريبي أفضل للقدرات الراهنة للدول الأعضاء على الدفع، إذ سيستند جدول كل سنة إلى آخر البيانات المتاحة	من الممكن أن تصبح الأنصبة المقررة السنوية للدول الأعضاء أقل ثباتا وأن تقل إمكانية التنبؤ بها، وتزداد صياغة الميزانيات الوطنية تعقيدا
كفالة أن يتم دوما في تحديد الأنصبة استخدام بيانات تعود لما قبل سنتين (أي بفارق زمني قدره سنتان)، وأن تدرج التنيحات المدخلة على تقديرات الدخل القومي الإجمالي بالكامل	عدم إصدار الأنصبة المقررة لحفظ السلام إلا في نهاية السنة التقويمية (أي لمدة أقصاها ستة أشهر)؛ وحدوث آثار هامة على التدفقات النقدية للمنظمة على المدى القصير؛ وحدوث آثار من الناحية الإدارية (من قبيل إصدار تقارير وتقييمات إضافية)

المساوى	المزايا
<p>قد تثير مشاكل بالنسبة لبعض المنظمات الدولية التي تتبع جدول الأنصبة المقررة للأمم المتحدة</p>	<p>قد تساعد في بعض الحالات على معالجة مسألة الزيادات الكبيرة في معدلات الأنصبة المقررة من جدول إلى آخر، عن طريق تخفيف التعديلات سنويا على مدى فترة السنوات الثلاث</p>
<p>تتوقف الآثار، إلى حد ما، على ما يتخذ من قرارات، مثلا، بشأن طول فترة الدورة السنوية للجنة، ومستوى التفويض الممنوح إلى اللجنة، وطرائق العمل الأخرى، إلى جانب الحاجة المحتملة إلى تعديل المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة</p>	<p>يمكن أن يتضمن جدول الأنصبة المقررة المستكمل أي معلومات إحصائية متاحة حديثا (لم تكن متاحة عند استعراض جدول الأنصبة المقررة)</p>

٨٢ - قرّرت اللجنة أن تواصل دراسة مسألة إعادة الحساب سنويا في دورات مقبلة في ضوء ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.

الفصل الرابع

خطط التسديد المتعددة السنوات

٨٣ - أيدت الجمعية العامة، في الفقرة ١ من قرارها ٤/٥٧ بء، استنتاجات اللجنة وتوصياتها في ما يتعلق بخطط التسديد المتعددة السنوات (انظر أيضاً A/57/11، الفقرات ١٧-٢٣)، وأكدت الجمعية من جديد هذا التأيد في قرارها ٢٤٥/٧٠.

٨٤ - وكان معروفاً على اللجنة، لدى نظرها في هذه المسألة، تقرير الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/71/73)، الذي أُعد عملاً بتوصيات اللجنة. وزُوِّدَت اللجنة أيضاً بمعلومات محدّثة عن حالة هذه الخطط. ولم تُقدّم أي خطط تسديد جديدة متعددة السنوات.

٨٥ - وأشارت اللجنة إلى أن عدداً من الدول الأعضاء الأخرى قد نفذ بنجاح خطط تسديد متعددة السنوات في الماضي. وفي ضوء هذه التجربة الناجحة، لا تزال اللجنة تعتقد أن نظام خطط التسديد المتعددة السنوات يمثّل وسيلة مجدية لمساعدة الدول الأعضاء على تخفيض أنصبتها المقررة غير المسددة، ولإظهار عزمها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة.

٨٦ - وأشارت اللجنة أيضاً إلى توصيتها بأن تشجع الجمعية العامة الدول الأعضاء الأخرى التي عليها متأخرات، لأغراض تطبيق المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة، على أن تنظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات. وتمثّل المدفوعات المنتظمة التي تعادل على الأقل الأنصبة المقررة السنوية خطوة أولية هامة في معالجة حالة الدول الأعضاء التي عليها متأخرات.

ألف - حالة خطط التسديد

٨٧ - يتضمن الجدول الذي يرد في الفقرة ١٤ من تقرير الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/71/73) موجزاً عن حالة خطة التسديد المتعددة السنوات التي قدمتها سان تومي وبرينسيبي في عام ٢٠٠٢ (الخطة الأولى). وزُوِّدَت اللجنة أيضاً بآخر المعلومات عن هذه الخطة حتى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

حالة خطط التسديد حتى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦
(بدولارات الولايات المتحدة)

خططة التسديد	٣١ كانون الأول/ديسمبر	المدفوعات/الأرصدة الدائنة	المبالغ غير المسددة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر	الأرصبة المقررة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر	سان تومي وبرينسيبي
			٥٧٠ ٧٨٣		١٩٩٩
		٤٨	٥٨٤ ٢٧٨	١٣ ٥٤٣	٢٠٠٠
		١٥٧	٥٩٨ ٣٧٥	١٤ ٢٥٤	٢٠٠١
		٢٩ ١٤٦	٥٨٤ ٩٥٢	١٥ ٧٢٣	٢٠٠٢
		٩٢٩	٦٠١ ١٤٧	١٧ ١٢٤	٢٠٠٣
		١ ٥٥٩	٦٢٠ ٥٢٠	٢٠ ٩٣٢	٢٠٠٤
		٢٠٢	٦٤٤ ٥٨٢	٢٤ ٢٦٤	٢٠٠٥
		٤٥٣	٦٦٧ ١٥٣	٢٣ ٠٢٤	٢٠٠٦
		٨١٠	٦٩٨ ٨٦٧	٣٢ ٥٢٤	٢٠٠٧
		٤٧٣	٧٢٩ ٣٣٧	٣٠ ٩٤٣	٢٠٠٨
		٦٨٢	٧٦٤ ٠٥٥	٣٥ ٤٠٠	٢٠٠٩
		٣٥٦	٧٩٩ ٢٤٧	٣٥ ٥٤٨	٢٠١٠
		٥٠٦	٨٣٥ ٧٧٥	٣٧ ٠٣٤	٢٠١١
		٢ ١٩٣	٨٦٣ ٢٩٥	٢٩ ٧١٣	٢٠١٢
		٤٨١	٩٠٠ ٠٦٢	٣٧ ٢٤٨	٢٠١٣
		٥١ ٨٤٦	٨٨١ ٥٣٣	٣٣ ٣١٧	٢٠١٤
		٤٤ ٨٨٨	٨٧١ ١٤٣	٣٤ ٤٩٨	٢٠١٥
			٩٠٠ ٥١٠ ^(١)	٢٩ ٣٦٧	٢٠١٦

(أ) حتى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٨٨ - ورَحِّبَت اللجنة باستئناف سان تومي وبرينسيبي السداد في عام ٢٠١٤، حيث دفعت مبلغاً قدره ٥١ ٨٤٦ دولاراً، وفي عام ٢٠١٥، حيث دفعت مبلغاً قدره ٤٤ ٨٨٨ دولاراً، والمبلغان كانا يفوقان أنصبتها المقررة السنوية. ورحبت اللجنة أيضاً بالمعلومات التي قدمتها سان تومي وبرينسيبي أثناء الدورة الحالية للجنة والتي مفادها أن مبلغاً سيسدّد في عام ٢٠١٦ وشجّعت هذا البلد على صياغة خطة جديدة متى تسنّى له ذلك.

باء - الاستنتاجات والتوصيات

٨٩ - أشارت اللجنة إلى التجارب الناجحة السابقة لعدة دول أعضاء في تنفيذ خطط تسديد متعددة السنوات، وكررت توصيتها الموجهة إلى الجمعية العامة بتشجيع الدول الأعضاء الأخرى التي عليها متأخرات بموجب المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة على النظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات.

الفصل الخامس

تطبيق المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة

٩٠ - أشارت اللجنة إلى ولايتها العامة، بموجب المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، المتمثلة في إسداء المشورة إلى الجمعية العامة بشأن الإجراءات اللازمة اتخاذها في ما يتعلق بتطبيق المادة ١٩ من الميثاق. وأشارت أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٥٤ جيم بشأن إجراءات النظر في طلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩.

٩١ - وأشارت اللجنة إلى أن الجمعية العامة كانت قد قررت، في قرارها ٢٣٧/٥٤ جيم، أن طلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩ يجب أن تقدّمها الدول الأعضاء إلى رئيس الجمعية العامة قبل أسبوعين على الأقل من انعقاد دورة اللجنة، لكي يتسنى إجراء استعراض وافٍ للطلبات. وإضافةً إلى ذلك، حثّت الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات وتطلب إعفاءً بموجب المادة ١٩ أن تقدم أوفى معلومات ممكنة لدعم طلبها، بما في ذلك معلومات عن المجاميع الاقتصادية والإيرادات والنفقات الحكومية، وموارد النقد الأجنبي، والمديونية، والصعوبات التي تواجهها في الوفاء بالالتزامات المالية المحلية أو الدولية، وأي معلومات أخرى من شأنها تأييد دعواها بأن عدم دفع المبالغ اللازمة ناجم عن ظروف خارجة عن إرادة الدولة العضو المعنية. ومؤخراً، حثّت الجمعية العامة مجدداً، في قرارها ٢/٧٠، جميع الدول الأعضاء التي تطلب إعفاءً على أن تقدم أوفى قدر ممكن من المعلومات لدعم طلباتها وأن تنظر في تقديم هذه المعلومات قبل الموعد النهائي المحدد في القرار ٢٣٧/٥٤ جيم بما يكفل إمكانية تجميع ما قد يلزم من معلومات تفصيلية إضافية.

٩٢ - ولاحظت اللجنة أن جميع طلبات الإعفاء التي تُظر فيها في الدورة الحالية للجنة كان قد تلقاها رئيس الجمعية العامة قبل الموعد النهائي. ولاحظت اللجنة أيضاً أن سان تومي وبرينسيبي قد ضمنت طلبها قائمة وافية بالمؤشرات الاقتصادية في هذا البلد. وشجعت اللجنة جميع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات وتطلب إعفاءً بموجب المادة ١٩ أن تقدم أوفى معلومات داعمة ممكنة لدعم طلبها، بما في ذلك معلومات عن المؤشرات الاقتصادية. وحثّت اللجنة الدول الأعضاء أيضاً على تقديم طلباتها في أبكر وقت ممكن قبل الموعد النهائي المحدد في القرار ٢٣٧/٥٤ جيم.

٩٣ - وفي الدورة الحالية، أشارت اللجنة إلى أنها تلقت خمسة طلبات إعفاء بموجب المادة ١٩.

طلبات الإعفاء المقدّمة في إطار المادة ١٩ من الميثاق

الدولة العضو	عدد السنوات المتتالية لسريان المادة ١٩ على الدولة العضو	عدد السنوات المتتالية التي قدّمت فيها الدولة العضو طلب إعفاء بموجب المادة ١٩
جزر القمر	٢٤	٢٢
غينيا - بيساو	٢٤	١٩
ليبيا	١	١
سان تومي وبرينسيبي	٢٩	١٥
الصومال	٢٤	١٥

٩٤ - وعند استعراض الطلبات الخمسة، أقرّت اللجنة بأن وضع الدول الأعضاء المعنية ما زال صعباً. واعترفت بالجهود الكبيرة التي بُذلت في بعض الحالات لتسديد جزء من الاشتراكات المتراكمة على مر السنين.

٩٥ - وشجعت اللجنة الدول الأعضاء المعنية على معالجة مسألة تعاضم التأخرات من خلال تسديد دفعات سنوية تتجاوز الأنصبة المقررة الحالية من أجل تجنب زيادة تراكم الديون. وشجعت الدول الأعضاء أيضاً على النظر في تقديم خطة تسديد متعددة السنوات والتشاور مع الأمانة العامة حسب الاقتضاء.

ألف - جزر القمر

٩٦ - كان معروضاً على اللجنة رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس لجنة الاشتراكات من رئيس الجمعية العامة، يحيل بها رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة من الممثل الدائم لجزر القمر لدى الأمم المتحدة إلى رئيس الجمعية العامة. واستمعت اللجنة أيضاً إلى عرض شفوي أدلى به الممثل الدائم لهذا البلد.

٩٧ - وأشارت جزر القمر، في عرضيتها الخطي والشفوي، إلى أنه بالرغم مما بذلته الحكومة من جهود، تعذر عليها الوفاء بالتزاماتها المالية إزاء الأمم المتحدة بسبب الآثار السلبية المترتبة على صعوبات داخلية. فقد تأثرت ميزانية الفترتين ٢٠١٥-٢٠١٦ و ٢٠١٦-٢٠١٧ تأثراً كبيراً بالعبء المالي لتنظيم جولي انتخابات (الانتخابات المحلية والتشريعية في عام ٢٠١٥ والانتخابات الرئاسية وانتخابات حكام الأقاليم التي أجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٦). وتظل حالات النقص في الطاقة والمياه مشكلة لا تنفك تعاضم بسرعة، مما يؤثر سلباً على الحياة اليومية لسكان جزر القمر ويقوض كل الجهود الرامية إلى دعم الاقتصاد. وقد كان البلد قليل المنفعة إزاء الأخطار الطبيعية، بما فيها الأمواج المدّية والعواصف المدارية والسيول العارمة

والأعاصير. وتشكل هذه الكوارث الطبيعية تهديداً خطيراً للمجتمعات المحلية والبنى التحتية والأنشطة الاقتصادية. وأبقت جزر القمر مسألة التسديد المتعددة السنوات قيد نظرها المستمر وسوف تضع الحكومة هذه المسألة على قائمة الأولويات حالما تعود حالة البلد إلى طبيعتها.

٩٨ - ووافقت الأمانة العامة للجنة بمعلومات عن الحالة في جزر القمر. فهي دولة هشة تواجه منذ أمد بعيد تحديات سياسية ومؤسسية وأمنية واجتماعية - اقتصادية تعوق الجهود الإنمائية وتنطوي على خطر تكرار وقوع أزمات سياسية ومؤسسية. وعلى الرغم من السلام النسبي وانتظام الدورات الانتخابية في البلد في السنوات الخمس عشرة الماضية، فإن دوام السلام والتنمية ظل بعيد المنال. ويقوم اقتصاد البلد إلى حد كبير على الزراعة وصيد الأسماك والحراثة. وما زالت حالات النقص الحاد في الكهرباء تؤثر على النشاط الاقتصادي نتيجة للانقطاعات المطوّلة وبطء تنفيذ خطط الاستثمار العام. وكان من المتوقع أن يظل النمو الزراعي ضعيفاً نسبياً، ومرد ذلك إلى قلة الأراضي الخصبة في البلد. وجزر القمر عرضة للكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والأعاصير وثورات البراكين والزلازل وتفشي الأمراض.

٩٩ - ولاحظت اللجنة أن الاشتراكات المتراكمة المستحقة الدفع على جزر القمر قد بلغت ٨٩٢ ٩٧٦ دولاراً وأن الحد الأدنى المطلوب تسديده بموجب المادة ١٩ يبلغ ٩٠١ ٨٧٣ دولار. وكان آخر مبلغ سدده جزر القمر هو ٢٥٠٠٠ دولار الذي دُفع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وتم تلقي مبلغ ٢٠٠٠٠ دولار مرتين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ورحبت اللجنة بتلك المدفوعات السنوية، التي تبرهن على التزام جزر القمر بخفض متأخراتها. ولاحظت اللجنة أن المدفوعات السنوية ينبغي أن تتجاوز مستوى الأنصبة السنوية المقررة من أجل تفادي زيادة تراكم الاشتراكات المستحقة الدفع، وذلك قدر الإمكان. ورحبت اللجنة بإشارة جزر القمر إلى أنها ستبقي مسألة التسديد المتعددة السنوات قيد النظر، بهدف وضع هذه الخطة باعتبارها مسألة ذات أولوية عندما تعود حالة البلد إلى طبيعتها.

١٠٠ - وخلصت اللجنة إلى أن تخلف جزر القمر عن تسديد الحد الأدنى من المبلغ اللازم لتجنب تطبيق المادة ١٩ يرجع إلى ظروف خارجة عن إرادتها. لذلك أوصت بأن يُسمح لجزر القمر بالتصويت حتى نهاية الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

باء - جمهورية غينيا - بيساو

١٠١ - كان معروضاً على اللجنة رسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس لجنة الاشتراكات يحيل بها رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠١٦ من الممثل الدائم لغينيا - بيساو لدى الأمم المتحدة موجهة إلى رئيس الجمعية العامة. واستمعت اللجنة أيضاً إلى عرض شفوي قدمه الممثل الدائم.

١٠٢ - وأوضحت غينيا - بيساو، في عرضيها الخطي والشفوي، أن سلطات البلد تدرك التزامها بالوفاء بمسؤولياتها المالية تجاه المنظمة. ولكن، ورغم كل الجهود المبذولة، استحال الوفاء بالالتزامات المالية بسبب تأثر القدرة على الدفع سلباً نتيجة للوضع الداخلي الصعب الذي شهده البلد في السنوات القليلة الماضية. فمحصول جوز الكاجو يوفر مستوى معيشة متواضعاً لمعظم المزارعين في غينيا - بيساو، وكان هو المصدر الرئيسي للعمالات الأجنبية. وبالتالي، رزح البلد تحت ديون خارجية كبيرة وظلّ اقتصاده يعتمد اعتماداً كبيراً على المعونة الأجنبية. ويشكل الوفاء بالتزام البلد تجاه المنظمة، حتى ولو من خلال خطة تسديد متعددة السنوات، إحدى أولويات السلطات في البلد في سعيها لخفض دينها المستحق للمنظمة.

١٠٣ - وزوّدت الأمانة العامة للجنة بمعلومات عن الحالة في غينيا - بيساو. وما فتئت البلد عرضة للاضطرابات السياسية. فمنذ آب/أغسطس ٢٠١٥، قوّضت أزمة انعدام الاستقرار السياسي والأزمة الدستورية المتكررة عمل الحكومة، وأثارت مخاوف من انعدام الاستقرار وأسفرت عن حلّ الحكومة أربع مرات متتالية في أقل من ١٠ أشهر. ولم يحرز تقدم كبير في تنفيذ خطة أولويات الحكومة بسبب المشاكل المتعلقة بالميزانية. وأثرت الأزمة السياسية الطويلة الأمد في الوفاء بالتعهدات التي قدّمها الشركاء الدوليون، وقد أظهر ذلك تردّد المجتمع الدولي في الاستثمار في البلد في ظل الظروف السائدة. وعلى الرغم من أن البلد لا يواجه حالياً أي أزمة إنسانية حادة رئيسية، تظلّ غينيا - بيساو واحدة من أقل البلدان نمواً في العالم. وما زال البلد يعاني من هشاشة اقتصاده وضعف البنية التحتية وانعدام الأمن الغذائي.

١٠٤ - ولاحظت اللجنة أن الاشتراكات المتراكمة المستحقة على غينيا - بيساو تبلغ ٥٦٤ ٥١٢ دولاراً ويجب عليها بموجب المادة ١٩ دفع مبلغ أدنى قدره ٥٧٣ ٤٠٩ دولاراً. وورد آخر مبلغ دفعته غينيا - بيساو وقدره ٢٠٠ ٠٠٠ دولار، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وكان ذلك المبلغ أول مساهمة واردة من البلد منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي تبذلها غينيا - بيساو لدفع متأخراتها، على الرغم من صعوبة الحالة

في البلد، وشجعت البلد على معاودة الدفع ورحبت بإشارة البلد إلى أنه سينظر في تقديم خطة تسديد متعددة السنوات.

١٠٥ - وخلصت اللجنة إلى أن تخلف غينيا - بيساو عن تسديد المبلغ الأدنى اللازم لتجنب تطبيق المادة ١٩ عليها يُعزى إلى ظروف خارجة عن إرادتها. لذلك أوصت بأن يُسمح لغينيا - بيساو بالتصويت حتى نهاية الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

جيم - ليبيا

١٠٦ - كان معروضاً على اللجنة رسالة مؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس لجنة الاشتراكات، يحيل بها رسالة مؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة. واستمعت اللجنة أيضاً إلى عرض شفوي قدمه الممثل الدائم.

١٠٧ - وفي أعقاب اجتماع عُقد مع الممثل الدائم، تلقت اللجنة مبلغاً من حكومة ليبيا. وأنتت اللجنة على ليبيا لقيامها بسداد المبلغ في الوقت المناسب، مما أدى إلى خفض المتأخرات المستحقة على البلد. وأشارت اللجنة إلى أنه لا يتعين عليها القيام بأي إجراء آخر لأن ليبيا قد سدّدت الحد الأدنى من المبالغ المستحقة وقد استعادت حقها في التصويت.

دال - سان تومي وبرينسيبي

١٠٨ - كان معروضاً على اللجنة رسالة مؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس لجنة الاشتراكات، يحيل بها رسالة مؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لسان تومي وبرينسيبي لدى الأمم المتحدة. واستمعت اللجنة أيضاً إلى عرض شفوي قدمه الممثل الدائم.

١٠٩ - وأشارت سان تومي وبرينسيبي، في عرضها الخطي والشفوي، إلى أن سلطات البلد تدرك التزامها بالوفاء بمسؤولياتها المالية تجاه المنظمة، وفي هذا الصدد، بذلت كل ما في وسعها لتسديد كامل المبلغ الأدنى اللازم لكي يكون لها حق التصويت. ولكن رغم كل الجهود المبذولة، تعذّر ذلك بسبب الآثار السلبية الناجمة عن القيود الاقتصادية الدائمة التي عرّضت للخطر قدرة البلد على سداد المدفوعات. وكان موقع البلد المنعزل واعتماده الشديد على المعونة الخارجية من بين العوامل التي جعلت اقتصاده ضعيفاً للغاية. ورغم بعض التحسّن الذي شهدته سان تومي وبرينسيبي في أداء اقتصادها الكلي، فإنها لا تزال من أفقر البلدان في العالم، وذلك وفقاً لما ورد في تقارير صادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد

الدولي. وتستدد الحكومة جميع المدفوعات اللازمة، حالما تتحسن الحالة الاقتصادية، من أجل احتفاظ البلد بهذا الحق. وسيدفع مبلغ لسداد جزء من المتأخرات في القريب العاجل.

١١٠ - وزوّدت الأمانة العامة للجنة بمعلومات عن الحالة في سان تومي وبرينسيبي. وللبلد تاريخ من الاضطرابات السياسية. فمنذ عام ١٩٩١، الذي صادف إجراء أول انتخابات ديمقراطية في البلد، شكّلت ١٥ حكومة مختلفة كانت سمة كل واحدة منها عدم الاستقرار النسبي. واستمرت القيود المالية المزمّنة في سان تومي وبرينسيبي، وظلّ البلد يعتمد اعتماداً شديداً على المعونة الخارجية. وكان انخفاض أسعار النفط قد عرقل الجهود الرامية إلى اجتذاب الاستثمارات، مما أثر على التوقعات الاقتصادية بسبب التأخر في بدء أعمال التنقيب عن النفط. ولم تسفر الجهود التي يبذلها البلد من أجل تنويع اقتصاده، عن طريق تعزيز القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والسياحة ومصائد الأسماك، عن نتائج كثيرة حتى الآن. ورغم أن البلد لا يواجه أي أزمة إنسانية حادة، لا تزال هناك تحديات رئيسية. فالموقع الجغرافي لسان تومي وبرينسيبي، المؤلفة من جزيرتين صغيرتين في خليج غينيا، جعلها عرضة للكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير والفيضانات والجفاف والانهيارات الأرضية، التي تؤثر سلباً على الزراعة وإنتاج المحاصيل. وقد زاد ذلك من حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

١١١ - ولاحظت اللجنة أن الاشتراكات المتراكمة المستحقة على سان تومي وبرينسيبي تبلغ ٩٠٠ ٥١٠ دولارات ويجب عليها بموجب المادة ١٩ دفع مبلغ أدنى قدره ٥١٩ ٧٩٧ دولاراً. وورد آخر مبلغ دفعته سان تومي وبرينسيبي وقدره ٤٣٤ ٤٤ دولاراً خلال الدورة الحالية للجنة في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وأشارت اللجنة إلى أن مبلغاً قدره ٦٣٤ ٥١ دولاراً قد ورد في أيار/مايو ٢٠١٤. ورحّبت اللجنة بهذه المدفوعات الأخيرة وإشارة البلد إلى أنه سيسدّد مبلغاً في عام ٢٠١٦. وقدّرت اللجنة الالتزام الذي قطعه سان تومي وبرينسيبي بتقديم خطة تسديد متعددة السنوات، وشجّعت البلد على استعراض الخطة وتنقيح الشروط في أقرب وقت ممكن.

١١٢ - وخلصت اللجنة إلى أن تخلف سان تومي وبرينسيبي عن تسديد المبلغ الأدنى اللازم لتجنب تطبيق المادة ١٩ عليها يُعزى إلى ظروف خارجة عن إرادتها. لذلك أوصت بأن يُسمح لسان تومي وبرينسيبي بالتصويت حتى نهاية الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

هاء - الصومال

١١٣ - كان معروضاً على اللجنة رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس لجنة الاشتراكات من رئيس الجمعية العامة، يحيل بها رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للصومال لدى الأمم المتحدة إلى رئيس

الجمعية العامة. واستمعت اللجنة أيضاً إلى عرض شفوي قدمه القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للصومال.

١١٤ - وأشار الصومال، في عرضيه الخطي والشفوي، إلى أن البلد يعاني منذ تسعينات القرن الماضي من وطأة نزاع داخلي خطير تسبب في أزمات مالية وأدى إلى صعوبات اقتصادية حسيمة. ورغم إحراز تقدم طفيف، لا تزال الحكومة تواجه تحديات هائلة، مثل نقص الموارد التي تمكنها من مواجهة الأزميتين الإنسانية والاقتصادية الحادتين. ورغم اختلاف الظروف بين المناطق، يظل الصومال واحداً من أفقر البلدان في العالم. ولا تزال الحكومة تعمل على تحسين نظم تحصيل الضرائب من خلال تدابير تشمل تسجيل المشاريع التجارية وتمكين المصرف المركزي وتنفيذ حملات التوعية الضريبية وتوحيد هيئات تحصيل الضرائب. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في ما يتعلق بتعزيز مؤسسات القطاع العام، حيث أن الحرب الأهلية الطويلة الأمد قد تسببت في تدمير البنى التحتية المادية والمعدات والذاكرة المؤسسية لمعظم الوكالات الحكومية والوزارات. وظلت الحالة الأمنية صعبة، حيث شنت هجمات على فندق في مقديشو وعلى قوات حفظ السلام في الأيام التي سبقت اجتماع اللجنة. وستدفع حكومة الصومال جميع المبالغ اللازمة في أقرب وقت ممكن، وستنظر بجدية في تقديم خطة تسديد متعددة السنوات حالما تعود حالة البلد إلى طبيعتها.

١١٥ - وزوّدت الأمانة العامة للجنة بمعلومات عن الحالة في الصومال. ويجري إحراز تقدم سياسي في خضم انعدام الأمن الشديد. وفي عام ٢٠١٦، ستنتهي ولاية الحكومة الاتحادية الحالية البالغة أربع سنوات، وستحل محلها حكومة جديدة في أعقاب عملية انتخاب مُقرّر إجراؤها في غضون بضعة أشهر. وقد أظهر قادة الصومال الاتحاديون والإقليميون التزامهم بكفالة إجراء العملية الانتخابية في الوقت المناسب، مما يشير إلى استمرار الزخم نحو تطوير البلد على الصعيد السياسي. ونظراً إلى استمرار التحديات السياسية والأمنية، فضلاً عن الافتقار إلى البنية التحتية اللازمة لإجراء الانتخابات، ستكون العملية الانتخابية عام ٢٠١٦ صعبة. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته الحكومة الاتحادية، بدعم من المجتمع الدولي، على الصعيد السياسي لا تزال الاحتياجات الإنسانية الحادة والتحديات الإنمائية قائمة. وما برحت الأوضاع الأمنية في معظم أرجاء البلد متقلبة. ولا يزال انعدام الأمن والفيضانات والجفاف وراء استمرار احتياجات الإغاثة الإنسانية. وقد يؤدي استمرار النزوح وعودة الفئات الضعيفة من الصوماليين من البلدان المجاورة إلى تفاقم الوضع بقدر أكبر. فمستويات الضعف ما فتئت مرتفعة، ويرجع ذلك جزئياً إلى الانخفاض الشديد في مستويات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والفقر المزمن.

١١٦ - ولاحظت اللجنة أن الاشتراكات المتراكمة المستحقة على الصومال تبلغ ١ ٤٢٤ ٩٠٨ دولارات ويجب عليه بموجب المادة ١٩ دفع مبلغ أدنى قدره ٩١٧ ٣٢١ ١ دولاراً. وورد آخر مبلغ دفعه الصومال في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩. وشجعت اللجنة الصومال على النظر في تقديم خطة تسديد متعددة السنوات حالما تعود حالة البلد إلى طبيعتها.

١١٧ - وخلصت اللجنة إلى أن تخلف الصومال عن تسديد المبلغ الأدنى اللازم لتجنب تطبيق المادة ١٩ عليه يعزى إلى ظروف خارجة عن إرادته. لذلك أوصت بأن يُسمح للصومال بالتصويت حتى نهاية الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

الفصل السادس

مسائل أخرى

ألف - مشاركة المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى

- ١١٨ - أشار بعض الأعضاء إلى إمكانية النظر، في أي سنة، في وضع المنظمات الحكومية الدولية التي تتمتع بمركز المراقب وما يتصل بذلك من حقوق وامتيازات. وأشاروا أيضا إلى أنه لا توجد حاليا أي أنصبة مقررة أو رسوم مستحقة الدفع فيما يتعلق بمركز المراقب.
- ١١٩ - وأعرب أعضاء آخرون عن رأي مفاده بأن لا علاقة للجنة بهذا الأمر لافتقارها إلى الولاية القانونية. وأشاروا أيضا إلى عدم وجوب قسمة النفقات على تلك المنظمات والكيانات بموجب المادة ١٧ من الميثاق.

باء - تحصيل الاشتراكات

- ١٢٠ - أشارت اللجنة إلى أن الدول الأعضاء الأربع التالية كانت لدى ختام دورتها الحالية في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦ متأخرة عن سداد اشتراكاتها المقررة بموجب أحكام المادة ١٩، ولكن سمح لها بالتصويت في الجمعية العامة حتى نهاية الدورة السبعين، عملا بقرار الجمعية العامة ٢/٧٠، وهي: جزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، والصومال، وغينيا - بيساو. وقررت اللجنة أن تأذن لرئيسها بإصدار إضافة لهذا التقرير، إذا لزم الأمر.
- ١٢١ - وأشارت اللجنة أيضا إلى أنه في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦، كان هناك مبلغ مجموعه ٣,٧ بلايين دولار مستحق الدفع للمنظمة من أجل الميزانية العادية، وعمليات حفظ السلام، والمحكمتين الدوليتين، والمخطط العام لتحديد مباني المقر. ويمثل ذلك المبلغ زيادة طفيفة بالمقارنة بمبلغ ٣,٥ بلايين دولار الذي كان مستحق الدفع في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥.

جيم - تسديد الاشتراكات بعملات غير دولار الولايات المتحدة

- ١٢٢ - أذنت الجمعية العامة للأمين العام، بموجب أحكام الفقرة ١٦ (أ) من قرارها ٢٣٨/٦٧، بأن يقبل، حسب تقديره وبعد التشاور مع رئيس لجنة الاشتراكات، جزءا من اشتراكات الدول الأعضاء للسنوات التقويمية ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بعملات أخرى غير دولار الولايات المتحدة.
- ١٢٣ - وأشارت اللجنة إلى أن الأمين العام قبل في عام ٢٠١٥ ما يعادل ٩٦٨,٤٤ ٥٤٥ دولارا من إثيوبيا وقبرص بعملات أخرى غير دولار الولايات المتحدة المقبولة لدى المنظمة.

دال - تنظيم عمل اللجنة

١٢٤ - رغبت اللجنة في أن تسجل تقديرها للحس المهني الذي تحلّت به شعبة الإحصاءات وأمانة اللجنة وما قدمته لها من دعم فني في الاضطلاع بعملها. ورحبت اللجنة بمواصلة العمل على زيادة الشفافية عن طريق تقديم معلومات عن عملها من خلال الإحاطات الإعلامية وموقعها الشبكي (www.un.org/en/ga/contributions/index.shtml).

١٢٥ - وأعربت اللجنة أيضا عن تقديرها للدعم الفني المقدم من إدارة الشؤون السياسية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أثناء نظرها في طلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩.

هاء - أساليب عمل اللجنة

١٢٦ - استعرضت اللجنة أساليب عملها. وأعرب الأعضاء عن ارتياحهم بوجه عام لأساليب العمل المعمول بها حاليا. وأشاروا إلى أن الوثائق اللازمة لعمل اللجنة قد أتيحت في مواعيدها المحددة لاستعراضها قبل انعقاد الدورة. وأبدوا أيضا تأييدهم لزيادة توافر الوثائق على الإنترنت. وقررت اللجنة أن تواصل استعراض أساليب عملها في الدورات المقبلة.

واو - موعد انعقاد الدورة المقبلة

١٢٧ - قررت اللجنة أن تعقد دورتها السابعة والسبعين في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

المرفق الأول

لمحة عامة عن المنهجية المستخدمة لإعداد جدول الأمم المتحدة للأرصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

١ - استند جدول الأرصبة المقررة الحالي إلى المتوسط الحسابي للنتائج الناجمة عن استخدام بيانات الدخل القومي لفترتي أساس مدة إحداهما ثلاث سنوات والأخرى ست سنوات، للفترتين ٢٠١١-٢٠١٣ و ٢٠٠٨-٢٠١٣. واتخذت المنهجية المستعملة في إعداد كل مجموعة من النتائج نقطة بدايتها من الناتج القومي الإجمالي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال فترتي الأساس لكل منها كقيمة تقريبية أولى للقدر على الدفع، وطبقت عوامل التحويل، وتدابير التخفيف من عبء الديون، والحدود الدنيا والقصى المطبقة في الجدول من أجل التوصل إلى جدول الأرصبة النهائي.

٢ - وقدمت شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المعلومات المتعلقة بالدخل القومي الإجمالي والمستندة إلى بيانات أتاحها الدول الأعضاء بالعملة الوطنية في إطار الرد على الاستبيان السنوي للحسابات القومية. ونظرا لأنه كان لا بد من توفير الأرقام بالنسبة لجميع الدول الأعضاء وعن جميع سنوات الفترات الإحصائية الممكنة، فقد عمدت شعبة الإحصاءات، عندما لم تُتَح البيانات من الدول الأعضاء، إلى إعداد تقديرات استعملت من أجلها مصادر أخرى متاحة، منها اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ومنظمات إقليمية أخرى والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٣ - ثم حُوِّلت بيانات الدخل القومي الإجمالي بالنسبة لكل سنة من فترتي الأساس إلى عملة مشتركة، هي دولار الولايات المتحدة، باستعمال أسعار الصرف السائدة في السوق في معظم الحالات. ولهذا الغرض، اتخذت أسعار الصرف السائدة في السوق بمثابة المتوسط السنوي لأسعار الصرف بين العملات الوطنية ودولار الولايات المتحدة على النحو المنشور في "الإحصاءات المالية الدولية" الصادرة عن صندوق النقد الدولي. وتُصنَّف أسعار الصرف، حسبما ما هو معمول به في صندوق النقد الدولي، في ثلاث فئات كبرى، مما يعكس الدور الذي تقوم به السلطات في تحديد أسعار الصرف و/أو تعدد أسعار الصرف في الدول الأعضاء ويشمل ما يلي:

(أ) الأسعار السائدة في السوق التي تحددها قوى السوق أساساً؛

(ب) الأسعار الرسمية التي تحددها السلطات الحكومية؛

(ج) الأسعار الرئيسية المعمول بها في البلدان التي توجد فيها ترتيبات أسعار صرف متعددة.

ولأغراض إعداد جدول الأنصبة المقررة، أشير إلى الفئات الثلاث المذكورة أعلاه بوصفها أسعار الصرف السائدة في السوق. وبالنسبة للدول من غير الأعضاء في صندوق النقد الدولي، فعندما لم تُتَح أسعار الصرف السائدة في السوق، استُخدمت أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة.

٤ - وفي إطار عملية الاستعراض، استخدمت لجنة الاشتراكات معايير منهجية (انظر المرفق الثاني) لتحديد أسعار الصرف السائدة في السوق التي تتسبب في حدوث تقلبات واختلالات مفرطة في دخل دول أعضاء بعينها، وذلك بقصد النظر في إمكانية الاستعاضة عنها بأسعار الصرف المعدلة بحسب الأسعار أو غير ذلك من أسعار التحويل الملائمة. ووُضعت منهجية أسعار الصرف المعدلة بحسب الأسعار لتكون وسيلة لتعديل أسعار التحويل إلى دولار الولايات المتحدة بحيث أخذت في اعتبارها تقلب الأسعار النسبي في اقتصاد كل دولة من الدول الأعضاء وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما ينعكس في الرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق. ويُنظر إلى الأرقام القياسية لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق للدول الأعضاء مقارنة بقيمة سعر الصرف لجميع أعضاء الأمم المتحدة، وبذلك يُرعى التغيير النسبي لأسعار صرف عملات جميع الدول الأعضاء مقابل دولار الولايات المتحدة. وتُستخلص أسعار الصرف المعدلة بحسب الأسعار بتسوية سعر الصرف السائد في السوق مع معدل الرقم القياسي لتقييم أسعار صرف عملات جميع أعضاء المنظمة، مقسوماً على الرقم القياسي لأسعار الصرف السائدة في السوق للدول الأعضاء، مع الاقتصار في ذلك على ما يزيد أو يقل بنسبة ٢٠ في المائة عن الرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف لجميع الدول الأعضاء.

٥ - ثم جمع متوسط أرقام الدخل القومي الإجمالي السنوي بدولارات الولايات المتحدة بالنسبة لكل فترة من فترتي الأساس مع الأرقام المقابلة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء بوصف ذلك الخطوة الأولى في الجدولين الآليين المستعملين لحساب جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨.

موجز الخطوة رقم ١

حوّلت أرقام الدخل القومي الإجمالي السنوي بالعملة الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة باستعمال المتوسط السنوي لسعر التحويل (سعر الصرف السائد في السوق

أو أي سعر آخر تختاره اللجنة). واحتُسب متوسط هذه الأرقام لكل فترة من فترتي الأساس (ثلاث أو ست سنوات). ومن ثم فقد كان متوسط الدخل القومي الإجمالي، بالنسبة لفترة الأساس التي مدتها ست سنوات، هو:

$$\frac{1}{6} \left(\frac{\text{الدخل القومي الإجمالي للسنة } ١}{\text{سعر التحويل للسنة } ١} + \dots + \frac{\text{الدخل القومي الإجمالي للسنة } ٦}{\text{سعر التحويل للسنة } ٦} \right)$$

وُجمعت أرقام متوسط الدخل القومي الإجمالي واستُخدمت لحساب حصص الدخل القومي الإجمالي للدول الأعضاء من متوسط الدخل القومي الإجمالي لجميع الدول الأعضاء. وأُجريت عملية مماثلة بالنسبة لفترة الأساس التي مدتها ثلاث سنوات.

٦ - والخطوة التالية في منهجية إعداد الجدول هي تطبيق التسوية المتصلة بعبء الديون في كل من الجدولين الآليين. وكانت الجمعية العامة قد قررت، في قرارها ٥/٥٥ بء، أن تستند هذه التسوية إلى النهج المستعمل في جدول الأنصبة المقررة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧. ووفقاً لهذا النهج، تبلغ التسوية المتصلة بعبء الديون متوسطاً نسبته ١٢,٥ في المائة من مجموع الديون الخارجية لكل سنة من سنوات هذه الفترة (وهو ما أصبح يعرف باسم طريقة رصيد الديون)، استناداً إلى سداد مفترض للديون الخارجية في غضون ثماني سنوات. واستقيت البيانات بالنسبة لهذه التسوية من قاعدة بيانات البنك الدولي لإحصاءات الدين الخارجي، التي تشمل بلدانا أعضاء في البنك الدولي ومقترضة منه وفيها يقل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن عتبة معينة. وفي عام ٢٠١٤ حدد البنك الدولي هذه العتبة في ١٢ ٧٤٦ دولاراً (باستعمال أطلس البنك الدولي لأسعار التحويل). وقد خصم مبلغ التسوية المتصلة بعبء الديون من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتأثرة. ووزع مبلغ التسوية المتصلة بعبء الديون على جميع الدول الأعضاء من خلال إعادة توزيع النقاط بشكل غير مباشر؛ أي بحساب حصص جديدة للدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون.

موجز الخطوة رقم ٢

خصمت التسوية المتصلة بعبء الديون بالنسبة لكل فترة من فترتي الأساس من الدخل القومي الإجمالي، وذلك لاستخلاص الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون. وانطوى الأمر على خصم متوسط يبلغ ١٢,٥ في المائة من إجمالي رصيد الديون عن كل سنة من سنوات فترة الأساس. وهكذا فإن:

متوسط الدخل القومي الإجمالي - التسوية المتصلة بعبء الديون = الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون

مجموع الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون = مجموع الدخل القومي الإجمالي - مجموع التسوية المتصلة بعبء الديون

واستُخدمت هذه الأرقام لحساب الحصص الجديدة من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون.

٧ - وكانت الخطوة التالية هي تطبيق التسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض في كل من الجدولين الآليين. وانطوى ذلك على حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي خلال كل فترة من فترتي الأساس بالنسبة لكل الدول الأعضاء ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون بالنسبة لكل دولة عضو في كل فترة من فترتي الأساس. وبلغ المتوسط العام للأرقام بالنسبة للجدول الحالي ١٠ ٥١١ دولاراً لفترة الأساس التي مدتها ثلاث سنوات و ٩ ٨٦١ دولاراً لفترة الأساس التي مدتها ست سنوات، وتم تثبيت هاتين النقطتين بوصفهما نقطتي بدء، أو عتبتين، لكل تسوية. أما الحصة من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون لكل دولة عضو كان فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون أدنى من العتبة فقد خفضت بنسبة ٨٠ في المائة من النسبة المئوية التي كان فيها متوسط نصيب الفرد من دخل البلد القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون أدنى من العتبة.

٨ - وبالنسبة لكل من الجدولين الآليين، أعيد توزيع مجموع المبلغ الإجمالي للتسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض على جميع الدول الأعضاء التي تجاوزت العتبة، باستثناء الدول الأعضاء التي انطبق عليها أعلى مستوى للحد الأقصى، أو الحد الأقصى، للأنصبة المقررة، بما يتناسب مع ما لها، ضمن تلك الفئة، من حصص نسبية من مجموع الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون. ولأغراض التوضيح، اتبع مسار حساب ثان، لم تُستثن فيه الدول الأعضاء التي بلغت الحد الأقصى من توزيع التسوية. وأتاح ذلك للجدولين الآليين اللذين نظرت فيهما اللجنة أن تبين معدلات الأنصبة المقررة النسبية للدول الأعضاء في حالة عدم تطبيق الحد الأقصى.

موجز الخطوة رقم ٣

تم حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لجميع الدول الأعضاء لكل فترة من فترتي الأساس. واستخدم ذلك كعتبة لتطبيق تسوية الدخل الفردي

المنخفض. وبذلك، فمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لفترة الأساس التي مدتها ست سنوات هو:

$$\frac{1}{6} \left(\frac{\text{مجموع الدخل القومي الإجمالي للسنة } ١}{\text{مجموع السكان للسنة } ١} + \dots + \frac{\text{مجموع الدخل القومي الإجمالي للسنة } ٦}{\text{مجموع السكان للسنة } ٦} \right)$$

وأُجريت عملية مماثلة بالنسبة لفترة الأساس التي مدتها ثلاث سنوات.

موجز الخطوة رقم ٤

حُسب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون لكل دولة من الدول الأعضاء عن كل فترة أساس بنفس طريقة حسابه في الخطوة رقم ٣، وذلك باستعمال الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون. ومن ثمَّ فمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون لفترة الأساس التي مدتها ست سنوات هو:

$$\frac{1}{6} \left(\frac{\text{مجموع الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون للسنة } ١}{\text{مجموع السكان للسنة } ١} + \dots + \frac{\text{مجموع الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون للسنة } ٦}{\text{مجموع السكان للسنة } ٦} \right)$$

وأُجريت عملية مماثلة بالنسبة لفترة الأساس التي مدتها ثلاث سنوات.

موجز الخطوة رقم ٥

في كل جدول من الجداولين الآليين، طُبقت التسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض على الدول الأعضاء التي يقل متوسط نصيب الفرد عن دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون عن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (العتبة). وهذه التسوية خفضت متوسط حصة الدولة العضو المتأثرة من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون بالنسبة المئوية التي يقل بها متوسط نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون عن العتبة مضروبة في مُعامل التدرج (٨٠ في المائة).

مثال: إذا كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي هو ٥ ٠٠٠ دولار وكان نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون في دولة عضو هو ١ ٠٠٠ دولار ومُعامل التدرج هو ٨٠ في المائة، فُتحتسب النسبة المئوية التي تُخفض على أساسها الحصة من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون كما يلي:

$$[1 - (5000/1000)] \times 0,80 = 0,64 \text{ في المائة}$$

موجز الخطوة رقم ٦

في كل من الجدولين الآليين، أُعيد توزيع المبلغ الإجمالي بالدولارات للتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بالتناسب على الدول الأعضاء التي يرتفع متوسط نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون عن العتبة. وسعيًا إلى توضيح النتائج، بتحديد حد أقصى لجدول الأنصبة وبدون تحديده، أُتبع المساران البديلان التاليان في تطبيق هذه الخطوة والخطوات اللاحقة:

المسار رقم ١

أُعيد توزيع المبلغ الإجمالي لتسويات الدخل الفردي المنخفض بالتناسب على جميع الدول الأعضاء التي يفوق متوسط نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون العتبة، وذلك باستثناء الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى. ولأن هذه الدولة العضو لن تكون لها في نهاية المطاف حصة من النقاط المعاد توزيعها والناشئة عن تسوية الدخل الفردي المنخفض، فسيؤدي إدراجها في عملية إعادة التوزيع إلى تحمل المستفيدين من التسوية جزءاً من تكلفتها. وسيحدث ذلك إذا ما وزعت النقاط المضافة بالنسبة للدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى توزيعاً جديداً تناسبياً على سائر الدول الأعضاء في إطار إعادة توزيع النقاط المتأتية من تطبيق الحد الأقصى.

المسار رقم ٢

أُعيد توزيع المبلغ الإجمالي لتسويات الدخل الفردي المنخفض بالتناسب على جميع الدول الأعضاء التي كان متوسط دخلها القومي الإجمالي يفوق متوسط نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون العتبة، بما في ذلك الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى. ولأغراض التوضيح، فقد أدى هذا إلى أرقام في

الجدول كان يمكن أن تنطبق في حالة عدم وجود حد أقصى للأنصبة المقررة. وفي الجدولين الآليين، تظهر نتائج حسابات المسار ٢ في عمود "الدخل الفردي المنخفض" وعمود "الحد الأدنى" وعمود "تسوية أقل البلدان نمواً".

٩ - ووفقاً لهذه التسويات، يتم تطبيق ثلاث مجموعات من الحدود لكل من الجدولين الآليين. أما البلدان الأعضاء التي تقل حصتها المعدلة عن المستوى الأدنى، أو الحد الأدنى، البالغ ٠,٠٠١ في المائة فقد رُفعت إلى هذا المستوى. وطُبقت تخفيضات مقابلة بالتناسب على الدول الأعضاء الأخرى، عدا الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى في المسار رقم ١.

موجز الخطوة رقم ٧

طُبِق الحد الأدنى، أو المعدل الأدنى للأنصبة المقررة، (تبلغ نسبته حالياً ٠,٠٠١ في المائة) على الدول الأعضاء التي يقل فيها الحد الأدنى عن ذلك، في هذه المرحلة. وبعد ذلك، طُبقت تخفيضات مقابلة بالتناسب على سائر الدول الأعضاء، عدا الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى في المسار رقم ١.

١٠ - وطبق معدل أقصى للأنصبة المقررة نسبته ٠,٠١ في المائة في كل من الجدولين الآليين على الدول الأعضاء المدرجة في قائمة أقل البلدان نمواً. ثم طبقت بالتناسب زيادات مقابلة لهذا المعدل الأعلى الموضوع لأقل البلدان نمواً على سائر الدول الأعضاء، عدا تلك الخاضعة للحد الأدنى وعلى الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى، في إطار المسار رقم ١.

موجز الخطوة رقم ٨

خُفِّض معدل أقل البلدان نمواً التي تتجاوز معدلاتهما، عند هذه النقطة، الحد الأقصى لأقل البلدان نمواً (٠,٠١ في المائة) إلى نسبة ٠,٠١ في المائة. وطُبقت زيادات مقابلة بالتناسب على الدول الأعضاء الأخرى عدا تلك الخاضعة للحد الأدنى وعلى الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى، في إطار المسار رقم ١.

١١ - ثم طُبِق أعلى مستوى للحد الأقصى، أو الحد الأقصى، للأنصبة المقررة ونسبته ٢٢ في المائة على كل جدول من الجدولين الآليين. ثم طُبقت بالتناسب على الدول الأعضاء الأخرى زيادات مقابلة للتخفيض الناتج بالنسبة للدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى. وحسبما أشير إليه أعلاه، حسبت تلك الزيادات وفقاً للمسار رقم ١؛ أي أنها عكست توزيعاً لنقاط مأخوذة من الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى لم تتضمن أي نقاط ناشئة عن تطبيق التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وتسوية الحد الأدنى، والحد الأقصى لأقل البلدان نمواً.

موجز الخطوة رقم ٩

طُبِّق، بعد ذلك، أعلى مستوى للحد الأقصى للأنصبة المقررة، أو الحد الأقصى، البالغة نسبته ٢٢ في المائة. ثم طُبِّقت زيادات مقابلة بالتناسب على سائر الدول الأعضاء، عدا تلك المتأثرة بالحد الأدنى والحد الأقصى لأقل البلدان نمواً باتباع نهج المسار ١ من الخطوة ٦ أعلاه.

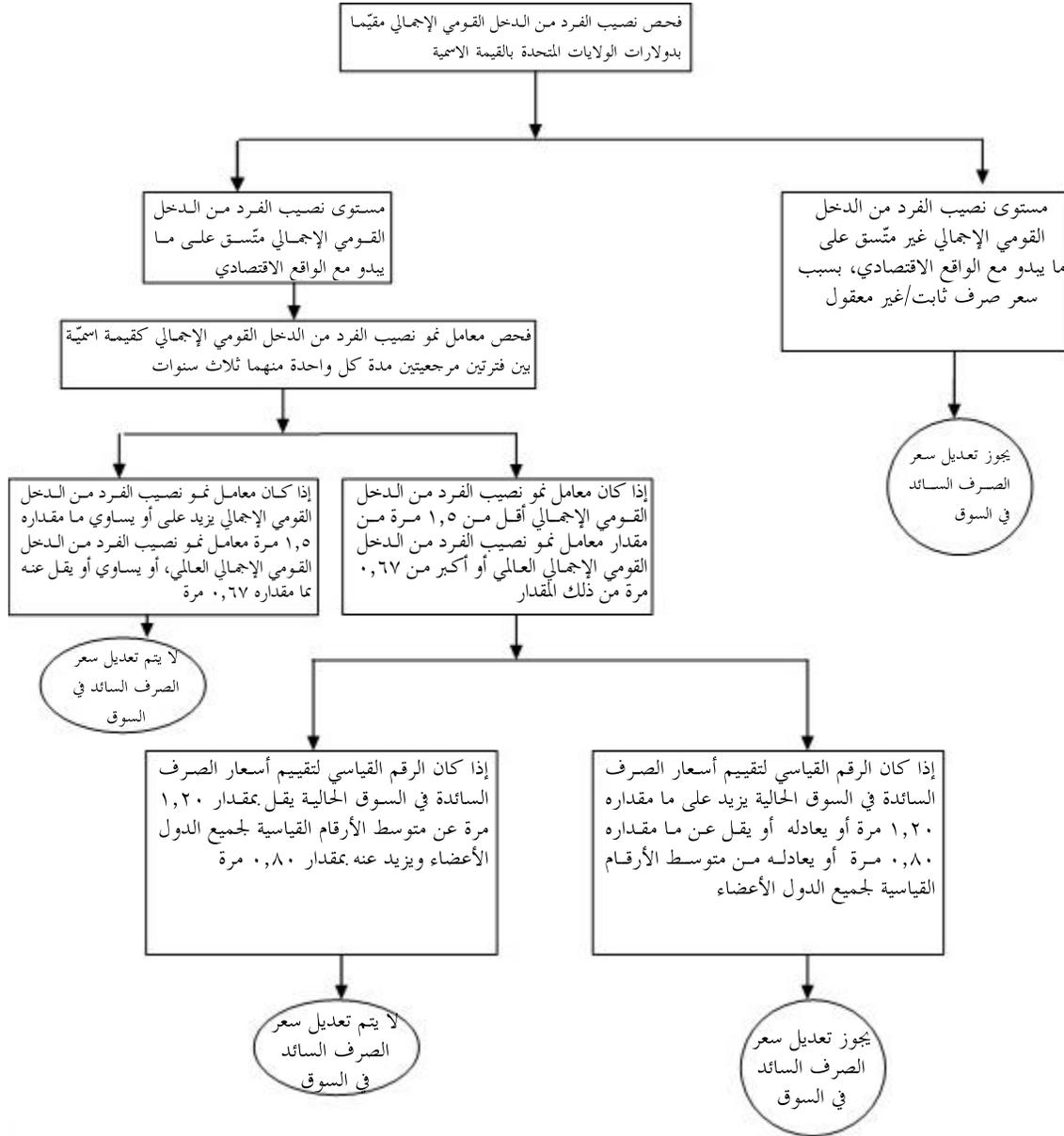
١٢ - وحُسب بعد ذلك متوسط حسابي لأرقام الجداول النهائية لكل دولة عضو باستخدام فترتي أساس مدة إحداهما ثلاث سنوات والأخرى ست سنوات.

موجز الخطوة رقم ١٠

أُضيفت نتائج الجدولين الآليين، باستخدام فترتي أساس مدة إحداهما ثلاث سنوات والأخرى ست سنوات (٢٠١١-٢٠١٣ و ٢٠٠٨-٢٠١٣)، وجرى بعد ذلك قسمتها على اثنين.

المرفق الثاني

المعايير المنهجية لتحديد الدول الأعضاء التي يجوز استعراض أسعار
الصرف السائدة في السوق المتعلقة بها بقصد النظر في إمكانية
الاستعاضة عنها بأسعار أخرى



المرفق الثالث

تحديث عام ٢٠١٦ لجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨*

المعايير

فترة الأساس الإحصائية:	٢٠١٢-٢٠١٤ (فترة أساس تبلغ مدتها ثلاث سنوات) و ٢٠٠٩-٢٠١٤ (فترة أساس تبلغ مدتها ست سنوات)
مقياس الدخل:	الدخل القومي الإجمالي
أسعار التحويل:	سعر الصرف السائد في السوق (باستثناء أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة بالنسبة لميانمار والجمهورية العربية السورية)
تسوية عبء الدين:	
مقياس الدين	مجموع أرصدة الديون الخارجية
التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	
معامل التدرج:	التدرج المنفرد (٨٠)
العتبة:	١٠ ٦١٥ دولارا (فترة أساس تبلغ مدتها ثلاث سنوات) و ١٠ ٠٨١ دولارا (فترة أساس تبلغ مدتها ست سنوات)
الأهلية:	البلدان الواقعة دون العتبة
إعادة التوزيع:	البلدان الواقعة فوق العتبة
الحد الأدنى (النسبة المئوية):	٠,٠٠١ في المائة
الحد الأقصى لأقل البلدان نموا (النسبة المئوية):	٠,٠١ في المائة
الحد الأقصى (النسبة المئوية):	٢٢ في المائة

الدولة العضو	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
١ أفغانستان ^(١)	٠,٠٠٦	٠,٠٢٧	٠,٠٢٦	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	١٦,٧
٢ ألبانيا	٠,٠٠٨	٠,٠١٧	٠,٠١٦	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠
٣ الجزائر	٠,١٦١	٠,٢٦٦	٠,٢٦٧	٠,١٦١	٠,١٦١	٠,١٦١	٠,١٦٣	١,٢

* يشير تحديث عام ٢٠١٦ إلى تحديث جدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ باستخدام البيانات المتاحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لفترة الأساس ٢٠٠٩-٢٠١٤.

الدولة العضو	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
٤ أندورا	٠,٠٠٦	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦	٠,٠
٥ أنغولا ^(١)	٠,٠١٠	٠,١٥٧	٠,١٥٤	٠,٠٩٠	٠,٠٩٠	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠
٦ أنتيغوا وبربودا	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠
٧ الأرحنتين	٠,٨٩٢	٠,٧٤٨	٠,٧٥٤	٠,٨٥٧	٠,٨٥٧	٠,٨٥٨	٠,٩١٦	٢,٧
٨ أرمينيا	٠,٠٠٦	٠,٠١٥	٠,٠١٣	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠
٩ أستراليا	٢,٣٣٧	١,٨٩٨	١,٩١٣	٢,١٧٥	٢,١٧٤	٢,١٧٨	٢,٣٢٥	٠,٥-
١٠ النمسا	٠,٧٢٠	٠,٥٧١	٠,٥٧٦	٠,٦٥٤	٠,٦٥٤	٠,٦٥٦	٠,٧٠٠	٢,٨-
١١ أذربيجان	٠,٠٦٠	٠,٠٨٨	٠,٠٨٨	٠,٠٦٤	٠,٠٦٤	٠,٠٦٤	٠,٠٦٤	٦,٧
١٢ جزر البهاما	٠,٠١٤	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠١٣	٧,١-
١٣ البحرين	٠,٠٤٤	٠,٠٣٦	٠,٠٣٧	٠,٠٤٢	٠,٠٤٢	٠,٠٤٢	٠,٠٤٤	٠,٠
١٤ بنغلاديش ^(١)	٠,٠١٠	٠,٢٢١	٠,٢١٧	٠,٠٦٠	٠,٠٦٠	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠
١٥ بربادوس	٠,٠٠٧	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠
١٦ بيلاروس	٠,٠٥٦	٠,٠٨٨	٠,٠٨٣	٠,٠٥٨	٠,٠٥٨	٠,٠٥٨	٠,٠٥٨	٣,٦
١٧ بلجيكا	٠,٨٨٥	٠,٧٠٨	٠,٧١٤	٠,٨١٢	٠,٨١٢	٠,٨١٣	٠,٨٦٨	١,٩-
١٨ بليز	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٩ بنن ^(١)	٠,٠٠٣	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠
٢٠ بوتان ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٢١ دولة بوليفيا المتعددة القوميات	٠,٠١٢	٠,٠٣٥	٠,٠٣٤	٠,٠١٣	٠,٠١٣	٠,٠١٣	٠,٠١٤	١٦,٧
٢٢ البوسنة والهرسك	٠,٠١٣	٠,٠٢٤	٠,٠٢٣	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٧,٧-
٢٣ بوتسوانا	٠,٠١٤	٠,٠٢٠	٠,٠١٩	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠
٢٤ البرازيل	٣,٨٢٣	٣,١١٩	٣,٠٦٧	٣,٤٨٦	٣,٤٨٥	٣,٤٩١	٣,٧٢٦	٢,٥-
٢٥ بروني دار السلام	٠,٠٢٩	٠,٠٢٣	٠,٠٢٣	٠,٠٢٦	٠,٠٢٦	٠,٠٢٦	٠,٠٢٨	٣,٤-
٢٦ بلغاريا	٠,٠٤٥	٠,٠٧٣	٠,٠٦٥	٠,٠٤٥	٠,٠٤٥	٠,٠٤٥	٠,٠٤٦	٢,٢

الدولة العضو	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
	الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٦	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	التسوية المتصلة بعبء الدين	التسوية المتصلة بالنخفاض نصيب الفرد من الدخل	الحد الأدنى	الحد الأقصى لأقل البلدان نمواً	الحد الأقصى	الفرق بالنسبة المتوية مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦
٢٧ بور كينا فاسو ^(١)	٠,٠٠٤	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠
٢٨ بوروندي ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٢٩ كابو فيردى	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٣٠ كمبوديا ^(١)	٠,٠٠٤	٠,٠١٩	٠,٠١٨	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٢٥,٠
٣١ الكاميرون	٠,٠١٠	٠,٠٣٨	٠,٠٣٧	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠١١	١٠,٠
٣٢ كندا	٢,٩٢١	٢,٣٥٦	٢,٣٧٦	٢,٧٠٠	٢,٧٠٠	٢,٧٠٤	٢,٨٨٦	١,٢-
٣٣ جمهورية أفريقيا الوسطى ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٣٤ تشاد ^(١)	٠,٠٠٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٢٠,٠-
٣٥ شيلي	٠,٣٩٩	٠,٣٢٩	٠,٣٣٢	٠,٣٧٧	٠,٣٧٧	٠,٣٧٨	٠,٤٠٣	١,٠
٣٦ الصين	٧,٩٢١	١٢,٧٨٩	١٢,٧٥٩	٩,١٩٠	٩,١٨٨	٩,٢٠٥	٩,٣٠٩	١٧,٥
٣٧ كولومبيا	٠,٣٢٢	٠,٤٦٣	٠,٤٥٢	٠,٣٣٦	٠,٣٣٦	٠,٣٣٧	٠,٣٤١	٥,٩
٣٨ جزر القمر ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠
٣٩ الكونغو	٠,٠٠٦	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠
٤٠ كوستاريكا	٠,٠٤٧	٠,٠٥٩	٠,٠٥٧	٠,٠٥١	٠,٠٥١	٠,٠٥١	٠,٠٥١	٨,٥
٤١ كوت ديفوار	٠,٠٠٩	٠,٠٣٨	٠,٠٣٧	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠١١	٢٢,٢
٤٢ كرواتيا	٠,٠٩٩	٠,٠٧٦	٠,٠٧٧	٠,٠٨٨	٠,٠٨٨	٠,٠٨٨	٠,٠٩٤	٥,١-
٤٣ كوبا	٠,٠٦٥	٠,١٠٠	٠,٠٩٨	٠,٠٦٧	٠,٠٦٧	٠,٠٦٧	٠,٠٦٨	٤,٦
٤٤ قبرص	٠,٠٤٣	٠,٠٣٢	٠,٠٣٣	٠,٠٣٧	٠,٠٣٧	٠,٠٣٧	٠,٠٤٠	٧,٠-
٤٥ الجمهورية التشيكية	٠,٣٤٤	٠,٢٦٤	٠,٢٦٦	٠,٣٠٣	٠,٣٠٣	٠,٣٠٣	٠,٣٢٤	٥,٨-
٤٦ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٠,٠٠٥	٠,٠٢٢	٠,٠٢٢	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦	٢٠,٠
٤٧ جمهورية الكونغو الديمقراطية ^(١)	٠,٠٠٨	٠,٠٣٧	٠,٠٣٦	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠
٤٨ الدانمرك	٠,٥٨٤	٠,٤٦٣	٠,٤٦٧	٠,٥٣١	٠,٥٣١	٠,٥٣٢	٠,٥٦٨	٢,٧-

الدولة العضو	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
	الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٦	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	التسوية المتصلة بعبء الدين	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	الحد الأدنى	الحد الأقصى لأقل البلدان نمواً	الحد الأقصى	الفرق بالنسبة المتوية مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦
٤٩ جيبوتي ^١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٥٠ دومينيكا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٥١ الجمهورية الدومينيكية	٠,٠٤٦	٠,٠٧٨	٠,٠٧٥	٠,٠٤٦	٠,٠٤٦	٠,٠٤٦	٠,٠٤٦	٠,٠
٥٢ إكوادور	٠,٠٦٧	٠,١١٨	٠,١١٦	٠,٠٧٢	٠,٠٧٢	٠,٠٧٢	٠,٠٧٣	٩,٠
٥٣ مصر	٠,١٥٢	٠,٣٦٢	٠,٣٥٨	٠,١٥٦	٠,١٥٦	٠,١٥٦	٠,١٥٨	٣,٩
٥٤ السلفادور	٠,٠١٤	٠,٠٣١	٠,٠٢٩	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠
٥٥ غينيا الاستوائية ^١	٠,٠١٠	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠١٠	٠,٠
٥٦ إريتريا ^١	٠,٠٠١	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٥٧ إستونيا	٠,٠٣٨	٠,٠٣١	٠,٠٣٢	٠,٠٣٦	٠,٠٣٦	٠,٠٣٦	٠,٠٣٩	٢,٦
٥٨ إثيوبيا ^١	٠,٠١٠	٠,٠٦٤	٠,٠٦٢	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٠	٠,٠
٥٩ فيجي	٠,٠٠٣	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠
٦٠ فنلندا	٠,٤٥٦	٠,٣٦١	٠,٣٦٤	٠,٤١٣	٠,٤١٣	٠,٤١٤	٠,٤٤٢	٣,١-
٦١ فرنسا	٤,٨٥٩	٣,٨٢٨	٣,٨٥٩	٤,٣٨٦	٤,٣٨٥	٤,٣٩٣	٤,٦٨٩	٣,٥-
٦٢ غابون	٠,٠١٧	٠,٠٢٠	٠,٠١٩	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠١٧	٠,٠
٦٣ غامبيا ^١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٦٤ جورجيا	٠,٠٠٨	٠,٠٢٠	٠,٠١٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠
٦٥ ألمانيا	٦,٣٨٩	٥,١٠٨	٥,١٥٠	٥,٨٥٣	٥,٨٥٣	٥,٨٦٣	٦,٢٥٧	٢,١-
٦٦ غانا	٠,٠١٦	٠,٠٥٢	٠,٠٥٠	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٦	٠,٠
٦٧ اليونان	٠,٤٧١	٠,٣٤٨	٠,٣٥١	٠,٣٩٩	٠,٣٩٩	٠,٣٩٩	٠,٤٢٦	٩,٦-
٦٨ غرينادا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٦٩ غواتيمالا	٠,٠٢٨	٠,٠٦٨	٠,٠٦٦	٠,٠٢٩	٠,٠٢٩	٠,٠٢٩	٠,٠٢٩	٣,٦
٧٠ غينيا ^١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠
٧١ غينيا - بيساو ^١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠

الدولة العضو	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
٧٢ غيانا	٠,٠٠٢	٠,٠٠٤	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠
٧٣ هايتي ^(١)	٠,٠٠٣	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠
٧٤ هندوراس	٠,٠٠٨	٠,٠٢٣	٠,٠٢٢	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠
٧٥ هنغاريا	٠,١٦١	٠,١٧٤	٠,١٧٥	٠,١٩٩	٠,١٩٩	٠,١٩٩	٠,٢١٣	٣٢,٣
٧٦ أيسلندا	٠,٠٢٣	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠٢٢	٠,٠٢٢	٠,٠٢٢	٠,٠٢٣	٠,٠
٧٧ الهند	٠,٧٣٧	٢,٤٤١	٢,٣٩٣	٠,٧٣٣	٠,٧٣٣	٠,٧٣٥	٠,٧٤٣	٠,٨
٧٨ إندونيسيا	٠,٥٠٤	١,١٣٩	١,١٠٥	٠,٤٩٨	٠,٤٩٨	٠,٤٩٩	٠,٥٠٤	٠,٠
٧٩ جمهورية إيران الإسلامية	٠,٤٧١	٠,٦٦٠	٠,٦٦٤	٠,٤٥٨	٠,٤٥٨	٠,٤٥٩	٠,٤٦٤	١,٥-
٨٠ العراق	٠,١٢٩	٠,٢٤١	٠,٢٣٠	٠,١٣٦	٠,١٣٦	٠,١٣٦	٠,١٣٨	٧,٠
٨١ أيرلندا	٠,٣٣٥	٠,٢٧٣	٠,٢٧٥	٠,٣١٢	٠,٣١٢	٠,٣١٣	٠,٣٣٤	٠,٣-
٨٢ إسرائيل	٠,٤٣٠	٠,٣٦٤	٠,٣٦٧	٠,٤١٧	٠,٤١٧	٠,٤١٨	٠,٤٤٦	٣,٧
٨٣ إيطاليا	٣,٧٤٨	٢,٩٠٤	٢,٩٢٨	٣,٣٢٧	٣,٣٢٧	٣,٣٣٣	٣,٥٥٧	٥,١-
٨٤ جامايكا	٠,٠٠٩	٠,٠١٩	٠,٠١٦	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠
٨٥ اليابان	٩,٦٨٠	٧,٣٧٩	٧,٤٣٩	٨,٤٥٥	٨,٤٥٤	٨,٤٦٩	٩,٠٣٩	٦,٦-
٨٦ الأردن	٠,٠٢٠	٠,٠٤٣	٠,٠٣٩	٠,٠٢٠	٠,٠٢٠	٠,٠٢٠	٠,٠٢١	٥,٠
٨٧ كازاخستان	٠,١٩١	٠,٢٣٩	٠,٢١٧	٠,٢٠١	٠,٢٠١	٠,٢٠٢	٠,٢٠٤	٦,٨
٨٨ كينيا	٠,٠١٨	٠,٠٧٠	٠,٠٦٨	٠,٠٢٠	٠,٠٢٠	٠,٠٢٠	٠,٠٢٠	١١,١
٨٩ كيريباس ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٩٠ الكويت	٠,٢٨٥	٠,٢٣٢	٠,٢٣٤	٠,٢٦٦	٠,٢٦٥	٠,٢٦٦	٠,٢٨٤	٠,٤-
٩١ قيرغيزستان	٠,٠٠٢	٠,٠٠٩	٠,٠٠٨	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠
٩٢ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ^(١)	٠,٠٠٣	٠,٠١٢	٠,٠١١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠
٩٣ لاتفيا	٠,٠٥٠	٠,٠٣٩	٠,٠٤٠	٠,٠٤٥	٠,٠٤٥	٠,٠٤٥	٠,٠٤٨	٤,٠-

الدولة العضو	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
	الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٦	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	التسوية المتصلة بعبء الدين	التسوية المتصلة بالخفاض نصيب الفرد من الدخل	الحد الأدنى	الحد الأقصى لأقل البلدان نمواً	الحد الأقصى	الفرق بالنسبة المتوية مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦
٩٤ لبنان	٠,٠٤٦	٠,٠٥٩	٠,٠٥٤	٠,٠٤٤	٠,٠٤٤	٠,٠٤٤	٠,٠٤٥	٢,٢-
٩٥ ليسوتو ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٩٦ ليريا ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
٩٧ ليبيا	٠,١٢٥	٠,٠٩٢	٠,٠٩٣	٠,١٠٥	٠,١٠٥	٠,١٠٥	٠,١١٣	٩,٦-
٩٨ ليختنشتاين	٠,٠٠٧	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠
٩٩ ليتوانيا	٠,٠٧٢	٠,٠٥٨	٠,٠٥٩	٠,٠٦٧	٠,٠٦٧	٠,٠٦٧	٠,٠٧١	١,٤-
١٠٠ لكسمبرغ	٠,٠٦٤	٠,٠٥٥	٠,٠٥٥	٠,٠٦٣	٠,٠٦٣	٠,٠٦٣	٠,٠٦٧	٤,٧
١٠١ مدغشقر ^(١)	٠,٠٠٣	٠,٠١٣	٠,٠١٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠
١٠٢ ملاوي ^(١)	٠,٠٠٢	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠
١٠٣ ماليزيا	٠,٣٢٢	٠,٣٩١	٠,٣٦٢	٠,٣٢٦	٠,٣٢٦	٠,٣٢٧	٠,٣٣١	٢,٨
١٠٤ ملديف	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠
١٠٥ مالي ^(١)	٠,٠٠٣	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠
١٠٦ مالطة	٠,٠١٦	٠,٠١٣	٠,٠١٣	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠١٥	٦,٣-
١٠٧ جزر مارشال	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٠٨ موريتانيا ^(١)	٠,٠٠٢	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠
١٠٩ موريشيوس	٠,٠١٢	٠,٠١٦	٠,٠١٤	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠
١١٠ المكسيك	١,٤٣٥	١,٥٨٢	١,٥٣٤	١,٣٩١	١,٣٩١	١,٣٩٣	١,٤٠٩	١,٨-
١١١ ولايات ميكرونيزيا الموحدة	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١١٢ موناكو	٠,٠١٠	٠,٠٠٨	٠,٠٠٩	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠
١١٣ منغوليا	٠,٠٠٥	٠,٠١٤	٠,٠١٢	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠
١١٤ الجبل الأسود	٠,٠٠٤	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠
١١٥ المغرب	٠,٠٥٤	٠,١٣٧	٠,١٣٢	٠,٠٥٦	٠,٠٥٦	٠,٠٥٦	٠,٠٥٧	٥,٦
١١٦ موزامبيق ^(١)	٠,٠٠٤	٠,٠٢٠	٠,٠١٩	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٢٥,٠

الدولة العضو	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
	الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٦	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	التسوية المتصلة بعبء الدين	التسوية المتصلة بالخفاض نصيب الفرد من الدخل	الحد الأدنى	الحد الأقصى لأقل البلدان نمواً	الحد الأقصى	الفرق بالنسبة المتوية مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦
١١٧ ميانمار ^(١)	٠,٠١٠	٠,٠٧٧	٠,٠٧٦	٠,٠٢٢	٠,٠٢٢	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠
١١٨ ناميبيا	٠,٠١٠	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠
١١٩ ناورو	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٢٠ نيبال ^(١)	٠,٠٠٦	٠,٠٢٦	٠,٠٢٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	١٦,٧
١٢١ هولندا	١,٤٨٢	١,١٨٧	١,١٩٧	١,٣٦٠	١,٣٦٠	١,٣٦٢	١,٤٥٤	١,٩-
١٢٢ نيوزيلندا	٠,٢٦٨	٠,٢٣٠	٠,٢٣١	٠,٢٦٣	٠,٢٦٣	٠,٢٦٤	٠,٢٨١	٤,٩
١٢٣ نيكاراغوا	٠,٠٠٤	٠,٠١٣	٠,٠١٢	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠
١٢٤ النيجر ^(١)	٠,٠٠٢	٠,٠١٠	٠,٠٠٩	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠
١٢٥ نيجيريا	٠,٢٠٩	٠,٥٧٧	٠,٥٧٨	٠,٢٢٧	٠,٢٢٧	٠,٢٢٨	٠,٢٣٠	١٠,٠
١٢٦ النرويج	٠,٨٤٩	٠,٦٧٨	٠,٦٨٣	٠,٧٧٧	٠,٧٧٦	٠,٧٧٨	٠,٨٣٠	٢,٢-
١٢٧ عمان	٠,١١٣	٠,٠٩٥	٠,٠٩٦	٠,١٠٩	٠,١٠٩	٠,١٠٩	٠,١١٦	٢,٧
١٢٨ باكستان	٠,٠٩٣	٠,٣٣١	٠,٣٢٣	٠,٠٩٨	٠,٠٩٨	٠,٠٩٨	٠,٠٩٩	٦,٥
١٢٩ بالاو	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٣٠ بنما	٠,٠٣٤	٠,٠٥٣	٠,٠٥١	٠,٠٥٣	٠,٠٥٣	٠,٠٥٣	٠,٠٥٥	٦١,٨
١٣١ بابوا غينيا الجديدة	٠,٠٠٤	٠,٠١٨	٠,٠١٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٢٥,٠
١٣٢ باراغواي	٠,٠١٤	٠,٠٣٤	٠,٠٣٢	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٧,١
١٣٣ بيرو	٠,١٣٦	٠,٢٣٧	٠,٢٢٩	٠,١٤٤	٠,١٤٤	٠,١٤٤	٠,١٤٦	٧,٤
١٣٤ الفلبين	٠,١٦٥	٠,٤٠٩	٠,٤٠٠	٠,١٧٤	٠,١٧٤	٠,١٧٤	٠,١٧٦	٦,٧
١٣٥ بولندا	٠,٨٤١	٠,٦٧١	٠,٦٧٧	٠,٧٦٩	٠,٧٦٩	٠,٧٧١	٠,٨٢٢	٢,٣-
١٣٦ البرتغال	٠,٣٩٢	٠,٣٠٥	٠,٣٠٨	٠,٣٥٠	٠,٣٥٠	٠,٣٥٠	٠,٣٧٤	٤,٦-
١٣٧ قطر	٠,٢٦٩	٠,٢٣٥	٠,٢٣٦	٠,٢٦٩	٠,٢٦٩	٠,٢٦٩	٠,٢٨٧	٦,٧
١٣٨ جمهورية كوريا ^(١)	٢,٠٣٩	١,٧١٢	١,٧٢٦	١,٩٦٢	١,٩٦١	١,٩٦٥	٢,٠٩٧	٢,٨
١٣٩ جمهورية مولدوفا	٠,٠٠٤	٠,٠١١	٠,٠١٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٢٥,٠-

الدولة العضو	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
	الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٦	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	التسوية المتصلة بعبء الدين	التسوية المتصلة بالخفوض نصيب الفرد من الدخل	الحد الأدنى	الحد الأقصى لأقل البلدان نمواً	الحد الأقصى	الفرق بالنسبة المتوية مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦
١٤٠ رومانيا	٠,١٨٤	٠,٢٤٥	٠,٢٢٧	٠,١٩٢	٠,١٩٢	٠,١٩٢	٠,١٩٤	٥,٤
١٤١ الاتحاد الروسي	٣,٠٨٨	٢,٤٥٥	٢,٤٧٥	٢,٨١٣	٢,٨١٢	٢,٨١٧	٣,٠٠٧	٢,٦-
١٤٢ رواندا ^(١)	٠,٠٠٢	٠,٠١٠	٠,٠٠٩	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠
١٤٣ سانت كيتس ونيفس	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٤٤ سانت لوسيا	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٤٥ سانت فنسنت وجزر غرينادين	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٤٦ ساموا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٤٧ سان مارينو	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠
١٤٨ سان تومي وبرينسيبي ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٤٩ المملكة العربية السعودية	١,١٤٦	٠,٩٥٦	٠,٩٦٤	١,٠٩٥	١,٠٩٥	١,٠٩٧	١,١٧١	٢,٢
١٥٠ السنغال ^(١)	٠,٠٠٥	٠,٠١٩	٠,٠١٨	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠
١٥١ صربيا	٠,٠٣٢	٠,٠٥٧	٠,٠٥١	٠,٠٣١	٠,٠٣١	٠,٠٣١	٠,٠٣١	٣,١-
١٥٢ سيشيل	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	١٠٠,٠
١٥٣ سيراليون ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٥٤ سنغافورة	٠,٤٤٧	٠,٣٧٤	٠,٣٧٧	٠,٤٢٩	٠,٤٢٩	٠,٤٣٠	٠,٤٥٩	٢,٧
١٥٥ سلوفاكيا	٠,١٦٠	٠,١٢٧	٠,١٢٨	٠,١٤٦	٠,١٤٦	٠,١٤٦	٠,١٥٦	٢,٥-
١٥٦ سلوفينيا	٠,٠٨٤	٠,٠٦٥	٠,٠٦٦	٠,٠٧٥	٠,٠٧٥	٠,٠٧٥	٠,٠٨٠	٤,٨-
١٥٧ جزر سليمان ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٥٨ الصومال ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٥٩ جنوب أفريقيا	٠,٣٦٤	٠,٤٨٩	٠,٤٧١	٠,٣٣٠	٠,٣٣٠	٠,٣٣١	٠,٣٣٤	٨,٢-
١٦٠ جنوب السودان ^(١)	٠,٠٠٣	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٣٣,٣-
١٦١ إسبانيا	٢,٤٤٣	١,٨٧٩	١,٨٩٤	٢,١٥٣	٢,١٥٢	٢,١٥٦	٢,٣٠١	٥,٨-

الدولة العضو	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
	الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٦	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	التسوية المتصلة بعبء الدين	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	الحد الأدنى	الحد الأقصى لأقل البلدان نمواً	الحد الأقصى	الفرق بالنسبة المتوية مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦
١٦٢ سري لانكا	٠,٠٣١	٠,٠٨٤	٠,٠٧٨	٠,٠٣٣	٠,٠٣٣	٠,٠٣٣	٠,٠٣٣	٦,٥
١٦٣ السودان ^(١)	٠,٠١٠	٠,٠٨٣	٠,٠٨١	٠,٠٢٦	٠,٠٢٦	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠
١٦٤ سورينام	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠
١٦٥ سوازيلند	٠,٠٠٢	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠
١٦٦ السويد	٠,٩٥٦	٠,٧٦٧	٠,٧٧٣	٠,٨٧٩	٠,٨٧٩	٠,٨٨٠	٠,٩٤٠	١,٧-
١٦٧ سويسرا	١,١٤٠	٠,٩١٧	٠,٩٢٥	١,٠٥١	١,٠٥١	١,٠٥٣	١,١٢٤	١,٤-
١٦٨ الجمهورية العربية السورية	٠,٠٢٤	٠,٠٥٤	٠,٠٥٤	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠٢٠	-١٦,٧
١٦٩ طاجيكستان	٠,٠٠٤	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠
١٧٠ تايلند	٠,٢٩١	٠,٥٠٣	٠,٤٨٥	٠,٢٩٥	٠,٢٩٥	٠,٢٩٥	٠,٢٩٩	٢,٧
١٧١ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠,٠٠٧	٠,٠١٤	٠,٠١٣	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠
١٧٢ تيمور - ليشتي ^(١)	٠,٠٠٣	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٣٣,٣-
١٧٣ توغو ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٧٤ تونغا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٧٥ ترينيداد وتوباغو	٠,٠٣٤	٠,٠٢٩	٠,٠٢٩	٠,٠٣٣	٠,٠٣٣	٠,٠٣٣	٠,٠٣٦	٥,٩
١٧٦ تونس	٠,٠٢٨	٠,٠٥٩	٠,٠٥٦	٠,٠٢٧	٠,٠٢٧	٠,٠٢٧	٠,٠٢٨	٠,٠
١٧٧ تركيا	١,٠١٨	١,٠٥٩	١,٠٠٦	٠,٩٦٠	٠,٩٦٠	٠,٩٦٢	٠,٩٧٣	٤,٤-
١٧٨ تركمانستان	٠,٠٢٦	٠,٠٤٦	٠,٠٤٦	٠,٠٣٣	٠,٠٣٣	٠,٠٣٣	٠,٠٣٣	٢٦,٩
١٧٩ توفالو ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٨٠ أوغندا ^(١)	٠,٠٠٩	٠,٠٣٢	٠,٠٣٢	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	١١,١-
١٨١ أوكرانيا	٠,١٠٣	٠,٢١٨	٠,١٩٧	٠,٠٨٨	٠,٠٨٨	٠,٠٨٨	٠,٠٨٩	١٣,٦-
١٨٢ الإمارات العربية المتحدة	٠,٦٠٤	٠,٤٩٥	٠,٤٩٩	٠,٥٦٧	٠,٥٦٧	٠,٥٦٨	٠,٦٠٦	٠,٣
١٨٣ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٤,٤٦٣	٣,٦٤٣	٣,٦٧٢	٤,١٧٤	٤,١٧٣	٤,١٨١	٤,٤٦٢	٠,٠

الدولة العضو	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
١٨٤ جمهورية تنزانيا المتحدة ^(١)	٠,٠١٠	٠,٠٥٦	٠,٠٥٥	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠
١٨٥ الولايات المتحدة الأمريكية	٢٢,٠٠٠	٢٢,٦٥٧	٢٢,٨٤٢	٢٥,٩٦٢	٢٥,٩٥٨	٢٦,٠٠٤	٢٢,٠٠٠	٠,٠
١٨٦ أوروغواي	٠,٠٧٩	٠,٠٦٨	٠,٠٦٨	٠,٠٧٨	٠,٠٧٨	٠,٠٧٨	٠,٠٨٣	٥,١
١٨٧ أوزبكستان	٠,٠٢٣	٠,٠٧٥	٠,٠٧٤	٠,٠٢٥	٠,٠٢٥	٠,٠٢٦	٠,٠٢٦	١٣,٠
١٨٨ فانواتو ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠
١٨٩ جمهورية فتزويلا البوليفارية	٠,٥٧١	٠,٥٣٤	٠,٥٣٨	٠,٦١٢	٠,٦١٢	٠,٦١٣	٠,٦٥٤	١٤,٥
١٩٠ فييت نام	٠,٠٥٨	٠,٢٠٥	٠,١٩٧	٠,٠٦٣	٠,٠٦٣	٠,٠٦٤	٠,٠٦٤	١٠,٣
١٩١ اليمن ^(١)	٠,٠١٠	٠,٠٤٣	٠,٠٤٣	٠,٠١٣	٠,٠١٣	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠
١٩٢ زامبيا ^(١)	٠,٠٠٧	٠,٠٣٢	٠,٠٣١	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٤٢,٩
١٩٣ زمبابوي	٠,٠٠٤	٠,٠١٦	٠,٠١٥	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠
	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠

(أ) من أقل البلدان نموا.

المرفق الرابع

استعراض التغييرات من جدول لآخر بين جدول الأنصبة المقررة المعتمد في عام ٢٠١٥ للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ وتحديث عام ٢٠١٦^(١)

الدولة العضو	الجدول الآلي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	تغيير عام ٢٠١٦	تغيير (في المائة)	الحصة في الدخل القومي الإجمالي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	تحديث عام ٢٠١٦	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤		معامل انكماش ^(٢) الأسعار الضمني			
							الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الاسمي (بدولارات الولايات المتحدة)				
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
العالم												
١ أفغانستان	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	١٦,٧	٠,٠٢٦	٠,٠٢٧	٤,٢	٦٥٤	١٢,٠	٧,٦	٤,١	٦,٤	
٢ ألبانيا	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠	٠,٠١٨	٠,٠١٧	-٢,٢	٤٣٨٥	٠,٧	٢,٥	-١,٧	٢,١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٣ الجزائر	٠,١٦١	٠,١٦٣	١,٢	٠,٢٦٧	٠,٢٦٦	-٠,٤	٥٢٠١	٣,٨	٣,٠	٠,٧	٤,٥	
٤ أندورا	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠٤	-٥,٥	٤٢١٣٧	-٣,٣	-٣,٣	٠,٠	١,٧	
٥ أنغولا	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠	٠,١٤٨	٠,١٥٧	٦,٢	٥٠٤٤	٨,٨	٤,٠	٤,٦	٩,٤	
٦ أنتيغوا وبربودا	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	-٢,١	١٢٩٩٢	-١,٣	-٢,٣	١,١	١,١	

(١) يشير تحديث عام ٢٠١٦ إلى تحديث جدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ باستخدام البيانات المتاحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لفترة الأساس ٢٠٠٩-٢٠١٤.

الدولة العضو	الجدول الآتي للفترة -٢٠١٦			تحديث عام ٢٠١٦		الحصة في الدخل القومي الإجمالي للفترة -٢٠١٦		تحديث عام ٢٠١٦		متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤			
	٢٠١٨	٢٠١٦	التغيير (في المائة)	٢٠١٨	٢٠١٦	التغيير (في المائة)	٢٠١٨	٢٠١٦	التغيير (في المائة)	٢٠١٨	٢٠١٦		
٧	الأرجنتين	٠,٨٩٢	٠,٩١٦	٢,٧	٠,٧٥٢	٠,٧٤٨	-٠,٥	١٣٠٣٧	٤,٩	٣,٦	١,٢	١٨,٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. أعاد البنك الدولي تصنيف الأرجنتين في فئة البلدان المرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
٨	أرمينيا	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠	٠,٠١٥	٠,٠١٥	-٢,٥	٣٥٩٢	-١,١	٠,٩	-٢,٠	٣,٢	
٩	أستراليا	٢,٣٣٧	٢,٣٢٥	-٠,٥	١,٩١٠	١,٨٩٨	-٠,٦	٦٠٧٢٢	٦,٠	٢,٥	٣,٤	٢,١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٠	النمسا	٠,٧٢٠	٠,٧٠٠	-٢,٨	٠,٥٨٨	٠,٥٧١	-٢,٩	٤٩٥٩٧	٠,٤	٠,٤	٠,٠	١,٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١١	أذربيجان	٠,٠٦٠	٠,٠٦٤	٦,٧	٠,٠٨٥	٠,٠٨٨	٤,٤	٦٩٢٩	٧,٥	٣,٨	٣,٥	٢,٧	
١٢	جزر البهاما	٠,٠١٤	٠,٠١٣	-٧,١	٠,٠١١	٠,٠١١	-٢,٥	٢١٤٠٨	٠,٥	٠,٢	٠,٣	٠,٣	
١٣	البحرين	٠,٠٤٤	٠,٠٤٤	٠,٠	٠,٠٣٦	٠,٠٣٦	-٠,١	٢٠١٣٦	٤,٧	٣,٧	٠,٩	٠,٩	
١٤	بنغلاديش	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠	٠,٢٠٥	٠,٢٢١	٧,٥	١٠٤٢	١١,٢	٦,٠	٤,٨	٧,٠	
١٥	بربادوس	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	-٢,٧	١٤٩١٢	٩,٠-	-٠,٤	-٠,٥	-٠,٥	
١٦	بيلاروس	٠,٠٥٦	٠,٠٥٨	٣,٦	٠,٠٨٦	٠,٠٨٨	٢,٧	٦٨٤٨	٣,٨	٢,٩	٠,٩	٣١,٠	

الدولة العضو	الجدول الآتي للفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٨			تغيير		تغيير		الحصة في الدخل القومي الإجمالي للفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٨		تغيير		معامل انكماش ^(أ) الأسعار الضمني ^(ب)
	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
١٧ بلجيكا	٠,٨٨٥	٠,٨٦٨	-١,٩	٠,٧٢٤	٠,٧٠٨	-٢,١	٤٦٩١٣	٠,٤	٠,٦	-٠,٢	١,٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٨ بليز	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	-١,٤	٤٣٠٦	٣,٧	٢,٥	١,١	١,١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٩
١٩ بن	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠	٠,٠١٠	٠,٠١١	١٠,٧	٨٣٤	٥,٠	٤,٢	٠,٨	٢,٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠١٤ ^(ب)
٢٠ بوتان	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٢,٣	٢٢٤٨	٧,٧	٦,٦	١,٠	٦,٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨
٢١ بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٠,٠١٢	٠,٠١٤	١٦,٧	٠,٠٣٣	٠,٠٣٥	٨,١	٢٥٣٩	١٢,٠	٥,٠	٦,٧	٥,٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨
٢٢ البوسنة والهرسك	٠,٠١٣	٠,٠١٢	-٧,٧	٠,٠٢٥	٠,٠٢٤	-٣,١	٤٦٩١	-٠,٥	٠,٢	-٠,٨	٠,٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٢٣ بوتسوانا	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠	٠,٠١٩	٠,٠٢٠	١,٢	٦٧٦٣	٦,٣	٤,١	٢,١	٦,٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٢٤ البرازيل	٣,٨٢٣	٣,٧٢٦	-٢,٥	٣,١٩٦	٣,١١٩	-٢,٤	١١٣٠٦	٥,٦	٢,٦	٢,٩	٧,٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٢٥ بروني دار السلام	٠,٠٢٩	٠,٠٢٨	-٣,٤	٠,٠٢٤	٠,٠٢٣	-٣,٥	٤١٧١٦	١,٢	٠,١	١,٠	-٠,٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٢٦ بلغاريا	٠,٠٤٥	٠,٠٤٦	٢,٢	٠,٠٧٣	٠,٠٧٣	٠,١	٧٣٣٦	٠,٦	٠,١	٠,٦	٢,٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٢٧ بوركينافاسو	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠	٠,٠١٥	٠,٠١٥	١,٩	٦٥٣	٧,٣	٥,٩	١,٣	٣,٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٢٨ بوروندي	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	١٠,١	٢٤٦	١٠,١	١٣,١	-٢,٧	١,٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٢٩ كابو فيردي	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	-٣,٥	٣٤٢٦	٠,٦	١,٣	-٠,٧	٠,٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨

الدولة العضو	الجدول الآلي للفترة -٢٠١٦			تحديث عام ٢٠١٦			الحصة في الدخل القومي الإجمالي للفترة -٢٠١٦			الحصة في الدخل القومي الإجمالي للفترة -٢٠١٦		
	٢٠١٨	٢٠١٦	التغيير (في المائة)	٢٠١٦	٢٠١٦	التغيير (في المائة)	٢٠١٦	٢٠١٦	التغيير (في المائة)	٢٠١٦	٢٠١٦	التغيير (في المائة)
٣٠	كمبوديا	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥	٢٥,٠	٠,٠١٧	٠,٠١٩	٨,٥	٩١٩	٨,٤	٥,٨	٢,٤	
٣١	الكامبيرون	٠,٠١٠	٠,٠١١	١٠,٠	٠,٠٣٦	٠,٠٣٨	٥,٨	١٢٦٦	٥,٤	٤,٢	٢,٨	
٣٢	كندا	٢,٩٢١	٢,٨٨٦	-١,٢	٢,٣٨٨	٢,٣٥٦	-١,٣	٤٩٥٧٢	٢,٥	١,٦	١,٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٣٣	جمهورية أفريقيا الوسطى	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	-٧,٠	٤١٨	-١,٧	-٥,٤	٤,٠	٥,٧
٣٤	تشاد	٠,٠٠٥	٠,٠٠٤	-٢٠,٠	٠,٠١٧	٠,٠١٥	-١٠,٠	٨٦٤	٣,٦	٧,٩	-٤,٠	-٢,٤
٣٥	شيلي	٠,٣٩٩	٠,٤٠٣	١,٠	٠,٣٢٦	٠,٣٢٩	٠,٨	١٣٨٩٣	٦,٢	٣,٧	٢,٥	٤,٠
٣٦	الصين	٧,٩٢١	٩,٣٠٩	١٧,٥	١١,٧٦٠	١٢,٧٨٩	٨,٧	٦٧٨٨	١٣,٧	٧,٩	٥,٤	٥,٤
٣٧	كولومبيا	٠,٣٢٢	٠,٣٤١	٥,٩	٠,٤٥٢	٠,٤٦٣	٢,٥	٧٢٥٠	٧,٦	٤,٣	٣,١	٣,٤
٣٨	جزر القمر	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٦	٧٧٥	٣,٦	٢,٧	٠,٩	٢,٦
٣٩	الكونغو	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠	٠,٠١٦	٠,٠١٥	-٠,٥	٢٦٣٤	٥,٦	٥,٦	٠,٠	١,٧
٤٠	كوستاريكا	٠,٠٤٧	٠,٠٥١	٨,٥	٠,٠٥٧	٠,٠٥٩	٣,٩	٩٣٣٩	٨,٨	٣,٤	٥,٢	٥,٦
٤١	كوت ديفوار	٠,٠٠٩	٠,٠١١	٢٢,٢	٠,٠٣٤	٠,٠٣٨	١٢,٣	١٣١٧	٥,٩	٤,٨	١,١	٢,٨
												نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨

الدولة العضو	الجدول الآلي للفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٨		تغيير عام ٢٠١٦		تغيير (في المائة)		الحصة في الدخل القومي الإجمالي للفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٨		تغيير عام ٢٠١٦		تغيير (في المائة)	
	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨
٤٢ كرواتيا	٠,٠٩٩	٠,٠٩٤	-٥,١	٠,٠٨١	٠,٠٧٦	-٦,٠	١٣٠٩٩	-٣,٤	-٢,٢	-١,٣	١,٣	٠,٠٩٩
٤٣ كوبا	٠,٠٦٥	٠,٠٦٨	٤,٦	٠,٠٩٧	٠,١٠٠	٢,٦	٦٤٦٣	٥,٣	٢,٣	٢,٩	٢,٩	٠,٠٦٥
٤٤ قبرص	٠,٠٤٣	٠,٠٤٠	-٧,٠	٠,٠٣٥	٠,٠٣٢	-٧,٨	٢٧٦١٠	-٢,٩	-١,٩	-١,١	٠,٦	٠,٠٤٣
٤٥ الجمهورية التشيكية	٠,٣٤٤	٠,٣٢٤	-٥,٨	٠,٢٨١	٠,٢٦٤	-٦,٠	١٨٤٣٠	-٢,٢	٠,٠	-٢,٢	١,٠	٠,٣٤٤
٤٦ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦	٢٠,٠	٠,٠٢١	٠,٠٢٢	١,١	٦٤٥	٤,٥	٠,٥	٤,٠	-١,٧	٠,٠٠٥
٤٧ جمهورية الكونغو الديمقراطية	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠	٠,٠٣٥	٠,٠٣٧	٥,٧	٣٨٣	١١,٠	٧,٠	٣,٨	١٢,٩	٠,٠٠٨
٤٨ الدانمرك	٠,٥٨٤	٠,٥٦٨	-٢,٧	٠,٤٧٧	٠,٤٦٣	-٢,٩	٦٠٧٤٥	-٠,٣	-٠,٣	-٠,١	١,٦	٠,٥٨٤
٤٩ جيبوتي	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٩	١٦٥٦	٨,٥	٤,٨	٣,٥	٣,٥	٠,٠٠١
٥٠ دومينيكا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	-١,١	٦٨٢٧	٢,١	٠,١	٢,٠	٢,٠	٠,٠٠١
٥١ الجمهورية الدومينيكية	٠,٠٤٦	٠,٠٤٦	٠,٠	٠,٠٧٧	٠,٠٧٨	٠,٨	٥٦١٤	٥,١	٤,٤	٠,٦	٤,٤	٠,٠٤٦
٥٢ إكوادور	٠,٠٦٧	٠,٠٧٣	٩,٠	٠,١١٢	٠,١١٨	٥,٢	٥٦١٤	٨,٥	٤,٣	٤,١	٤,١	٠,٠٦٧

الدولة العضو	الجدول الآلي للفترة -٢٠١٦			تحديث عام ٢٠١٦		الحصة في الدخل القومي الإجمالي للفترة -٢٠١٦		تحديث عام ٢٠١٦		متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤	
	٢٠١٨	٢٠١٦	التغيير (في المائة)	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	التغيير (في المائة)	٢٠١٦	٢٠١٨
٥٣ مصر	٠,١٥٢	٠,١٥٨	٣,٩	٠,٣٤٧	٠,٣٦٢	٤,٤	٣٠٩٠	٩,٢	٢,٨	٦,٢	١١,٠
٥٤ السلغادور	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠	٠,٠٣١	٠,٠٣١	-٠,٧	٣٧٦٨	٢,٧	١,٠	١,٧	١,٧
٥٥ غينيا الاستوائية	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠	٠,٠١٧	٠,٠١٦	-٣,٣	١٥٢٥٠	٠,٤	٣,٨	-٣,٣	-١,٧
٥٦ إريتريا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	١١,٩	٦٣٣	١٨,٧	٤,١	١٤,٠	١٤,٠
٥٧ إستونيا	٠,٠٣٨	٠,٠٣٩	٢,٦	٠,٠٣١	٠,٠٣١	٢,٤	١٧٥١٧	١,٥	٠,٥	١,٠	٢,٦
٥٨ إثيوبيا	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠	٠,٠٥٧	٠,٠٦٤	١١,٦	٥٠٥	١٢,٠	١٠,٧	١,٢	١٣,٩
٥٩ فيجي	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٦,٦	٤٤٨٢	٣,٧	٢,٤	١,٢	٤,١
٦٠ فنلندا	٠,٤٥٦	٠,٤٤٢	-٣,١	٠,٣٧٣	٠,٣٦١	-٣,٣	٤٨٨٠٧	-٠,٧	-١,٠	٠,٣	٢,٠
٦١ فرنسا	٤,٨٥٩	٤,٦٨٩	-٣,٥	٣,٩٧٢	٣,٨٢٨	-٣,٦	٤٢٧٤٣	-٠,٥	٠,٣	-٠,٩	٠,٨
٦٢ غابون	٠,٠١٧	٠,٠١٧	٠,٠	٠,٠٢٠	٠,٠٢٠	-١,٣	٨٨٤٩	١,٩	٤,٩	-٢,٨	-١,٢
٦٣ غامبيا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	-٤,٩	٤٧٧	-٢,١	٣,٤	-٥,٣	٥,٢
٦٤ جورجيا	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠	٠,٠٢٠	٠,٠٢٠	١,٩	٣٦٣٦	٤,٤	٤,٠	٠,٤	٣,٣

الدولة العضو	الجدول الآتي للفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٨			تحديث عام ٢٠١٦		التغيير (في المائة)		الحصة في الدخل القومي الإجمالي للفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٨		تحديث عام ٢٠١٦		التغيير (في المائة)	
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)
٦٥ ألمانيا	٦,٣٨٩	٦,٢٥٧	-٢,١	٥,٢٢٢	٥,١٠٨	-٢,٢	٤٦٦١٧	٠,٥	٠,٧	-٠,٢	١,٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	
٦٦ غانا	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠	٠,٠٥٣	٠,٠٥٢	-٢,٥	١٤٨٤	٤,٥	٧,٩	-٣,١	١٥,٥		
٦٧ اليونان	٠,٤٧١	٠,٤٢٦	-٩,٦	٠,٣٨٥	٠,٣٤٨	-٩,٥	٢٣٠١٥	-٦,٦	-٤,٨	-١,٨	-٠,٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	
٦٨ غرينادا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٧٥٥٣	١,٠	-٠,٦	١,٦	١,٦		
٦٩ غواتيمالا	٠,٠٢٨	٠,٠٢٩	٣,٦	٠,٠٦٥	٠,٠٦٨	٤,٤	٣٢٣٥	٧,٠	٣,١	٣,٨	٤,٢		
٧٠ غينيا	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠	٠,٠٠٨	٠,٠٠٧	-٦,٥	٤٦٩	٦,٥	٢,٢	٤,٢	١١,٨		
٧١ غينيا - بيساو	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٦,٧	٦٢١	٥,٨	٣,٠	٢,٧	٤,٤		
٧٢ غيانا	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٢,٩	٣٦٧٢	٨,٢	٤,٤	٣,٦	٣,٨		
٧٣ هايتي	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠	٠,٠١١	٠,٠١١	١,٤	٧٨٥	٥,٠	٢,١	٢,٩	٥,٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨	
٧٤ هندوراس	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠	٠,٠٢٣	٠,٠٢٣	٠,٨	٢١٨٨	٥,٨	٢,٥	٣,٢	٥,١		

الدولة العضو	الجدول الآلي للفترة -٢٠١٦ ٢٠١٨	تحديث عام ٢٠١٦	التغيير (في المائة)	الحصة في الدخل القومي الإجمالي للفترة -٢٠١٦ ٢٠١٨	تحديث عام ٢٠١٦	التغيير (في المائة)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤		معامل انكماش ^(أ) الأسعار الضمني ^(ب)		
								الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بدولارات الولايات المتحدة)			
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
٧٥ هنغاريا	٠,١٦١	٠,٢١٣	٣٢,٣	٠,١٨١	٠,١٧٤	-٣,٧	١٢٨٥٧	-٢,١	-٠,١	-٢,٠	٣,٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. أعداد البنك الدولي تصنيف هنغاريا في فئة البلدان المرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. تخطى البلد عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في فترة الأساس البالغة ٣ سنوات (صعوداً سواء في فترة الأساس البالغة ٣ سنوات أو فترة الأساس البالغة ٦ سنوات)
٧٦ أيسلندا	٠,٠٢٣	٠,٠٢٣	٠,٠	٠,٠١٨	٠,٠١٩	٣,٧	٤٣٤٠٣	-٠,٥	٠,١	-٠,٥	٤,٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٧٧ الهند	٠,٧٣٧	٠,٧٤٣	٠,٨	٢,٤١١	٢,٤٤١	١,٢	١٤١٧	٨,٥	٧,٣	١,١	٧,٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٧٨ إندونيسيا	٠,٥٠٤	٠,٥٠٤	٠,٠	١,١٣٤	١,١٣٩	٠,٤	٣٣٦٧	٨,٥	٥,٦	٢,٨	٦,٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٧٩ جمهورية إيران الإسلامية	٠,٤٧١	٠,٤٦٤	-١,٥	٠,٦٦٨	٠,٦٦٠	-١,٢	٦٣٤٨	١,٢	١,٢	٠,٠	١٨,٤	

الدولة العضو	الجدول الآتي للفترة -٢٠١٦		تغيير		تغيير		تغيير		تغيير		معامل انكماش ^(أ) الأسعار الضمني ^(ب)
	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦		
	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦
٨٠ العراق	٠,١٢٩	٠,١٣٨	٧,٠	٠,٢٣٠	٠,٢٤١	٤,٦	٥٣٢١	١٢,٩	٥,٨	٦,٧	٦,٣
٨١ أيرلندا	٠,٣٣٥	٠,٣٣٤	-٠,٣	٠,٢٧٣	٠,٢٧٣	-٠,٣	٤٣٠٢٧	-١,٥	٠,٦	-٢,١	-٠,٥
٨٢ إسرائيل	٠,٤٣٠	٠,٤٤٦	٣,٧	٠,٣٥١	٠,٣٦٤	٣,٧	٣٤٦٩٦	٥,٩	٣,٤	٢,٤	٢,٤
٨٣ إيطاليا	٣,٧٤٨	٣,٥٥٧	-٥,١	٣,٠٦٣	٢,٩٠٤	-٥,٢	٣٥٧١٢	-١,٨	-١,٤	-٠,٤	١,٢
٨٤ جامايكا	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠	٠,٠١٩	٠,٠١٩	-٣,٥	٤٩٤٧	٠,٣	-٠,٦	٠,٩	٨,٢
٨٥ اليابان	٩,٦٨٠	٩,٠٣٩	-٦,٦	٧,٩١٢	٧,٣٧٩	-٦,٧	٤٢٦٤٤	-٠,٩	٠,٣	-١,١	-٠,٧
٨٦ الأردن	٠,٠٢٠	٠,٠٢١	٥,٠	٠,٠٤١	٠,٠٤٣	٤,٣	٤٤٥٨	٨,٥	٣,٢	٥,٢	٥,٢
٨٧ كازاخستان	٠,١٩١	٠,٢٠٤	٦,٨	٠,٢٢٨	٠,٢٣٩	٥,١	١٠٤٢٠	٨,٤	٥,٢	٣,٠	١٠,١
٨٨ كينيا	٠,٠١٨	٠,٠٢٠	١١,١	٠,٠٦٤	٠,٠٧٠	٩,٥	١١٩٤	٩,٢	٥,٦	٣,٥	٧,٧
٨٩ كيريباس	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٢	٢٤١٧	٤,٣	١,٤	٢,٨	١,٦
٩٠ الكويت	٠,٢٨٥	٠,٢٨٤	-٠,٤	٠,٢٣٣	٠,٢٣٢	-٠,٦	٤٩٣٠٥	١,٨	٠,٩	٠,٩	١,٨
٩١ قبرغيستان	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠	٠,٠٠٨	٠,٠٠٩	٣,٣	١١١٠	٦,٣	٣,٧	٢,٥	٩,٣

الدولة العضو	الجدول الآلي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨			تحديث عام ٢٠١٦			الحصة في الدخل القومي الإجمالي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨			متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤		
	٢٠١٨	٢٠١٦	تغيير (في المائة)	٢٠١٦	٢٠١٨	تغيير (في المائة)	٢٠١٦	٢٠١٨	تغيير (في المائة)	٢٠٠٩	٢٠١٤	تغيير (في المائة)
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠	٠,٠١١	٠,٠١٢	٠,٠	١٤,٢	١٤,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
لاتفيا	٠,٠٥٠	٠,٠٤٨	-٤,٠	٠,٠٤١	٠,٠٣٩	-٣,٥	-٢,١	١٤٢٧٩	-٣,٥	-١,٤	٠,٢	٠,٢
لبنان	٠,٠٤٦	٠,٠٤٥	-٢,٢	٠,٠٥٨	٠,٠٥٩	١,٦	٩,٢	٨٥٨٦	١,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦
ليسوتو	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	-٤,٥	٤,١	١٣٠١	-٤,٥	-٠,٥	٤,١	٤,١
ليبيريا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٩,٣	١٤,٩	٣٧٤	٩,٣	٥,٨	٥,٨	٥,٨
ليبيا	٠,١٢٥	٠,١١٣	-٩,٦	٠,١٠٢	٠,٠٩٢	-١٠,٢	-١٣,٠	١٠٧٧٨	-١٠,٢	٤,٨	٥,٥	٥,٥
ليختنشتاين	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	-٥,٨	٢,٤	١١٣٤١٤	-٥,٨	٢,٧	-٠,١	-٠,١
ليتوانيا	٠,٠٧٢	٠,٠٧١	-١,٤	٠,٠٥٩	٠,٠٥٨	-١,٥	٠,٢	١٤٢٩١	-١,٥	-٠,١	١,٥	١,٥
لكسمبرغ	٠,٠٦٤	٠,٠٦٧	٤,٧	٠,٠٥٣	٠,٠٥٥	٣,٧	٢,٧	٧٤٩٧٢	٣,٧	١,١	٢,٧	٢,٧
١٠١ مدغشقر	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠	٠,٠١٣	٠,٠١٣	-١,١	٢,١	٤٣٦	-١,١	١,١	٧,١	٧,١
١٠٢ ملاوي	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠	٠,٠٠٩	٠,٠٠٨	-٨,٢	١,٢	٣٦٧	-٨,٢	-٢,٦	١٧,١	١٧,١
١٠٣ ماليزيا	٠,٣٢٢	٠,٣٣١	٢,٨	٠,٣٨٤	٠,٣٩١	١,٧	٦,٠	٩٨٧٥	١,٧	١,٤	١,٠	١,٠
١٠٤ ملديف	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٧,٦	٦,٢	٦٦٥٩	٧,٦	٠,٦	٣,٧	٣,٧

الدولة العضو	الجدول الآتي للفترة -٢٠١٦			تحديث عام ٢٠١٦		الحصة في الدخل القومي الإجمالي للفترة -٢٠١٦		تحديث عام ٢٠١٦		متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤	
	٢٠١٨	٢٠١٦	التغيير (في المائة)	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٨	
١٠٥ مالي	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠	٠,٠١٣	٠,٠١٣	٣,٩	٦٣٢	٥,٤	٣,٦	١,٧	٣,٤
١٠٦ مالطة	٠,٠١٦	٠,٠١٥	-٦,٣	٠,٠١٣	٠,٠١٣	-١,٠	٢٢٢٤٦	٢,٧	٢,٠	٠,٧	٢,٤
١٠٧ جزر مارشال	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١,٨	٤٥٣٩	٣,٩	٢,٢	١,٧	١,٧
١٠٨ موريتانيا	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	-٣,٤	١٢٢٤	٤,٠	٤,٣	-٠,٣	٣,٧
١٠٩ موريشيوس	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠	٠,٠١٥	٠,٠١٦	٠,٧	٩٠٩١	٤,٦	٣,٥	١,٠	٢,٣
١١٠ المكسيك	١,٤٣٥	١,٤٠٩	-١,٨	١,٥٩٢	١,٥٨٢	-٠,٦	٩٥٠٤	٢,٧	٢,٠	٠,٨	٣,٨
١١١ ولايات ميكرونيزيا الموحدة	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	-١,٣	٣١٩٤	٢,٤	٠,٠	٢,٥	٢,٥
١١٢ موناكو	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٣	١٦٧٢٩٣	١,٤	٢,٣	-٠,٨	٠,٩
١١٣ منغوليا	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٤,٠	٣٦٧٥	١٠,٨	٨,٩	١,٨	٩,٦
١١٤ الجبل الأسود	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	-١,٨	٧٠٦٧	٠,٢	٠,٤	-٠,١	١,٥
١١٥ المغرب	٠,٠٥٤	٠,٠٥٧	٥,٦	٠,١٣٢	٠,١٣٧	٣,٧	٣٠٤٩	٢,٩	٣,٩	-٠,٩	٠,٤
١١٦ موزامبيق	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥	٢٥,٠	٠,٠١٩	٠,٠٢٠	٨,٠	٥٧٣	٦,٨	٧,٠	-٠,١	٤,٢

الدولة العضو	الجدول الآلي للفترة -٢٠١٦ ٢٠١٨	تحديث عام ٢٠١٦	التغيير (في المائة)	الحصة في الدخل القومي الإجمالي للحصة الفترة -٢٠١٦ ٢٠١٨		تحديث عام ٢٠١٦	التغيير (في المائة)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤		معامل انكماش ^(أ) الأسعار الضمني ^(ب)	الناتج المحلي الإجمالي	
				من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)							
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
١١٧ ميانمار	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠	٠,٠٧٣	٠,٠٧٧	٥,٤	١٠٧٧	١٧,٦	٨,٥	٨,٣	٥,٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨
١١٨ ناميبيا	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠	٠,٠١٦	٠,٠١٧	٢,٣	٥٣٢٤	٨,٠	٤,٤	٣,٥	٨,٣	
١١٩ ناورو	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١٠,٦	١٤٠٦٣	٢٦,٧	١٤,٤	١٠,٧	٩,٤	تعليقات على الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤ ^(ب)
١٢٠ نيبال	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	١٦,٧	٠,٠٢٦	٠,٠٢٦	٢,٧	٦٩٨	٨,٤	٤,٦	٣,٦	١٠,٠	
١٢١ هولندا	١,٤٨٢	١,٤٥٤	-١,٩	١,٢١١	١,١٨٧	-٢,٠	٥٢٠١٩	-١,٠	-٠,٢	-٠,٨	٠,٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٢٢ نيوزيلندا	٠,٢٦٨	٠,٢٨١	٤,٩	٠,٢١٩	٠,٢٣٠	٤,٩	٣٨٠٥٢	٦,٨	١,٧	٥,٠	٢,٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٢٣ نيكاراغوا	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠	٠,٠١٣	٠,٠١٣	٣,٣	١٦٤٤	٦,٠	٣,٣	٢,٦	٧,٨	
١٢٤ النيجر	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠	٠,٠٠٩	٠,٠١٠	٤,١	٣٩٢	٧,١	٥,٥	١,٦	٣,٣	
١٢٥ نيجيريا	٠,٢٠٩	٠,٢٣٠	١٠,٠	٠,٥٣٨	٠,٥٧٧	٧,٣	٢٥٠٦	٩,٢	٥,٩	٣,١	٨,٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٢٦ الترويج	٠,٨٤٩	٠,٨٣٠	-٢,٢	٠,٦٩٤	٠,٦٧٨	-٢,٤	٩٨٩٨٤	١,٣	١,٠	٠,٤	٢,٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٢٧ عمان	٠,١١٣	٠,١١٦	٢,٧	٠,٠٩٢	٠,٠٩٥	٢,٩	١٩٠٥٦	٥,٠	٣,٩	١,١	١,١	
١٢٨ باكستان	٠,٠٩٣	٠,٠٩٩	٦,٥	٠,٣١٧	٠,٣٣١	٤,٥	١٣٦٤	٧,٩	٣,٦	٤,١	١٠,٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨

الدولة العضو	الجدول الآتي للفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٨			تغيير عام ٢٠١٦		تغيير (في المائة)		الحصة في الدخل القومي الإجمالي للفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٨		تغيير عام ٢٠١٦		تغيير (في المائة)	
	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨
١٢٩ بالاو	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
١٣٠ بنما	٠,٠٣٤	٠,٠٥٥	٠,٠٤٣	٦١,٨	٠,٠٥٣	٠,٠٤٣	٢٢,٢	٠,٠٥٣	٠,٠٤٣	٠,٠٥٣	٠,٠٤٣	٠,٠٥٣	٠,٠٤٣
١٣١ بابوا غينيا الجديدة	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥	٠,٠١٧	٢٥,٠	٠,٠١٨	٠,٠١٧	٧,٢	٠,٠١٨	٠,٠١٧	٠,٠١٨	٠,٠١٧	٠,٠١٨	٠,٠١٧
١٣٢ باراغواي	٠,٠١٤	٠,٠١٥	٠,٠٣٢	٧,١	٠,٠٣٤	٠,٠٣٢	٥,٢	٠,٠٣٤	٠,٠٣٢	٠,٠٣٤	٠,٠٣٢	٠,٠٣٤	٠,٠٣٢
١٣٣ بيرو	٠,١٣٦	٠,١٤٦	٠,٢٢٧	٧,٤	٠,٢٣٧	٠,٢٢٧	٤,٥	٠,٢٣٧	٠,٢٢٧	٠,٢٣٧	٠,٢٢٧	٠,٢٣٧	٠,٢٢٧

الدولة العضو	الجدول الآلي للفترة -٢٠١٦		تغيير عام ٢٠١٦		تغيير (في المائة)		الحصة في الدخل القومي الإجمالي للفترة -٢٠١٦		تغيير عام ٢٠١٦		تغيير (في المائة)	
	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦
			متوسط التغيير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	التغيير (بالنسبة المئوية)	الناتج المحلي الإجمالي	معامل انكماش ^(أ) الأسعار الضمني ^(ب)					
			تعليقات على الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤ ^(ب)	الناتج المحلي الاسمي (بدولارات الولايات المتحدة)	الناتج المحلي الاسمي (بدولارات الولايات المتحدة)	بالعملة الوطنية						
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)
١٣٤ الفلبين	٠,١٦٥	٠,١٧٦	٦,٧	٠,٣٩٣	٠,٤٠٩	٤,١	٣١٢١	٨,٥	٥,٤	٣,٠	٣,٠	٣,٠
١٣٥ بولندا	٠,٨٤١	٠,٨٢٢	-٢,٣	٠,٦٨٧	٠,٦٧١	-٢,٣	١٢٧٨٦	٠,٥	٢,٩	-٢,٤	٢,١	٢,١
١٣٦ البرتغال	٠,٣٩٢	٠,٣٧٤	-٤,٦	٠,٣٢٠	٠,٣٠٥	-٤,٧	٢١٣٦٢	-٢,١	-١,٢	-٠,٩	٠,٧	٠,٧
١٣٧ قطر	٠,٢٦٩	٠,٢٨٧	٦,٧	٠,٢٢٠	٠,٢٣٥	٦,٧	٨٥٧٦٦	١٠,٧	١٠,٠	٠,٦	٠,٦	٠,٦
١٣٨ جمهورية كوريا	٢,٠٣٩	٢,٠٩٧	٢,٨	١,٦٦٦	١,٧١٢	٢,٧	٢٥٣٧١	٥,٩	٣,٢	٢,٦	١,٨	١,٨
١٣٩ جمهورية مولدوفا	٠,٠٠٤	٠,٠٠٣	-٢٥,٠	٠,٠١١	٠,٠١١	١,٩	١٩٨٢	٤,٦	٣,٤	١,٢	٦,٤	٦,٤
١٤٠ رومانيا	٠,١٨٤	٠,١٩٤	٥,٤	٠,٢٥١	٠,٢٤٥	-٢,٢	٩٠٥٩	-٠,٧	٠,٠	-٠,٧	٤,١	٤,١
١٤١ الاتحاد الروسي	٣,٠٨٨	٣,٠٠٧	-٢,٦	٢,٥٢٤	٢,٤٥٥	-٢,٨	١٢٦٠٧	١,٨	١,٠	٠,٨	٨,٤	٨,٤
١٤٢ رواندا	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠	٠,٠٠٩	٠,٠١٠	٤,٣	٦٤٤	٨,٧	٧,٠	١,٦	٥,٤	٥,٤
١٤٣ سانت كيتس ونيفس	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٢,٨	١٣٨٤٥	٢,٥	٠,٦	١,٩	١,٩	١,٩
١٤٤ سانت لوسيا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	-٠,٨	٦٦٣٠	٣,١	-٠,١	٣,٢	٣,٢	٣,٢
١٤٥ سانت فنسنت وجزر غرينادين	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	-٠,٣	٦٤١١	٠,٨	-٠,٤	١,٢	١,٢	١,٢

الدولة العضو	الجدول الآتي للفترة -٢٠١٦			تحديث عام ٢٠١٦			الحصة في الدخل القومي الإجمالي للفترة -٢٠١٦			تحديث عام ٢٠١٦ (في المائة)		
	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٢	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٢	٢٠١٦	٢٠١٤	
١٤٦ ساموا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	
١٤٧ سان مارينو	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	
١٤٨ سان تومي وبرينسيبي	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	
١٤٩ المملكة العربية السعودية	١,١٤٦	١,١٧١	١,١٤٦	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٩٥٦	٠,٩٣٧	٢,٢	١,١٧١	١,١٤٦	
١٥٠ السنغال	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	
١٥١ صربيا	٠,٠٣٢	٠,٠٣١	٠,٠٣٢	-٣,٠	-٣,٠	-٣,٠	٠,٠٥٧	٠,٠٥٨	-٣,١	٠,٠٣١	٠,٠٣٢	
١٥٢ سيشيل	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	١٠٠,٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	
١٥٣ سيراليون	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	

متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بـدولارات الولايات المتحدة)

التغير بالنسبة المئوية

الناتج المحلي الإجمالي

النتائج الاسمي (بـدولارات الولايات المتحدة)

النتائج المحلي (بـدولارات الولايات المتحدة)

تعليقات على الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤ (بـ)

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢)

نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨

يقترب التقييم من الحد الأدنى. أعاد البنك الدولي تصنيف سيشيل في فئة البلدان المرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. تخطى البلد عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل سواء في فترة الأساس البالغة ٣ سنوات أو فترة الأساس البالغة ٦ سنوات.

الدولة العضو	الجدول الآتي للفترة -٢٠١٦		تغيير عام ٢٠١٦		تغيير (في المائة)		الحصة في الدخل القومي الإجمالي للفترة -٢٠١٦		تغيير عام ٢٠١٦		تغيير (في المائة)	
	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦
١٥٤ سنغافورة	٠,٤٤٧	٠,٤٥٩	٢,٧	٠,٣٦٥	٠,٣٧٤	٢,٥	٠,٣٦٥	٠,٣٦٥	٠,٣٧٤	٢,٥	٠,٣٧٤	٠,٣٦٥
١٥٥ سلوفاكيا	٠,١٦٠	٠,١٥٦	-٢,٥	٠,١٣٠	٠,١٢٧	-٢,٤	٠,١٢٧	٠,١٣٠	٠,١٢٧	-٢,٤	٠,١٢٧	٠,١٣٠
١٥٦ سلوفينيا	٠,٠٨٤	٠,٠٨٠	-٤,٨	٠,٠٦٨	٠,٠٦٥	-٤,٤	٠,٠٦٥	٠,٠٦٨	٠,٠٦٥	-٤,٤	٠,٠٦٥	٠,٠٦٨
١٥٧ جزر سليمان	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	١٢,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	١٢,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١
١٥٨ الصومال	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	-٦,٩	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	-٦,٩	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢
١٥٩ جنوب أفريقيا	٠,٣٦٤	٠,٣٣٤	-٨,٢	٠,٥١١	٠,٤٨٩	-٤,٣	٠,٤٨٩	٠,٥١١	٠,٤٨٩	-٤,٣	٠,٤٨٩	٠,٥١١
١٦٠ جنوب السودان	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	-٣٣,٣	٠,٠١١	٠,٠٠٨	-٢٢,٨	٠,٠٠٨	٠,٠١١	٠,٠٠٨	-٢٢,٨	٠,٠٠٨	٠,٠١١
١٦١ إسبانيا	٢,٤٤٣	٢,٣٠١	-٥,٨	١,٩٩٧	١,٨٧٩	-٥,٩	١,٨٧٩	١,٩٩٧	١,٨٧٩	-٥,٩	١,٨٧٩	١,٩٩٧
١٦٢ سري لانكا	٠,٠٣١	٠,٠٣٣	٦,٥	٠,٠٧٩	٠,٠٨٤	٦,٠	٠,٠٨٤	٠,٠٧٩	٠,٠٨٤	٦,٠	٠,٠٨٤	٠,٠٧٩
١٦٣ السودان	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠	٠,٠٧٧	٠,٠٨٣	٧,٩	٠,٠٨٣	٠,٠٧٧	٠,٠٨٣	٧,٩	٠,٠٨٣	٠,٠٧٧
١٦٤ سورينام	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	٣,٢	٠,٠٠٧	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	٣,٢	٠,٠٠٧	٠,٠٠٦

الدولة العضو	الجدول الآلي للفترة -٢٠١٦		تغيير عام ٢٠١٦		الحصة في الدخل القومي الإجمالي للفترة -٢٠١٦		تغيير عام ٢٠١٦		تغيير عام ٢٠١٦		تغيير عام ٢٠١٦	
	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦
١٧٧ تركيا	١,٠١٨	٠,٩٧٣	-٤,٤	١,٠٧٧	١,٠٥٩	-١,٧	١,٠٣٤٥	١,٥	٣,٦	-٢,٠	٦,٨	
١٧٨ تركمانستان	٠,٠٢٦	٠,٠٣٣	٢٦,٩	٠,٠٤٠	٠,٠٤٦	١٤,٢	٦٥١٤	١٤,٢	١٠,٢	٣,٦	٧,٤	
١٧٩ توفالو	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	-٤,٩	٥٦٥٨	٣,٦	٠,٧	٢,٩	١,٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨
١٨٠ أوغندا	٠,٠٠٩	٠,٠٠٨	-١١,١	٠,٠٣٥	٠,٠٣٢	-٦,٥	٦٦٧	٧,٤	٥,٧	١,٦	٨,٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٨١ أوكرانيا	٠,١٠٣	٠,٠٨٩	-١٣,٦	٠,٢٣٩	٠,٢١٨	-٩,١	٣٥٣٦	-٥,٨	-٢,٣	-٣,٥	١٠,٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٨٢ الإمارات العربية المتحدة	٠,٦٠٤	٠,٦٠٦	٠,٣	٠,٤٩٣	٠,٤٩٥	٠,٣	٤١٢٢٤	٤,٠	٢,٨	١,٢	١,٢	
١٨٣ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٤,٤٦٣	٤,٤٦٢	٠,٠	٣,٦٤٧	٣,٦٤٣	-٠,١	٤٢٠٨٥	١,١	٠,٩	٠,٢	٢,١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٨٤ جمهورية ترازيا المتحدة	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠	٠,٠٥١	٠,٠٥٦	١٠,٣	٨٤٦	٩,٨	٦,٥	٣,١	٨,٩	
١٨٥ الولايات المتحدة الأمريكية	٢٢,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	٠,٠	٢٢,٥٧٢	٢٢,٦٥٧	٠,٤	٥٢٨٣٨	٢,٨	١,٢	١,٥	١,٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٨٦ أوروغواي	٠,٠٧٩	٠,٠٨٣	٥,١	٠,٠٦٥	٠,٠٦٨	٥,٠	١٤٦٨٩	١١,٢	٤,٨	٦,١	٧,٩	
١٨٧ أوزبكستان	٠,٠٢٣	٠,٠٢٦	١٣,٠	٠,٠٦٨	٠,٠٧٥	٩,٦	١٩٢١	١٣,٤	٨,٢	٤,٨	١٥,٠	

الدولة العضو	الجدول الآتي للفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٨		تغيير عام		تغيير (في المائة)		الحصة في الدخل القومي الإجمالي للفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٨		تغيير عام		تغيير (في المائة)	
	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨
١٨٨ فانواتو	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
١٨٩ فزويلا (جمهورية - البوليغارية)	٠,٥٧١	٠,٦٥٤	١٤,٥	٠,٤٨٥	٠,٥٣٤	١٠,٠	٠,٥٣٤	٠,٤٨٥	١٤,٥	٠,٦٥٤	٠,٥٧١	-
١٩٠ فييت نام	٠,٠٥٨	٠,٠٦٤	١٠,٣	٠,١٩١	٠,٢٠٥	٧,٤	٠,٢٠٥	٠,١٩١	١٠,٣	٠,٠٦٤	٠,٠٥٨	٩,٧
١٩١ اليمن	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠	٠,٠٤٣	٠,٠٤٣	٢,٢	٠,٠٤٣	٠,٠٤٣	٠,٠	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٤,٥
١٩٢ زامبيا	٠,٠٠٧	٠,٠١٠	٤٢,٩	٠,٠٢٥	٠,٠٣٢	٢٧,٢	٠,٠٣٢	٠,٠٢٥	٤٢,٩	٠,٠١٠	٠,٠٠٧	٨,٢

متوسط التغيير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)

التغيير (بالنسبة المئوية)

النتائج المحلي الإجمالي الاسمي (بدولارات الولايات المتحدة)

النتائج المحلي الإجمالي الاسمي (بدولارات الولايات المتحدة)

تعليقات على الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤ (ب)

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢)

معامل انكماش (١) الأسعار الضمني

نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. انتقلت زامبيا من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وإلى سنة الأساس ٢٠١٠ (١٩٩٤) سابقاً). وأدى ذلك إلى تنقيحات كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وفي الدخل القومي الإجمالي بنسبة تصل إلى ٢٥ في المائة. كما بدأ البلد التعامل بالكواشا الزامبية الجديدة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بمعدل

الدولة العضو	الجدول الآلي للفترة ٢٠١٦- ٢٠١٨	تحديث عام ٢٠١٦	التغيير (في المائة)	الحصة في الدخل القومي الإجمالي للفترة ٢٠١٦- ٢٠١٨	تحديث عام ٢٠١٦	التغيير (في المائة)	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤	
												نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	التغيير (بالنسبة المئوية)
												معامل انكماش ^(أ) الأسعار الضمني	الناتج المحلي الإجمالي
												الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بدولارات الولايات المتحدة)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بدولارات الولايات المتحدة)
												تعليقات على الفترة المتدا من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤ ^(ب)	تعليلات على الفترة المتدا من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤ ^(ب)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	
١٩٣ زيمبابوي	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠	٠,٠١٥	٠,٠١٦	٧,٤	٨٢٤	١٧,٨	١٥,٠	٢,٥	٢,٥		

(أ) يحسب معامل انكماش دولار الولايات المتحدة على النحو التالي: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية بدولارات الولايات المتحدة مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بدولارات الولايات المتحدة:

$$\text{معامل انكماش الأسعار الضمني} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي مقيماً بالقيمة الجارية لدولارات الولايات المتحدة}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي مقيماً بالقيمة الثابتة لدولارات الولايات المتحدة}} \times 100^*$$

ويُحسب معامل انكماش العملة الوطنية على النحو التالي: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية المحسوبة بالعملة الوطنية مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة المحسوبة بالعملة الوطنية:

ويُحسب معامل انكماش العملة الوطنية على النحو التالي:

$$\text{معامل انكماش الأسعار الضمني} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة}} \times 100^*$$

(ب) لا توجد أي إشارة عند تقديم البلد بياناتٍ وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

